الجامعة الإسـلامية-غـزة
عمـادة الدراسـات العليـا
كليـة التجـارة
قسـم إدارة الأعمـال

فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة

دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي في قطاع غزة (ديب)

Effectiveness of Microgrants in the Economic Empowerment of Poor Palestinian Families

Case Study on Economic Empowerment Programm in Gaza Strip (DEEP)

إعداد الطالبة

دعاء عطية الثلاثيني

إشراف

الدكتور/ وسيم إسماعيل الهابيل
رئيس قسم إدارة الأعمال

الدكتور/ خليل أحمد النمروطي
نائب عميد كلية التجارة للبحث العلمي والدراسات العليا

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال

2013م – 1434هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا
كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

(سورة البقرة ، الآية 245)

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية المنح الصغيرة في تمكين الأسر الفلسطينية التي تعاني من الفقر المدقع من خلال نقل الأصول لهم لبدء أنشطة اقتصادية مدرة للدخل تساعد في تحسين استراتيجيات سبل العيش لهم وإكسابهم المهارات والخبرات الضرورية، مما يؤهلهم للوصول إلى مؤسسات الإقراض الأصغر من خلال دراسة حالة برنامج التمكين الاقتصادي للعائلات الفلسطينية المحرومة (ديب)، بالإضافة إلى تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه المستفيدين من هذه البرامج.

ولتحقيق أغراض الدراسة قامت الباحثة بجمع البيانات من مصادرها المختلفة، وقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لإجراء الدراسة والاستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات. وقد تكون مجتمع الدراسة من المستفيدين من برنامج ديب والبالغ عددهم (482) مستفيداً وتم توزيع الاستبانة على عينة عشوائية طبقية عددها (170) مستفيد.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وكل من المتغيرات المستقلة (تحليل موارد الأسرة، إشراك الأسر في المشروع، نوع المشروع، قيمة المنحة، المتابعة الدورية، والتدريب). كما يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للعديد من الأسر والتي حققت ارتفاعاً في دخلها بعد الحصول على المنحة، حيث تحسن انفاقها على حاجياتهم الأساسية وازداد عدد العاملين فيها. كما شعروا بأنهم أكثر استقلالية بعد المشروع، وباستطاعتهم دعم أنفسهم من دخلهم الحالي. ورغم أن هذه المشاريع لم تتطور بعد بالشكل الكافي كي تستطيع الاستغناء عن المساعدات الإغاثية، إلا أن المجال لا زال مفتوحاً أمام هذه المشاريع للتطور، حيث أن المشاريع المدرة للدخل تحتاج للوقت حتى تصل إلى حالة من الاستقرار. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها القطاع قد أثرت بشكل سلبي على أداء المشاريع.

وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: تسويق منتجات المشاريع، التركيز على المشاريع الصناعية والإنتاجية لما لها من قدرة على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية، أن تكون المنحة المقدمة تتناسب مع رأس المال المطلوب لانجاح المشروع، المتابعة المستمرة لرصد التقدم وحل المشكلات وتقديم الخدمات الاستشارية لتحسين وضع المشروع بما يضمن وصوله إلى مرحلة الاستقرار، تحديد البرامج التدريبية بناء على مراعاة درجة الخبرة والمعرفة للمستفيد، وخلق ثقافة تنموية بين أفراد المجتمع.

Abstract

This study aimed to identify the effectiveness of microgrants in the empowerment of the Palestinian families that suffer from extreme poverty through the transfer of assets for them to start generating-income economic activities to improve their livelihood strategies and provide them with skills and experience to have the ability to Microfinance institutions taking Deprived Families Economic Empowerment Program (DEEP) as a case study. Also the study aimed to identify the difficulties and problems that beneficiaries faced.

To achieve the study objectives,The researcher applied the analytical descriptive approach and used a questionnaire as the main tool of data collection. The study population consisted of DEEP program beneficiaries and questionnaire was distributed to astrata random sample of (170) beneficiaries.

The results showed a statistical significant relationship between the effectiveness of DEEP program in the economic empowerment of families that suffer extreme poverty and all of the independent variables (family resources analysis, families involvement in project, project type, grant value, monitoring & supervision, and training). The project is also the current main income source for many of benefited families and which has achieved a rise in their income after getting the grant and improved spending on basic necessities and the number of employees increased. They also felt they were more independent after the project, and they can support themselves from their current income. Although these projects have not yet sufficiently developed to be able to dispense relief aid, but they are still able to develop their projects, as the income-generating projects need time to reach stability. The political and economic conditions of the Gaza Strip had a negative effect on the performance of the projects.

The study came out with several recommendations: marketing projects and focus on industrial and productivity projects because of their ability to participate in the process of economic development, the grant amount has to be enough for the capital required, continuous monitoring of the progress and solving problems and providing advisory services to improve the status of the project to ensure reaching the stability, identify training programs based the degree of experience and knowledge of the beneficiary, and create a culture of development among members of the community.

إهـــــداء

إلى اللّذين فتحا قلبي وعقلي على معاني الخير والفضيلة، وأضاءا لي شموع العلم والمعرفة، إلى والديّ الكريمين حفظهما الله.

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي.

إلى أساتذتي وكل من كان له فضلُ علمٍ عليّ.

إلى السائرين على طريق الهُدى والحق.

إلى الذين يعانون من مرارة الفقر والحرمان، إلى فقراء فلسطين.

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

دعاء الثلاثيني

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه.

انطلاقاً من قول المصطفى "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل، لا يسعني وأنا أنتهي من هذا البحث إلا أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى الدكتور / خليل أحمد النمروطي والدكتور/ وسيم إسماعيل الهابيل اللّذان تفضلا بقبلوهم الإشراف على الرسالة، وأشكرهما على جهدهما وتوجيههما الذي كان له الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية، والشكر موصول لجميع الأساتذة الأفاضل في كلية التجارة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور/ معين رجب والأستاذ الدكتور/ ماجد الفرا على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، وعلى ما قدموه من ملاحظات وتوجيهات قامت بإثراء البحث. كما وأشكر المُحكمين للاستبانة لما أضافوه إليها من قيمة ساعدت على إخراجها بالشكل السليم، فجزاهم الله خيراً، ووفقهم وسدد خطاهم.

كما أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للدور الهام الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية في دعم المجتمع الفلسطيني وتعزيز الجهود الإنسانية الرامية للتخفيف من معاناته.

وأتقدم بالشكر لعائلتي الكريمة وأصدقائي الذين تحملوا من أجلى ما تحملوا في سبيل إنجاز هذا البحث في أحسن حال، وإلى كل من أسدى لي مشورة وقدم لي معونة، جزاهم الله عنا جميعًا خير الجزاء، ووفقهم إلى ما يحبه ويرضاه.

والله ولي التوفيق

الباحثة

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	آية قرآنية	ب
3	ملخص الدراسة باللغة العربية	ج
4	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	د
5	إهداء	ه
6	شكر وتقدير	و
7	قائمة المحتويات	ز
8	قائمة الجداول	ي
9	قائمة الأشكال	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
1.1	مقدمة	2
1.2	مشكلة الدارسة	4
1.3	متغيرات الدارسة	4
1.4	فرضيات الدارسة	5
1.5	أهداف الدارسة	6
1.6	أهمية الدارسة	6
1.7	حدود الدارسة	7
1.8	مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة **المبحث الأول: مفهوم الفقر ومنهجيات قياسه**		
2.1.1	مقدمة	13
2.1.2	مفهوم الفقر	14
2.1.3	تصنيفات الفقر	15
2.1.4	خطوط الفقر	18
2.1.5	مؤشرات الفقر	21

المبحث الثاني: واقع الفقر في الأراضي الفلسطينية		
2.2.1	مقدمة	26
2.2.2	قياس الفقر في الأراضي الفلسطينية	26
2.2.3	معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية	29
2.2.4	الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة	31
2.2.5	أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية	32
2.2.6	برامج مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية	42
المبحث الثالث: برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً–ديب		
2.3.1	مقدمة	49
2.3.2	خلفية عامة عن البرنامج	49
2.3.3	أهداف البرنامج	50
2.3.4	التمكين الاقتصادي عبر المنح	51
2.3.5	المرحلة الثانية من البرنامج	52
الفصل الثالث: الدراسات السابقة		
3.1	مقدمة	55
3.2	الدراسات المحلية	55
3.3	الدراسات العربية	63
3.4	الدراسات الأجنبية	68
3.5	التعقيب على الدراسات السابقة	74
الفصل الرابع: المنهجية والإجراءات		
4.1	مقدمة	77
4.2	منهجية الدراسة	77
4.3	مجتمع الدراسة	78
4.4	عينة الدراسة	78
4.5	أداة الدراسة	78
4.6	صدق الاستبانة	79
4.7	ثبات الاستبانة	84
4.8	المعالجات الإحصائية	85

الفصل الخامس: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة		
5.1	مقدمة	88
5.2	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية	88
5.3	الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات المشروع	91
5.4	تحليل فقرات الاستبانة	96
5.5	اختبار الفرضيات	112
5.6	أهم المشاكل التي واجهت المشاريع	129
الفصل السادس: النتائج والتوصيات		
6.1	مقدمة	131
6.2	نتائج الدراسة	131
6.3	توصيات الدراسة	134
6.4	دراسات مقترحة	138
المراجع		
1	المراجع العربية	140
1.1	الكتب	140
1.2	دراسات الماجستير والدكتوراه	140
1.3	الأبحاث والمؤتمرات	142
1.4	التقارير والدوريات	144
1.5	المُقابلات	147
2	المراجع الأجنبية	147
الملاحق		
1	ملحق رقم (1): كتاب التحكيم	152
2	ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المُحكمين	153
3	ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية	154
4	ملحق رقم (4): الاستبانة في صورتها النهائية	159
5	ملحق رقم (5): نماذج التخرج من الفقر	163

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2.1	خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2011	28
2.2	خط الفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2011	28
2.3	نسب الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر، 1998-2011	31
2.4	نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995 - 2012	40
2.5	نسبة الفقر بين الأفراد بعد وقبل تلقي المساعدات في الأراضي الفلسطينية، 2011	46
4.1	توزيع العينة على المحافظات	78
4.2	درجات مقياس ليكرت الخماسي	79
4.3	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تحليل موارد الأسرة" والدرجة الكلية للمجال	80
4.4	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "إشراك الأسر في المشروع" والدرجة الكلية للمجال	81
4.5	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوع المشروع" والدرجة الكلية للمجال	81
4.6	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "قيمة المنحة" والدرجة الكلية للمجال	82
4.7	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المتابعة الدورية للمشروع" والدرجة الكلية للمجال	82
4.8	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التدريب" والدرجة الكلية للمجال	83
4.9	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فاعلية برنامج ديب" والدرجة الكلية للمجال	83
4.10	معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية	84

	للإستبانة	
4.11	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	85
5.1	توزيع عينة الدراسة حسب عمر مدير المشروع	88
5.2	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية	89
5.3	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمدير المشروع	90
5.4	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد	90
5.5	توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأطفال داخل المنزل الواحد	91
5.6	توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع	92
5.7	توزيع عينة الدراسة حسب إدارة المشروع	92
5.8	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين الإجمالي في المشروع	93
5.9	توزيع عينة الدراسة حسب حالة المشروع	93
5.10	توزيع عينة الدراسة حسب العُمر الزمني للمشروع	94
5.11	توزيع عينة الدراسة حسب مكان المشروع	95
5.12	توزيع عينة الدراسة حسب متوسط الدخل الشهري الحالي	95
5.13	توزيع عينة الدراسة حسب قيام المستفيد بأخذ قرض أو تمويل بعد المشروع	96
5.14	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تحليل موارد الأسرة"	97
5.15	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "إشراك الأسر في المشروع"	99
5.16	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "نوع المشروع"	101
5.17	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "قيمة المنحة"	103
5.18	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "المتابعة الدورية للمشروع"	105
5.19	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "التدريب"	108
5.20	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "فاعلية برنامج ديب"	110

5.21	معامل الارتباط بين تحليل موارد الأسرة وفاعلية برنامج ديب	114
5.22	معامل الارتباط بين إشراك الأسرة في المشروع وفاعلية برنامج ديب	114
5.23	معامل الارتباط بين نوع المشروع وفاعلية برنامج ديب	115
5.24	معامل الارتباط بين قيمة المنحة وفاعلية برنامج ديب	116
5.25	معامل الارتباط بين المتابعة الدورية للمشاريع وفاعلية برنامج ديب	117
5.26	معامل الارتباط بين تدريب المستفيدين وفاعلية برنامج ديب	118
5.27	تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار	119
5.28	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- عمر مدير المشروع	121
5.29	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- عدد سنوات الخبرة العملية	122
5.30	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- المستوى التعليمي لمدير المشروع	123
5.31	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد	124
5.32	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة	125
5.33	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- نوع المشروع	127
5.34	نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- العُمر الزمني للمشروع	128

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	5
2.1	تصنيف الفقر حسب أسلوب قياسه	18
2.2	منحنى لورنز	23
2.2	نسب الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري حسب المنطقة في الأراضي الفلسطينية، 2011	30

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة.
- مشكلة الدراسة.
- متغيرات الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- حدود الدراسة.
- مصطلحات الدراسة.

1.1 مقدمة

واجه الشعب الفلسطيني عبر عقود من الزمن العديد من الأزمات والحروب التي أدت إلى ارتفاع معدل الفقر بين أبنائه حيث نكبة فلسطين التي ألمت بالشعب الفلسطيني عام 1948 وما تبعها من هجرة لأعداد كبيرة من أبنائه خارج أراضيهم، بالإضافة إلى نكسة حزيران عام 1967 واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 وتوقف عدد كبير من العمال الفلسطينيين الذين كانوا يعملون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانقسام الداخلي عام 2007 والذي نتج عنه انفصال سياسي واجتماعي واقتصادي لقطاع غزة عن الضفة الغربية، وفصل قطاع غزة عن العالم الخارجي (عليوة، 2007؛ معهد دراسات التنمية، 2008). بالإضافة إلى الحروب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عام 2008 و2012 وما خلفته تلك الحروب من خسائر على المستوى الاقتصادي الفلسطيني.

كل ذلك أدى الى زيادة كبيرة في نسبة انتشار الفقر والبطالة بين الأسر الفلسطينية حيث بلغت نسبة البطالة 20.9% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012أ). وبلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين 25.8%، بينما بلغت نسبة الفقر المدقع 12.9% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

لذلك فالواقع الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني يستوجب توفير برامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الزيادة المتنامية في معدلات البطالة والفقر تمثل في الدور الذي تقوم به المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من تقديم المساعدات المالية والعينية للأسر الفقيرة وأسر الشهداء والجرحى والأسرى. إلا أن هذه المساعدات لا تخفف من ظاهرة الفقر والبطالة ولا ترفع من مستوى الأسرة الفقيرة كثيراً، كما أن هذا الدعم المقطوع للأسر الفقيرة قد يعلمها الاتكال. لذا كان لابد من وضع خطط إستراتيجية تهدف للتخفيف من حدة الفقر بحيث تمهد الطريق للأسر الفقيرة لدمجهم في العملية الإنتاجية، إيجاد فرص العمل لهؤلاء الفقراء، والانتقال بهم من أسر تعتاش على الإعانات الإغاثية الى أسر قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفرادها (القاسم، 2007).

وقد لجأت العديد من الأسر الفلسطينية الفقيرة إلى التفكير في طرق لحصولهم على فرص عمل تؤمن لهم معيشتهم، وذلك عن طريق إنشاء مشاريع صغيرة تدر عليهم دخل كافي للمساعدة في حياتهم اليومية، مما تطلب البحث عن مصدر لتمويل هذه المشاريع. ومن هنا ظهرت برامج التمويل الأصغر والتي تركز على المشاريع بالغة الصغر نظراً لصغر رأس المال المطلوب بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه في نمو وازدهار الاقتصاد المحلي حيث تعمل على خلق الآلاف من فرص العمل ورفع المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها. إلا أن القروض الصغرى ليست هي الخطوة الواضحة

التالية لتقديم المساعدة إلى الفقراء وخاصة من يعانون من الفقر المدقع. ويتضح من واقع الحال أن كثيراً من الفقراء في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يكونوا المقترضين المناسبين للقروض الصغرى اليوم (خالد وآخرون، 2006). فهناك العديد من العقبات التي تقف في طريق التمويل الأصغر خاصة للأسر الفقيرة، حيث يرى البحيصي (2006) أن من أهم الأسباب التي تحول دون توجه هؤلاء الأسر للبنوك ومؤسسات الإقراض من أجل الحصول على تمويل هو كبر حجم تعاملات البنوك وعدم استعدادها للتعامل مع هذه الفئة البسيطة من الناس بفرضها شروطاً صعبة على طالبي القروض كالفائدة المرتفعة، وارتفاع نسبة الربح في المرابحات التي تعرضها البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الفائدة وعدم القدرة على توفير الضمانات المطلوبة في مؤسسات الإقراض الأصغر.

ويرى كل من Hashemi & Montesquiou (2011)، Widjaja (2009)، وDavis (2005) أن مؤسسات التمويل الأصغر تقوم بدور هام في مساعدة الأسر الفقيرة في الحصول على التمويل المالي اللازم لإنشاء أو تطوير مشاريعهم الصغيرة وتحسين الوضع الاقتصادي لهم، إلا أن برامج التمويل ليست مناسبة لجميع فئات هذه الأسر خاصة التي تناضل يومياً من أجل البقاء والتي لديها الخوف الداخلي ونقص الثقة بالنفس لاعتقادهم بعدم القدرة على السداد والذي سيغرقهم في الديون أكثر، بالإضافة إلى عدم وصول مؤسسات الاقراض لهذه الفئة المهمشة من الناس أو القيام باستبعادهم بسبب التمييز. فالتمويل الأصغر بصفة عامة يكون ملائماً عندما يكون هناك نشاط اقتصادي قائم وتدفق نقدي كاف للأسرة، أما في الحالات الأخرى فربما يخلق عبئاً إضافياً. لذلك أوصى هؤلاء الباحثين بضرورة تحديد الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الفقراء أولاً وإشباعها ثم بناء قدراتهم عن طريق التعليم والتدريب، وتشجيعهم على الادخار، ونقل الأصول لهم للمساعدة في البدء بأنشطة اقتصادية مستدامة، وبالتالي يصبح لديهم الثقة الكافية للحصول على خدمات التمويل الأصغر.

لذلك ظهرت الحاجة لوجود استراتيجيات مُكملة تساهم في تحسين كفاءة وفاعلية برامج الحماية الاجتماعية، حيث يمكن أن تُمثل المنح الصغيرة خطوة أولى في برامج متكاملة تهدف إلى تأهيل الفقراء للاعتماد على أنفسهم. وعوضًا عن الإقراض الأصغر، يمكن أن تستخدم تلك المنح بصورة أفضل للمشاركة في أنشطة اقتصادية وتعلم الادخار تمهيدًا لتأهيلهم للاستفادة من الإقراض الأصغر، وهو ما يقوم به برنامج التمكين الاقتصادي للعائلات الفلسطينية المحرومة (ديب) من خلال تمكين الأسر الفلسطينية الفقيرة وتزويدهم بالمنح الصغيرة للبدء في مشاريع اقتصادية. لذا فإن الدراسة تهدف إلى التعرف على فاعلية البرنامج في مساعدة الأسر الفلسطينية في الوصول إلى حالة اعتماد اقتصادي ذاتي مستدام والخروج من حالة الفقر المدقع بما يُمكّنها من المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.2 مشكلة الدراسة

رغم ما للتمويل الأصغر من أهمية في محاربة الفقر إلا أنه يلاحظ امتناع عدد كبير من الزبائن الفقراء، وخاصة شديدي الفقر، عن التعامل مع هذه القروض بوضعها الراهن؛ وذلك لأن هذه القروض تلزم هؤلاء الفقراء بالسداد بشكل منتظم. وبما أن السبب الأساسي للفقر هو عدم وجود دخل ثابت حيث أن بعض الأسر قد يكفى دخلها لبعض الوقت ولكنه لا يلبث أن ينقطع ويتوقف لأشهر، مؤثراً بالتالي على حجم وفائها بالتزامها المالي، وبالتالي عدم إقبال هذه الأسر للاستفادة من القروض المتاحة أو رفض المؤسسات لطلباتهم بسبب عدم قدرتهم على إيفاء الشروط اللازمة (أحمد وعبد الكريم، 2007).

وحتى يمكن الاستفادة من القروض الصغرى لاحقاً لهذه الفئة من الفقراء، يمكن أن تستخدم المنح بصورة أفضل للتغلب على العزلة الاجتماعية، انعدام المهارات الإنتاجية، وانخفاض الثقة بالنفس لديهم، تمهيداً لتأهيلهم للاستفادة من برامج الإقراض الأصغر. وهو ما يهدف إليه برنامج التمكين الاقتصادي للعائلات الفلسطينية المحرومة (ديب) والذي يقوم بتزويد هذه العائلات بالمنح الصغيرة للبدء في ممارسة أنشطة اقتصادية مُدرة للدخل. وعليه فإن الدراسة تناقش مدى فاعلية مثل هذه البرامج في مساعدة الأسر الفلسطينية الفقيرة على إنشاء البنية التحتية الاقتصادية اللازمة لتحقيق الاستقلالية الاقتصادية وبالتالي الخروج من دائرة الفقر على المدى البعيد عبر دراسة برنامج (ديب).

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى فاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة في قطاع غزة؟

1.3 متغيرات الدراسة

المتغير التابع: فاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفسطينية الفقيرة.

المتغيرات المستقلة: إجراءات برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) وتشمل:

- تحليل موارد الأسرة.
- إشراك الأسرة في المشروع.
- نوع المشروع.
- قيمة المنحة.
- المتابعة الدورية للمشروع.
- التدريب.

شكل رقم (1.1): يوضح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

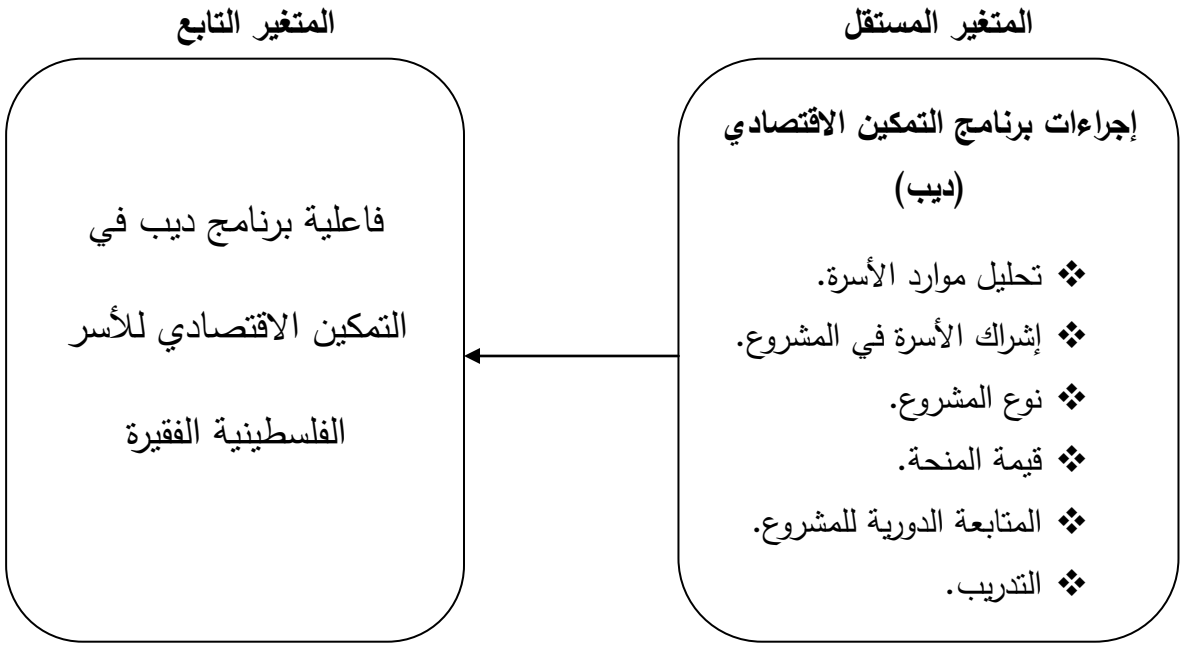

المصدر: جُرد بواسطة الباحثة بناء على آلية عمل برنامج ديب (2012)

1.4 فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسة الأولى:** يُساهم برنامج ديب بفاعلية في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة في قطاع غزة، وينشق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تحليل موارد الأسرة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة.
2. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إشراك الأسرة في المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة.
3. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين نوع المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة.
4. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين قيمة المنحة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة.
5. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين المتابعة الدورية للمشاريع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة.
6. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تدريب المستفيدين وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة.

- **الفرضية الرئيسة الثانية:** تُؤثر المتغيرات المستقلة (تحليل موارد الأسرة، إشراك الأسرة في المشروع، نوع المشروع، قيمة المنحة، المتابعة الدورية للمشروع، والتدريب) بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية على فاعلية برنامج ديب.

- **الفرضية الرئيسة الثالثة:** لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى (عمر مدير المشروع، عدد سنوات الخبرة العملية، المستوى التعليمي لمدير المشروع، عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد، عدد الأطفال داخل الأسرة، نوع المشروع، العُمر الزمني للمشروع).

1.5 أهداف الدراسة

1. إلقاء الضوء على واقع الفقر في الأراضي الفلسطينية وأسبابه.
2. التعرف على برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) وبيان فاعليته في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية لهم عبر المنح الصغيرة.
3. بيان دور إشراك الأسر في تصميم وتنفيذ وتقييم التدخلات في نجاح برامج التمكين الاقتصادي.
4. توضيح دور المتابعة الدورية للمشاريع في مراقبة تطور وضع الأسر الفقيرة ونجاحها في التمكين الاقتصادي لهم.
5. إبراز دور التدريب لهذه الفئة من الأسر الفقيرة والمهمشة في نجاح مشاريعها وتمكينها اقتصادياً.
6. تحديد الصعوبات والمشاكل التي تواجه أصحاب هذه المشاريع في قطاع غزة.
7. تقديم مقترحات وتوصيات من شأنها أن تزيد من فاعلية مثل هذه البرامج.

1.6 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في تركيزها على قضية مهمة ومنتشرة بشكل كبير في المجتمع الفلسطيني ألا وهي قضية الفقر والبطالة. كما أن الدراسة تسلط الضوء على فئة مهمشة من الشعب الفلسطيني والتي تعاني من الفقر المُدقع والتي ليس لديها المقومات اللازمة للوصول إلى برامج التمويل الأصغر نظراً لوضعها الاقتصادي السئ وعدم قدرتها على توفير الشروط والكفالات المطلوبة.

كما أن الدراسة تُبرز أهمية التمكين الاقتصادي عبر المنح الصغيرة في توفير شبكة أمان اجتماعي للأسر المستفيدة من وزارة الشؤون الاجتماعية لتمكينهم من الخروج من دائرة الفقر المدقع والوصول إلى خط الفقر العادي وهي النقطة التي يمكن عندها تقديم خدمات التمويل الأصغر.

كذلك تظهر أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به مثل هذه البرامج على تعزيز قدرة النساء ولاسيما اللواتي يَعُلن أسرهنّ على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يساهم في الحد من اعتمادهنّ على المساعدات الخارجية. كما ستستفيد المؤسسات والمنظمات المهتمة ببرامج التمكين الاقتصادي ومكافحة الفقر من نتائج وتوصيات الدراسة في كتابة مقترحات التمويل المقدمة للممولين والجهات المانحة ووضع برامج ملائمة لهذه الفئة من المجتمع.

كما أن موضوع الدراسة من حيث فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للفقراء فإنه، وعلى حد علم الباحثة، لم يتطرق له الباحثون في قطاع غزة. كما أن موضوع الدراسة هو مجال عمل الباحثة الحالي والذي شجعها على دراسة مدى فاعليته في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة، وإظهار نقاط القوة والقصور في البرنامج في محاولة لتفادي تلك المشاكل وزيادة فاعلية البرنامج وتحقيق أهدافه.

1.7 حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تشمل المستفيدين من برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) والمُسجلة أسماؤهم في وزارة الشؤون الاجتماعية الفلسطينية في قطاع غزة.
2. الحدود الزمانية: ستغطي الدراسة الفترة الزمنية من منتصف عام 2010م حتى نهاية عام 2011م.
3. الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية لهم.

1.8 مصطلحات الدراسة

1. **الفاعلية (Effectiveness):** هي قياس لمدى تحقيق الأهداف المُحددة وهي تركز على المخرجات (العامري والغالبي، 2006).

2. **خط الفقر المدقع:** وهو يعتبر خط الفقر الأول ويعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن. وبلغ خط الفقر المدقع خلال عام 2011 للأسرة المرجعية المكونة من خمسة أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) في الأراضي الفلسطينية 1,832 شيكلاً إسرائيلياً جديداً أي حوالي 509 دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

3. **خط الفقر العادي:** وهو يعتبر خط الفقر الثاني ويعكس ميزانية الحاجات الأساسية بالإضافة إلى احتياجات أخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل والاتصالات والرعاية الشخصية والمفروشات

وغير ذلك من مستلزمات المنزل. وبلغ خط الفقر حوالي 2,293 شيكلاً إسرائيليًا جديدًا أي حوالي 637 دولار أمريكي لنفس الأسرة المرجعية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

4. **التمويل الأصغر:** هو إتاحة الخدمات المالية والتي تشمل القروض، المدخرات، التأمين، أو تحويل الخدمات إلى الأسر أصحاب الدخل البسيط (Parker, 2002).

5. **التمكين الاقتصادي:** هو تحسين قدرة الفرد في عملية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاعتماد على ذاته وتحمل المسؤولية من خلال زيادة فرصه في الوصول إلى الموارد الاقتصادية بما في ذلك فرص العمل، الخدمات المالية، الممتلكات والأصول المنتجة الأخرى، وتطوير المهارات والمعلومات عن الأسواق (Gendernet, 2011). وبالتالي فإن الباحثة تقصد بالمصطلح خلال هذه الدراسة الإجراءات التي تؤدي إلى تنمية قدرات الأفراد وخاصة المحرومة والمهمشة وتوفير الظروف لخلق فرص عمل لهم وتوليد الدخل، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم والاستغناء عن المساعدات الإغاثية مما يساهم في مشاركتهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. **برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة– ديب (Deprived Families Economic Empowerment Programm- DEEP):**

هو برنامج مُنفذ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يهدف بشكل أساس إلى تمكين العائلات الفلسطينية التي تعاني من الفقر والفقر المدقع وتحسين مخرجات سبل عيشها ومساعدتها على الخروج من هذه الحالة إلى حالة اعتماد اقتصادي ذاتي مستدام (جامعة بيرزيت، 2008). خلال الدراسة سيتم الإشارة إلى البرنامج باسم (ديب).

7. **الاستقلالية الاقتصادية:** تشير إلى قدرة الأفراد للوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية بطريقة تجعلهم قادرين على تشكيل حياتهم وتوفير متطلبات المعيشة اللازمة لهم ولذويهم دون الحاجة للاعتماد على المساعدات الخارجية (Circle of Prevention, 2002).

8. **سبل العيش:** تتضمن القدرات والموارد الفيزيائية أو الاجتماعية، وكذلك الأنشطة التي تقوم بها الأسرة لتوفير متطلبات معيشتها (Kollmair & Gamper, 2002).

9. **استدامة سبل العيش:** أن تكون الأسرة قادرة على التغلب أو التعافي من الضغوطات والصدمات والأزمات التي تتعرض إليها، وتحافظ أو تعزز قدراتها البشرية والاجتماعية ومواردها في ظل هذه الأزمات (حيدر، 2009).

10. **الحماية الاجتماعية:** تشمل جميع المبادرات، سواء الرسمية وغير الرسمية، والتي تقوم بتزويد المساعدات الاجتماعية للأفراد والأسر الفقيرة جداً، والخدمات الاجتماعية للفئات التي تحتاج إلى رعاية خاصة وتحسين قدرتها للوصول إلى الخدمات الأساسية، بالإضافة إلى التأمينات الاجتماعية لحماية الناس من مخاطر وعواقب الصدمات المتعلقة بالدخل، والعدالة الاجتماعية لحماية الضعفاء من المخاطر الاجتماعية مثل التمييز أو سوء المعاملة، مع الهدف الشامل المتمثل في الحد من الضعف الاقتصادي والاجتماعي للفقراء والضعفاء والفئات المهمشة (Devereux and Sabates-Wheeler, 2004).

11. **المشاريع بالغة الصغر والصغيرة:** تواجه معظم الدول صعوبة في وضع تعريف موحد للمشاريع الاقتصادية والتي تختلف باختلاف المعايير المتخذة لهذه المشاريع وكذلك الدولة الراعية لها، حيث يتم استخدام منهجين في تعريف المشاريع الاقتصادية أحدهما كمي والآخر وصفي. ويستخدم في المنهج الكمي معايير كمية مثل العمالة، رأس المال، وحجم المبيعات، ومبلغ الأصول، في حين ركز المنهج الوصفي على معايير وصفية كطريقة الإدارة وحجم الاستقلالية. لذلك نجد التباين في تبني تعريف معين للمشاريع الاقتصادية بين دولة وأخرى، ومن مرحلة إلى أخرى بما يتفق وإمكانيات بلد ما وظروفه الاقتصادية، حيث أن المشاريع التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة أو متوسطة الحجم في دولة متقدمة. وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الى التركيز على عنصري حجم رأس المال وعدد العمال (القوقا، 2007؛ الشايب، 2010).

البنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشاريع الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشاريع المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار. أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عمال. كما حدد الاتحاد الأوروبي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن يكون عدد العاملين أقل من 250 عامل وميزانية لا تتعدى 27 مليون يورو. وفي الدول العربية تقسم الصناعات الصغيرة على أساس حجم النشاط إلى المشاريع الصغيرة والتي تُشغل من 5-15 عامل وتستثمر أقل من 1500$، والمشاريع متناهية الصغر والتي تشغل أقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000$ (سلمان، 2009؛ الفليت، 2011).

ولا يوجد مفهوم فلسطيني وطني لتعريف المشروع الصغير، حيث تختلف آلية التعامل مع المشاريع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حسب طبيعة النشاط والجهة ذات المسؤولية، ففي تصنيف

الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشروعات حسب طبيعة عملها، وتصنف وزارة المالية الفلسطينية المشاريع حسب الشرائح الضريبية للمكلفين كما أن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 يعطي امتيازات حسب فئات رأس المال والعمالة. كما عرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المشروع بأنه مجموعة من الأنشطة والموارد التي تدار بواسطة مال واحد أو إدارة واحدة لإنتاج مجموعة متجانسة من السلع والخدمات مع احتمال وجود نشاط ثانوي وعادة ما يتم ذلك في موقع جغرافي واحد (الدماغ، 2010).

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

- المبحث الأول: مفهوم الفقر ومنهجيات قياسه.
- المبحث الثاني: واقع الفقر في الأراضي الفلسطينية.
- المبحث الثالث: برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة –ديب.

المبحث الأول

مفهوم الفقر ومنهجيات قياسه

2.1.1 مقدمة.

2.1.2 مفهوم الفقر.

2.1.3 تصنيفات الفقر.

2.1.4 خطوط الفقر.

2.1.5 مؤشرات الفقر.

2.1.1 مقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات وأخطر القضايا التي واجهتها المجتمعات والحكومات منذ أقدم العصور، وهي ظاهرة يكاد لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت في حجمها والآثار المترتبة عليها. كما أن تراثنا الإسلامي هو حافل بالطروحات والتصورات حول هذه الظاهرة وما تخلفه من تبعيات، حيث نجد المقولة الشهيرة لعلي بن أبي طالب، كرم الله وجهه: "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، وقول لقمان لابنه "يا بني أكلت الحنظل وذقت الصبر، فلم أرَ شيئا أمرّ من الفقر". وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية. وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر باعتباره هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر وتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام 2015 قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة (لحيلح وجصاص، 2010).

وتشير احصائيات لمشروع الأمم المتحدة للألفية إلى أنه من أصل سبعة مليارات شخص يعيشون في العالم يوجد أكثر من مليار شخص يعيشون على أقل من 1 دولار يومياً، وأكثر من 2.7 مليار شخص يعيشون على أقل من 2 دولار يومياً. كما يوجد 114 مليون طفل غير قادرين على الحصول على التعليم الأساسي، و584 مليون امرأة جاهلة. كما يموت سنوياً ستة ملايين طفل بسبب سوء التغذية، وأكثر من 800 مليون شخص يعانون من المجاعة بينهم 300 مليون طفل، وأكثر من مليار شخص يعانون من المياه غير الصالحة للشرب (UN Millennium Project, 2005). وبالنظر إلى عالمنا العربي فقد بلغ عدد الفقراء 39 مليون عربي منهم 6.8 مليون عربي يعيشون بدخل أقل من 1.25 دولار يوميا حسب ما جاء به تقرير التنمية البشرية (UNDP, 2010).

وتشير الدراسات إلى أن السبب الرئيسي لانتشار الفقر في العالم واتساعه هو سوء توزيع الدخل العالمي. ففي عام 1960 كان دخل 20% من الدول الأغنى في العالم يساوي (30) مرة أعلى من دخل 20% من الدول الأفقر في العالم. وارتفعت هذه الفجوة في عام 1990 لتصل إلى (60) مرة، وفي عام 1995 وصلت إلى (85) مرة (Usman, 2009) . كما أن الدول الغنية تضم أقل من خُمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثُلثي الدخل العالمي. والدول الفقيرة تضم ثُلثي العالم ويقل نصيبها عن سُبع الدخل العالمي. كما أن لدى كل ثلاثة من أغنى أغنياء العالم أصول تتجاوز مجموع الناتج المحلي الإجمالي لأفقر 48 دولة في العالم، كما أن ثروة أغنى 200 شخص في العالم تتجاوز معدل دخل 41% من سكان العالم بأكمله، ولو تم توزيع 1% من هذه الثروات سيتم تغطية على الأقل تكلفة التعليم الأساسي للأطفال في الدول النامية (Elmustapha, 2012).

فالفقر أضحى حالياً إشكالية محيرة في العصر الراهن، فرغم التقدم التكنولوجي الكبير الذي شهده العالم، والتطور الاقتصادي المذهل في حياة البشرية، لا زال الفقر يشكل التحدي الأكبر الذي يطرحه العالم. وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثابرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده ومحدداته وذلك لأجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة وتوجيه البرامج المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها.

2.1.2 مفهوم الفقر

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه. ويمكن تعريف الفقر لغة بالنقص والحاجة، فالفرد لا يكون فقيراً إلى شيء ما إلا إذا كان في حاجة إليه لعدم توفره أو نقصانه. والمعنى التقليدي السائد الذي يتبادر إلى الذهن قبل غيره هو نقص المال الذي يمكّن من تحقيق الحاجات من مأكل وملبس ومسكن، الخ (البكوش، 2008).

حتى بداية التسعينات، ارتبط تحديد مفهوم الفقر ومعاييره في انخفاض الدخل أي الحرمان المادي فقط والذي لا يزال يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم، ثم بدأ الفهم العام للفقر يتجه نحو نظرة أكثر شمولية تعتبر أن الدخل هو فقط أحد عناصر الفقر، وتعترف بوجود مظاهر أخرى للفقر تنبع من عدم امكانية وصول الفرد لموارد معينة، سواء صحية او تعليمية أو معرفة بالحقوق والواجبات (UNDP, 2006).

وقد أصبح ينظر للفقر في بداية التسعينات من منطلق حقوق الإنسان، حيث حدد المجلس الأوروبي "المحرومين" بأنهم فئة من البشر تخرج عن مجالات التمتع بحقوق الإنسان جزئياً أو كلياً، ذلك أن الفقر المدقع يشكل انتهاكاً لكرامة الإنسان، وإنكاراً لجميع حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1993 قراراً أعلنت بموجبه يوم 17 أكتوبر باعتباره اليوم العالمي للقضاء على الفقر (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006). كما أن المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تبنته الأمم المتحدة تنص على أن "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة".

وكذلك بدأ ترسيخ مفهوم أساسي يعتبر أن الفقر ما هو إلا نقيض للتنمية البشرية بمفهومها الشامل والتي تعني توسيع خيارات الناس وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية. حيث عرّف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2004) الفقر بأنه نقص القدرة الأساسية على المشاركة بفعالية

في المجتمع، فالفقر يحرم الإنسان من الحصول على الغذاء الكافي والخدمات الصحية والتعليمية الجيدة والملبس المناسب، ويحرمه من التوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريم، ومن فرص المشاركة البناءة في تنمية المجتمع.

كما حاول البنك الدولي (2000) وضع مفهوم شامل لهذه الظاهرة مفاده أن الفقر يشير إلى أبعاد متعددة تتجاوز مجرد الدخل المنخفض. الفقر يشمل أيضا انخفاض مستويات الصحة والتعليم، وقلة فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية والسياسية، وحرمانه من الكرامة والثقة بالنفس واحترام الذات، والحرمان من الخيارات والفرص لحياة أفضل.

ومهما اختلفت الآراء وتنوعت حول مفهوم الفقر وتعدد أبعاده وجوانبه إلا أن الجانب المادي هو الذي يظهر للعيان، وتبقى الحاجات الأساسية ومستوى المعيشة قواسم مشتركة بين هذه الآراء والمفاهيم، وتبقى عملية قياس الفقر وصياغة سياسات لمكافحته تختلف حسب مفهومه ونوعه.

2.1.3 تصنيفات الفقر

2.1.3.1 تصنيف الفقر تبعا لمدة بقائه

يصنف الفقر تبعا لمدة بقائه إلى ثلاثة أصناف (لحيلح وجصاص، 2010):

1. فقر الصدمات

الصدمة هي حدوث مؤثر لا يمكن توقعه؛ كارتفاع مفاجئ في الأسعار أو انخفاض مفاجئ في الدخل. وتقع الصدمات بسبب الاضطراب وعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي أو نتيجة لتصرفات القادة السياسيين. ومن أبرز الصدمات في التاريخ المعاصر صدمة البترول في عام 1973؛ وما نتج عن هذه الصدمة من تضخم فاتورة استيراد الوقود في الدول غير المنتجة للنفط، وما أدى إليه هذا التضخم من انخفاض دعم الحكومات للأسعار فارتفعت أسعار المواد الغذائية، مما انعكس سلباً على الطبقات القريبة من خط الفقر، حيث أصبحت لا تؤمن الغذاء اللازم للحصول على السعرات الحرارية الضرورية للجسم، ومن ثمة دخلت لأول مرة في فئة الفقراء. ومن أبرز الصدمات كذلك الأزمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي بداية من النصف الثاني من عام 2008 وازدادت حدة مع مطلع 2009 بامتدادها إلى القطاع الاقتصادي وما نجم عنها من فقد حوالي 25 مليون عامل في أوروبا وآسيا فقط لمناصب عملهم مما يعني انضمامهم إلى مئات الملايين من الفقراء.

2. الفقر الموسمي

هو ذلك النوع من الفقر الذي ينتشر في مواسم معينة ثم يزول بانقضاء تلك المواسم، وأكثر الناس عرضة لهذا النوع من الفقر هم سكان الريف. وإن كانت عبارة الموسم تشير إلى مناسبات معينة في العام فإن موسم فقراء الريف هو موسم جني المحصول، وعادة فإن المحصول الواحد له موسم واحد لجنيه، وبالتالي فإن فقراء الريف يعانون الجوع ثلاثة فصول ويداعبهم الأمل في فصل واحد وهو فصل جني المحصول.

3. الفقر الدائم

وهو ذلك النوع من الفقر الذي يبقى على مدار فصول السنة. ويعتبر فقراء المدن أكثر الفقراء عرضة لهذا النوع من الفقر، كما أن وضعهم يمكن أن يكون أسوأ من فقراء الريف؛ على اعتبار أن فقراء الريف لهم مواسم معينة يبتسم لهم الحظ فيها فيحصلون على منتوج وفير يخفف عنهم فقرهم.

2.1.3.2 تصنيف الفقر تبعا لأسلوب قياسه

يصنف الفقر تبعا لأسلوب قياسه إلى نوعين: الفقر المطلق والفقر النسبي. ويعتبر التعريف المطلق للفقر أكثر تعريفات الفقر شيوعاً خاصة على صعيد الدول النامية.

1. الفقر المطلق

يشير الفقر المطلق إلى الحد الأدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد إحرازه لتحقيق مستوى معيشي معقول (حد الفقر)، ويصنف كل من يقع دونه بالفقير. ويختص هذا التصنيف بالاحتياجات الأساسية البيولوجية التي لا تتجاوز المحافظة على حياة الفرد، ويمثل ترجمة هذه الأشياء الجوهرية إلى قيمة نقدية (خان، 2007).

وداخل منطقة الفقر المطلق يوجد مستويان؛ مستوى أعلى للفقر ويسمى بخط الفقر الأعلى ويطلق عليه اسم الفقر المطلق العادي وهو الذي تقدره المنظمات الدولية ما بين 2 دولار أمريكي كحد أعلى وواحد دولار أمريكي كحد أدنى، ويعتبر من يتجاوز هذا المستوى أو الخط غنياً. أما خط الفقر الأدنى ويسمى بالفقر المدقع؛ وهو الحالة التي يقل فيها دخل الفرد عن واحد دولار أمريكي يومياً، بمعنى أنه ليس لديه الدخل اللازم للحصول على احتياجاته من الغذاء فقط، ناهيك عن حاجاته من السلع الأخرى كاللباس والصحة والتعليم (لحيلح وجصاص، 2010).

2. الفقر النسبي

يشير الفقر النسبي إلى عدم قدرة الإنسان على أن يعيش بنفس المستوى المعيشي الذي يعيشه غالبية من حوله في المجتمع. فالفقر النسبي لا يعني عدم قدرة الشخص على تأمين الحاجات الأساسية ولكن يعني أن دخله قليلاً إذا ما قورن بغيره داخل مجتمعه، وهي الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلاد، وبالتالي يتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة (الخالدي، 2006). ويكون الفرد فقيراً نسبياً في حال انتمائه إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع كأن يصنف الفرد من أفقر 10% أو 20% في المجتمع. يتم تبني هذا المفهوم للفقر في الدول المتقدمة التي تسعى إلى رفع مستوى الرفاهية لأفراد مجتمعاتها.

إن الدخل هو المحدد الرئيسي للفقر في كل من الفقر المطلق والفقر النسبي ولكن الاختلاف يبقى فقط في درجة الفقر. في الحالة الأولى يكون فقراً ذو بعد مالي، أي انعدام الدخل أو انخفاضه، ومن خلالها يفتقد الإنسان الحاجات الأساسية للعيش (كالغذاء، الملبس، المسكن). ثم ما إن تتوفر هذه الحاجات، ومع زيادة رغبات الفرد أو الأسرة يصبح الفقر ذو بعد اجتماعي بسبب عدم قدرة هذا الفرد في المشاركة في العادات والتقاليد الخاصة بذلك المجتمع وذلك الانخفاض دائماً في الدخل، أي الفقر ينتج كلما ازدادت الحاجة بتطور وتغير المجتمع وعدم القدرة للوصول لتلك الحاجة بسبب عدم توفر الدخل (حصروري، 2009).

إن الانتقال من قياس الفقر المطلق إلى قياس الفقر النسبي في الدول الصناعية المتقدمة يجد أساسه في مستوى التقدم والرفاه الذي حققته هذه البلدان والذي يشير ضمناً أو صراحة إلى أنها استطاعت أن تؤمن الحاجات الأساسية لأغلب مواطنيها من خلال شبكة الخدمات العامة التي يستفيد منها الجميع، ومن خلال توفر فرص العمل للراغبين والقادرين على العمل، وتوفر الخدمات والسلع في السوق، ووجود نظام حماية اجتماعية لمعالجة أوجه القصور في عمل النظام. وينتج عن ذلك أن أي مواطن يستطيع الحصول على الحد الأدنى من التعليم، والرعاية الصحية، والتغذية، والحق في السكن أو العمل او التعويض والحماية الاجتماعية بحيث لم يعد هناك معنى اجتماعي أو سياسي هام لقياس الفقر بمعناه المطلق أي العجز عن تأمين الحاجات المادية الأساسية. لذلك كان من الطبيعي بعد أن تم ضمان توفر الحاجات الأساسية للجميع من حيث المبدأ والتطبيق العملي إلى حد بعيد، أن يجري انزياح في تعريف الفقر بحيث لا ينسب إلى الاحتياجات بل إلى المتوسط العام للرفاه والثروة في المجتمع. ولا معنى لاستبدال خط الفقر المطلق بخط الفقر النسبي ما لم يتوفر هذا الشرط (نعمة، 2009).

وأخيرا يمكن القول أن الفقر لا يعبر فقط عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته البيولوجية بل يعني كذلك عجز البناء الاجتماعي عن توفير مستلزمات الإنسان المادية والمعنوية، وتأثير ذلك على عمليات الاندماج والعلاقات الاجتماعية وتكوين شخصية الفرد في المجتمع وتشكيل قيمته وثقافته بل تحديد دوره ووزنه السياسي والاجتماعي والاقتصادي. الشكل التالي يوضح تصنيف الفقر حسب أسلوب قياسه:

شكل رقم (2.1): تصنيف الفقر حسب أسلوب قياسه

المصدر: جُرد بواسطة الباحثة تبعاً للتعريفات السابقة (2012)

2.1.4 خطوط الفقر

وهو يمثل القياس النقدي للفقر ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر وطبق بالنسبة لمعظم الدول العربية، وهو يستخدم معايير مالية مثل دخل الأسرة ومستوى انفاقها الاستهلاكي وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. يقوم هذا الأسلوب على تقسيم المجتمع المعني إلى فئتين، فئة الفقراء وفئة غير الفقراء، وذلك عن طريق ما يدعى بخط الفقر حيث يصنف أي فرد يقع دخله أو استهلاكه أقل من هذا الحد باعتباره فقيراً، وهو يختلف من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر. كما يناسب أسلوب خط الفقر أغراض وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة العمالة والأجور والأسعار والضرائب والإعانات الاجتماعية (الرفاعي، 2007).

ويحدد خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر وواقع المجتمع قيد الدراسة. هنالك أنواع مختلفة من خطوط الفقر أهمها ما يلي:

1. خط الفقر المدقع (Abjective Poverty Line)

يعرف بخط فقر الغذاء أو خط الفقر الشديد، ويعرف على أنه الحد الأدنى من الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الإعتيادية اليومية وبقائه حياً (Chen & Ravallion, 2007). وتتبع عدة طرق لتقدير خط الفقر المدقع من بينها اعتباره يساوي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من المواد الغذائية فقط. وتحدد تكلفة الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية بالنسبة للمواد الغذائية في الغالب وفقاً لحاجة الجسم من السعرات، وربما من عناصر تغذية أخرى كالبروتين (باقر، 2007).

2. خط الفقر المطلق (Absolute Poverty Line)

يعرف بخط الفقر العام أو خط الفقر الأعلى، وهو الأنسب بالنسبة للدول النامية، ويعرف على أنه الحد الأدنى من مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للفرد لتأمين الحاجات الغذائية والحاجات غير الغذائية الأساسية التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات على اعتبار أن الاحتياجات الأساسية التي تتطلبها الحياة الإنسانية لا يمكن حصرها في الاحتياجات الغذائية فقط (Gentilini & Sumner, 2012). ويتم تقديره بإجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية من مواد غذائية وملابس ومسكن وتعليم وصحة والاحتياجات الأساسية الأخرى. إلا أن القياس الكمي للاحتياجات غير الغذائية يعتبر أمراً في غاية الصعوبة نظراً لطبيعة هذه الاحتياجات، لذا تم حساب خط الفقر المطلق بناء على خط الفقر المدقع، حيث تقدر تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية في الغالب على أساس تكلفة الاحتياجات من المواد الأساسية الغذائية وفقا للعلاقة النسبية بين الإنفاق على المواد الغذائية والإنفاق على السلع غير الغذائية (باقر، 2007).

3. خط الفقر النسبي (Relative Poverty Line)

ويعرف بأنه مستوى الدخل أو الإنفاق الذي تعيش أدناه نسبة معينة من السكان وبالتالي من يقل دخله عن هذه القيمة المحددة يعتبر فقيراً نسبياً. ويتم حساب قيمته بنسبة معينة من الدخل المتوسط للبلد، كأن يتحدد بنصف الدخل أو بالحد الأعلى لدخل 10% من السكان الأدنى دخلاً. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة

بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين (المعهد العربي للتخطيط، 2010).

كما أن خط الفقر النسبي يعد مقياساً للامساواة أكثر منه مقياساً للفقر، مما يجعله أكثر دلالة في الدول المتقدمة. ذلك كما ذكرنا سابقاً أن الظروف الاقتصادية في هذه الدول تسمح بتعريف فئات السكان التي تعيش تحت المستويات المقبولة اجتماعياً، ولكنها لا تجد صعوبة في الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الحياة على عكس ما هو حاصل في الدول النامية، والتي تعاني أغلب الفئات السكانية فيها من مشكلة القدرة على الوفاء بالاحتياجات الأساسية، خاصة الغذائية منها. الأمر الذي يجعل من خط الفقر المطلق الأنسب لتحليل ظاهرة الفقر في هذه الدول، ذلك أن خط الفقر النسبي يحدد نسبة الفقر لكنه لا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة من الاحتياجات الأساسية. (لحيلح وجصاص، 2010).

4. خط الفقر الاجتهادي (الذاتي)

ويسمى بخط فقر ليدين (Leyden Poverty Line)، ويعتمد تقدير هذا الخط على إجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم إن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسباً ومقبولاً اجتماعياً. ويُقدر خط الفقر من خلال إجابات الأسر أو الأفراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساوياً لمستوى الدخل أو الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعياً. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الأدنى للرواتب والأجور أو على الحد الأعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة (يخلف، 2008).

5. خط الفقر الدولي

لأغراض المقارنات الدولية اعتمد البنك الدولي خطين للفقر، يُعادل خط الفقر الأول (المدقع) إنفاق دولار واحد للفرد في اليوم ويعد بذلك معياراً لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقراً. أما الخط الثاني فيعادل إنفاق دولارين للفرد في اليوم، ويمثل خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية، والمعيار الأكثر ملائمة للفئات الدنيا في البلدان ذات الدخل المتوسط. وقد قام البنك الدولي بتحديث خطوط الفقر المستخدمة في المقارنات الدولية لتصبح 1.25 دولار و2 دولار للفرد في اليوم الواحد لعام 2005. وخط الفقر المقدر ب 1.25 دولار في اليوم في عام 2005 هو متوسط خطوط الفقر الوطنية ل 10-20 من أشد البلدان فقراً في العالم (الإسكوا، 2008).

إن خط الفقر الدولي لا يقدم قياساً دقيقاً لمستوى الفقر ويخفق في تصوير حجم الحرمان في الدول، فهو لا يعكس المفاهيم المختلفة للفقر الخاصة بكل دولة ومستوى التنمية بها، كما أنه لا يأخذ في الحسبان الفرق في مستويات المعيشة والأسعار بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد وخاصة بين الحضر والريف، كما لا يأخذ في الحسبان اختلاف الاحتياجات بين الأفراد حسب عمرهم ونوعهم. إن خطوط الفقر الدولية موضوعة لأغراض المقارنات والتراتبية الدولية، ولا يصح اعتمادها بديلاً عن خطوط الفقر الوطنية التي تبقى هي الأكثر صلاحية من أجل تقييم الوضع ورسم السياسات التنموية الوطنية على اختلافها (نعمة، 2005).

2.1.5 مؤشرات الفقر

يستخدم خط الفقر للتمييز ما بين الفقراء وغير الفقراء. ويقاس هذا الخط بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية، ولذلك فهو لا يصلح لأغراض المقارنة المباشرة ما بين الفترات الزمنية التي تتصف بوجود تباين في مستويات الأسعار أو في الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية خلالها، ولا ما بين الدول ذات العملات المحلية المختلفة. كما أن هذا الخط لا يعكس مدى جسامة مشكلة الفقر وعمقها من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر ودرجة التفاوت في شدة فقرهم. غير أنه يمكن اعتماد خط الفقر كأساس لاستخلاص العديد من مؤشرات الفقر القابلة للمقارنة الزمانية أو المكانية والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، وأهمها (حسن، 2005؛ باقر، 2007):

1. مؤشر نسبة الفقر أو مؤشر تعداد الرؤوس (Headcount Index)

تعرف بأنها نسبة السكان تحت خط الفقر إلى إجمالي السكان، وهذه النسبة تقيس الأهمية النسبية للفقراء سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى الأسر. كما أنه يعكس مدى انتشار وتفشي الفقر في المجتمع من خلال نسبة الأفراد أو الأسر الذين هم أدنى خط الفقر (عبد القادر، 2005). فإذا افترضنا أن حجماً معيناً من السكان (q) هم فقراء (أي مستوى استهلاكهم أقل من خط الفقر الذي تم تحديده) وأن حجم السكان يعادل (N)، فإن مؤشر عدد الرؤوس يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$H = {}^{q}/_{N} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

يعتبر مؤشر نسبة الفقر المقياس الأكثر شيوعاً والأوسع استخداماً في دراسات قياس الفقر، وذلك نظراً لبساطته وسهولة حسابه، كما أنه جيد لأغراض المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، ولكنه من جانب آخر لا يأخذ في الاعتبار الفروقات الموجودة بين الفقراء من حيث القرب أو البعد عن خط

الفقر، كما أنه لا يتأثر بتوزيع الدخل بين الفئات التي تقع أدنى الخط (الفارس، 2001). ومن أجل تفادي هذه النقائص فقد تم استخدام المؤشرين الآخرين فجوة الفقر وشدة الفقر.

2. مؤشر فجوة الفقر (Poverty Gap)

يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين استهلاك الفقراء وخط الفقر، أو إجمالي المبالغ المطلوبة لرفع مستويات استهلاك الفقراء للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد. فهو في هذا يعبر عن عمق الفقر، أي مدى بعد الفقراء عن خط الفقر (Usman, 2009). ويفضل حساب هذا المؤشر كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان، عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساوي لخط الفقر.

بما أن مؤشر فجوة الفقر يقيس مدى بُعد الفقراء عن خط الفقر، فهو يمكن من تسجيل مدى التدهور في أحوالهم، مما يساعد في وضع الخطط والبرامج التنموية وتحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مختلف الأسر الفقيرة فوق خط الفقر. ونظراً لكون هذا المؤشر لا يظهر عمق ظاهرة الفقر لإغفاله توزيع الدخل بين الفقراء، ولأجل تجاوز هذا القصور فقد تم اقتراح مؤشر ثالث وهو مؤشر شدة الفقر (لحيلح وجصاص، 2010).

3. مؤشر شدة الفقر (Poverty Severity Index)

يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، فهو يقيس درجة عدم المساواة (التفاوت) في المجتمع في التوزيع تحت خط الفقر. ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة. ويساعد هذا المؤشر في تقييم مدى نجاح السياسات التي تستهدف أفقر الأسر، وكلما كانت قيمة المؤشر عالية كلما كانت ظاهرة الفقر أشد قوة، وازداد حجم التفاوت بين الفقراء. كما أن هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الأفراد أو الأسر، ومن هذه المقاييس منحنى لورنز ومعامل جيني (حسن، 2005).

4. منحنى لورنز (Lorenz curve)

من المقاييس التي تُعنى بقياس عدالة التوزيع بين الأفراد أو الأسر من خلال رسم منحنى بياني، المحور الأفقي يُمثل المجموع التراكمي لنسب الأسر أو الأفراد والمحور العمودي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الأسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الأسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعدياً نسبة إلى دخل الأسرة أو دخل الفرد (حصروري، 2009).

وكلما زاد انحناء منحنى لورنز كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساوي بين جميع أفراد المجتمع إذا شكّل منحنى لورنز خطاً مستقيماً كما في شكل (2.2).

شكل رقم (2.2): منحنى لورنز

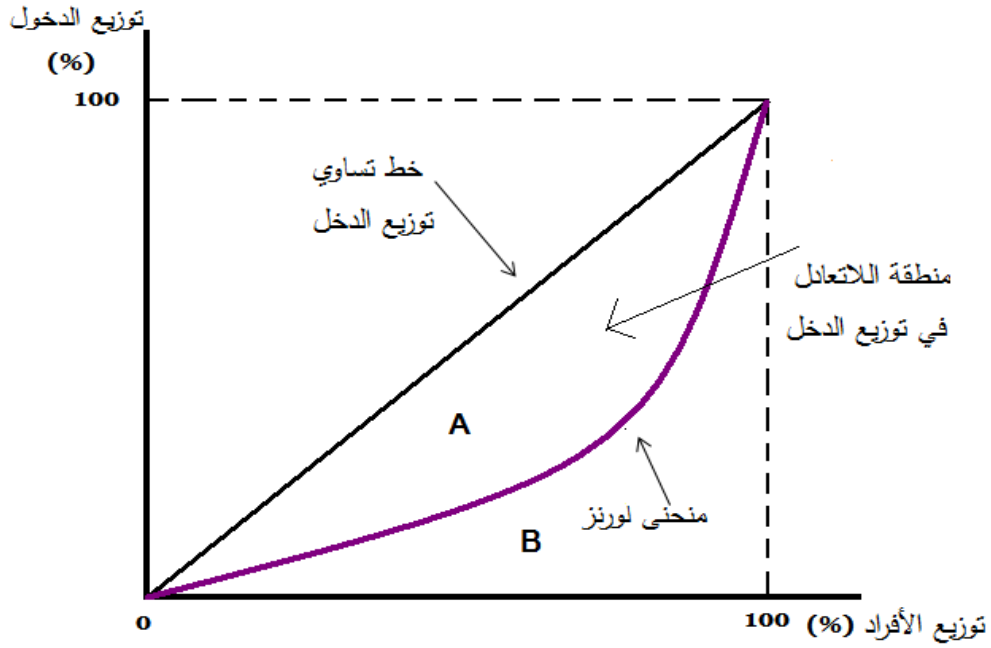

المصدر: حصروري (2009). تحليل وقياس الفقر في الجزائر، صفحة 41

5. معامل جيني (Gini coefficient)

إن منحنى لورنز يصور مدى عدالة توزيع الدخول بيانياً، ولغرض التعبير عن ذلك بمؤشر رقمي يستخدم معامل جيني لهذا الغرض. يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز (النعيم، 2009). ويتم حساب قيمة معامل جيني من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{A}{A+B} \quad \text{.....} \quad (2)$$

حيث:

A: هي المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط تساوي توزيع الدخل.

B: هي المساحة أسفل منحنى لورنز.

ونظراً لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والمحورين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن قيمة معامل جيني تمثل المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط تساوي توزيع الدخل

وقسمتها على 0.5. وتنحصر قيمة معامل جيني بين (0–1)، حيث يكون صفراً عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساوياً لجميع أفراد المجتمع (العدالة المطلقة)، وهكذا يزداد توزيع الدخل سوءاً كلما زادت قيمة معامل جيني حتى يصل إلى أسوأ حالاته عندما تصبح قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح. وبذلك فإنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة، كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل (يخلف، 2008).

خلاصة المبحث

إن الشئ الأكيد الذي لا أحد يجهله من البشر هو كون ظاهرة الفقر معضلة حقيقة تعاني منها مختلف المجتمعات المتطورة منها والمتخلفة على السواء، حيث تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد عن مليار من البشر وهو ما يعادل تقريباً خمس البشرية ما زالوا يعتبرون فقراء جداً.

ولا يوجد تعريف محدد ودقيق لهذه الظاهرة، وذلك نظراً لاختلاف وجهات نظر الدارسين له وتباين الأطر الاجتماعية والزمنية وأدوات القياس، فظاهرة الفقر تعتبر ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية. إلا أن المفهوم العام السائد مرتبط بالفقر المادي وقدرة الفرد على تأمين متطلباته الأساسية وتوفير مقومات معيشة ملائمة، حيث أن البعد المادي للفقر والمعبر عنه بقيم نقدية يعتبر إحدى الجوانب المهمة التي لا يمكن إهمالها على صعيد الفقر.

في المبحث التالي سيتم دراسة واقع الفقر في الأراضي الفلسطينية والوقوف على أهم أسبابه وبرامج مكافحته.

المبحث الثاني

واقع الفقر في الأراضي الفلسطينية

2.2.1 مقدمة.

2.2.2 قياس الفقر في الأراضي الفلسطينية.

2.2.3 معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية.

2.2.4 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة.

2.2.5 أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية.

2.2.6 برامج مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

2.2.1 مقدمة

يعرف الفقر حالياً في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما في أغلب الدول العربية، بناء على مستوى عجزهم النقدي. ويشكل مستوى الإنفاق ومستوى الدخل المؤشرين الأكثر استخداما لقياس الفقر. واستنادا لأي من المؤشرين تحدد عتبة معينة تمثل خط الفقر، والذي يمثل بدوره الحد الأدنى من النفقات أو الدخل اللازم لمستوى معيشي مقبول، بحيث يعتبر كل من يقع تحت هذا المقياس فقيراً (Sotnik, 2011).

سيتم في هذا المبحث التعرف على كيفية قياس الفقر في الأراضي الفلسطينية، وكيف يتم تحديد قيم خطي الفقر الوطنيين. كما سيتم التطرق إلى آخر الاحصاءات الفلسطينية حول نسب الفقر الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى أسباب الفقر الرئيسة في الأراضي الفلسطينية.

2.2.2 قياس الفقر في الأراضي الفلسطينية

قبل العام 1994 لم يكن بالإمكان دراسة الفقر أو توفير أي بيانات إحصائية خاصة بالأراضي الفلسطينية، وذلك بسبب الخضوع الكامل للأراضي الفلسطينية لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، بدأ الاهتمام يتزايد بدراسة الفقر في فلسطين وبُوشر العمل لبناء الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واعتباره المصدر الرسمي للإحصاءات في الأراضي الفلسطينية (الائتلاف الوطني لمكافحة الفقر، 2007).

وكانت أول دراسة شاملة عن الفقر في فلسطين قام باعدادها الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997، وشمِلت ممثلين عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبرنامج دراسات التنمية (جامعة بيرزيت). وهدفت الدراسة إلى تطوير منهجية لقياس الفقر، وتحديد حجم الفقر ومدى انتشاره (القزاز وسعيد، 1999).

بدأت الدراسة أولاً بتحديد الأسرة المرجعية التي على أساسها سيتم قياس الفقر، وكانت النسبة الأكبر من الأسر الفلسطينية هي الأسرة المكونة من ستة أفراد (بالغين وأربعة أطفال). بعد ذلك، قام الفريق الوطني بتطوير خطي فقر وطنيين، أحدهما يشار إليه بخط الفقر المدقع، والآخر يشار إليه بخط الفقر، حيث مكنت بيانات الإنفاق التي وفرها مسح وانفاق الأسرة للعامين 1996 و1997 والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من إجراء التقديرات الخاصة بخطي الفقر. وقد تم تحديد خط

فقر يعادل 1,460 شيكل، وخط فقر مدقع يصل إلى 1,195 شيكل لسنة الأساس 1998 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000). وقد اعتمد في ذلك على تحديد سلتين: السلة الأساسية والسلة الموسعة وتم ربطهما بخطي الفقر الوطنيين كالتالي:

1. **خط الفقر المدقع:** والذي يرتبط بالسلة الأساسية وتشمل 12 سلعة تعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن وهي الخبز والحبوب، اللحوم والدواجن، الأسماك ومنتجات البحر، الألبان ومنتجات الألبان والبيض، الزيوت والدهون، الفواكه والمكسرات، الخضروات والبقوليات والدرنيات، السكر والمنتجات السكرية، المشروبات غير الكحولية، الملح والتوابل، الملابس والأحذية، والمسكن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).
2. **خط الفقر:** والذي يرتبط بالسلة الموسعة والتي تعكس ميزانية الحاجات الأساسية جنباً إلى جنب مع احتياجات أخرى، حيث شملت إضافة إلى السلع المشمولة في السلة الأساسية على 7 سلع أخرى هي الأثاث والأواني المنزلية، لوازم وأعمال منزلية، الرعاية الطبية، المواصلات، التعليم، العناية الشخصية، الإيجار المقدر للمسكن (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2005).

وقد تم حساب القيمة الشهرية لاحتياجات الأسرة من مختلف هذه السلع والخدمات، وعليه تم احتساب خطي الفقر، وقد أخذ بعين الاعتبار اختلاف احتياجات البالغين عن الأطفال في إطار هذه الحسابات. وبعد احتساب خطي الفقر للأسرة المعيارية، تم تعديلهما بشكل يعكس مختلف الاحتياجات الاستهلاكية للأسر استناداً إلى تركيبتها (حجم الأسرة وعدد الأطفال)، حيث تم تعديل خطي الفقر بشكل يُمكّن من إبراز احتياجات أنواع أخرى من الأسر غير الأسرة المعيارية حيث أن خطي الفقر يتفاوتان تبعاً لحجم الأسرة وتركيبتها، وتم ذلك من خلال تخصيص أوزان مختلفة تبعاً لعدد الأطفال والبالغين في الأسرة. كما تم تعديل خطي الفقر بعد أن تم تعديل قيم الاستهلاك بناءا على التفاوت في الأسعار بين المناطق.

وانطلاقاً من خطي الفقر اللذين تم تطويرهما في العام 1997، يعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تحديثهما سنوياً، وقد كان خطي الفقر حسب حجم الأسرة وتركيبتها في العام 2011 على النحو التالي:

جدول رقم 2.1: خط الفقر في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2011

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	776										
2	1,437	1,086									
3	2,062	1,728	1,386								
4	2,664	2,341	2,013	1,678							
5	3,249	2,935	2,616	**2,293**	1,694						
6	3,821	3,514	3,203	2,888	2,569	1,582					
7	4,383	4,081	3,776	3,468	3,156	2,032	2,521				
8	4,936	4,639	4,339	4,036	3,731	2,464	3,110	2,794			
9	5,482	5,188	4,893	4,595	4,294	2,881	3,685	3,376	3,063		
10	6,021	5,731	5,439	5,145	4,849	3,285	4,294	3,946	3,639	3,330	
11	6,554	6,267	5,978	5,688	5,395	3,679	4,804	4,506	4,205	3,901	3,594

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر 2011، صفحة 47.

جدول رقم 2.2: خط الفقر المدقع في الأراضي الفلسطينية بالشيكل الإسرائيلي حسب حجم الأسرة، 2011

حجم الأسرة	عدد الأطفال في الأسرة										
	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1	620										
2	1,148	868									
3	1,648	1,381	1,107								
4	2,128	1,871	1,608	1,341							
5	2,596	2,345	2,090	**1,832**	1,569						
6	3,053	2,807	2,559	2,307	2,052	1,264					
7	3,502	3,261	3,017	2,771	2,522	1,624	2,014				
8	3,944	3,706	3,466	3,225	2,981	1,969	2,485	2,232			
9	4,380	4,145	3,909	3,671	3,431	2,302	2,944	2,697	2,447		
10	4,810	4,579	4,345	4,110	3,874	2,625	3,395	3,153	2,908	2,660	
11	5,236	5,007	4,776	4,544	4,311	2,939	3,839	3,600	3,359	3,116	2,871

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر 2011، صفحة 47.

تم تحديد خطي الفقر في البداية (عام 1997) لأسرة مرجعية، تألفت من 6 أفراد (بالغين و4 أطفال) باعتبارها تمثل متوسط حجم الأسرة في المجتمع الفلسطيني والتي يتم اعتبار قيمة ما تستهلكه هذه الأسرة من سلتي الاستهلاك هو خط الفقر. إلا أنه في عامي 2009 و2010 حدث تغير في حجم وتركيبة الأسرة الفلسطينية، حيث حجم الأسرة قد انخفض وأصبحت الأسرة المرجعية الأكثر تكراراً هي الأسرة المكونة من خمسة أفراد (بالغين و3 أطفال) بدلاً من 6 أفراد (بالغين و4 أطفال). وتماشياً مع هذا التغير تم اعتبار 2010 سنة أساس جديدة لإحصاءات الفقر، وتم اشتقاق خط فقر جديد باستخدام الأسرة المرجعية المكونة من 5 أفراد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011أ).

وبناء على احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011أ) فقد بلغ خط الفقر للأسرة المرجعية الجديدة المكونة من خمسة أفراد خلال عام 2010 في الأراضي الفلسطينية 2,237 شيكلاً إسرائيليًا جديدًا (ما يعادل 609$). بينما بلغ خط الفقر المدقع (1,783) شيكلاً إسرائيليًا (ما يعادل 478$). وفي عام 2011 بلغ خط الفقر لنفس الأسرة المرجعية حوالي (2,293) شيكلاً إسرائيليًا (ما يعادل 637$)، بينما بلغ خط الفقر المدقع (1,832) شيكلاً إسرائيليًا (ما يعادل 509$) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2012ب)، وهي نفس قيم الأرقام المُظللة في الجدولين السابقين.

ويعتمد قياس الفقر في فلسطين على الاستهلاك الشهري بدلاً من الدخل الشهري لتحديد خط الفقر وقياس مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية؛ ذلك بسبب رداءة نوعية البيانات المتاحة عن الدخل والتخوف من دقتها في بناء مستويات المعيشة، بسبب ميل المبحوثين للتقليل من معدلات الدخل الحقيقية، أو الرفض للتصريح عن الدخل، كما أن الدخل قد يتسم بالموسمية والتفاوت في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب التقلبات التي تطرأ على العوائد والدخل بفعل الإغلاقات المتكررة (UNRWA, 2009).

ويستفاد من معطيات مسح دخل الأسرة في قياس التفاوت في توزيع الدخول، مما يساعد مراقبة تطور الدخول ليتسنى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإعادة توزيع الدخول بما يضمن زيادة العدالة أو تفادي زيادة التفاوت فيه على الأقل. ويتم اعتماد مقاييس إحصائية لقياس عدالة توزيع الدخول أهمها منحنى لورنز، معامل جيني، ومعامل كورتنز (حصروري، 2009).

2.2.3 معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية

تشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب) بأن ربع السكان الفلسطينيون يعانون من الفقر عام 2011 حيث بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الفلسطينيين خلال العام 2011 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 25.8% (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة). في حين

أن 47.6% من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الوطني (بواقع 35.6% في الضفة الغربية و 67.1% في قطاع غزة).

كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد الفلسطينيين يعانون من الفقر المدقع وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة). أما على مستوى الدخل، فقد تبين أن حوالي 36.4%من الأفراد الفلسطينيين يقل دخلهم الشهري عن خط الفقر الشديد (بواقع 24.3% في الضفة الغربية و55.9% في قطاع غزة). من جهة أخرى فقد زادت نسبة الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك بنسبة 0.39% في العام 2011 مقارنة مع العام 2010 حيث كانت 25.7% عام 2010 ووصلت إلى 25.8% عام 2011.

شكل رقم (2.2): نسب الفقر بين الأفراد وفقًا لأنماط الاستهلاك الشهري في الأراضي الفلسطينية، 2011

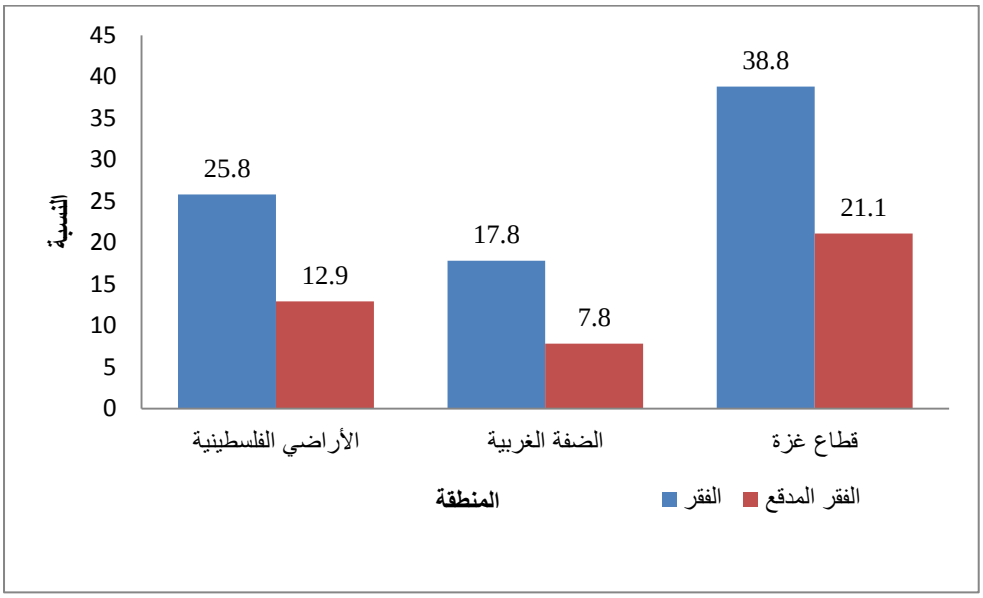

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر 2011، صفحة 31

كما تشير النتائج الموضحة في جدول (2.3) أدناه إلى أن نسبة الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية قد ارتفعت منذ عام 1998 وحتى عام 2011 بنسبة 27.1%، كما ارتفعت نسبة الأسر التي تعاني من الفقر المدقع بنسبة 3.2% خلال نفس الفترة. ويُعزى هذا الارتفاع إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحكم بالمفاتيح الرئيسة للتطور الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، واستمرار سياسة الإغلاقات المستمرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وما نتج عنه من سياسات وإجراءات وممارسات أدت إلى تشوه الاقتصاد الفلسطيني، نهب موارده الطبيعية، تعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، والتقليل من فرص التقدم في مجال التنمية الاقتصادية (الائتلاف الوطني لمكافحة الفقر، 2007).

جدول رقم (2.3): نسب الفقر وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر، 1998-2011 (%)

المنطقة		1998	2001	2004	2005	2006	2007	2009	2010	2011
الضفة الغربية	الفقر	14.5	18.9	19.8	22.3	24	19.1	15.5	18.3	17.8
	الفقرالمدقع	8.4	12	11.6	13.1	13	9.7	7.5	8.8	7.8
قطاع غزة	الفقر	32.8	46.7	37.2	43.7	50.7	51.8	33.2	38	38.8
	الفقرالمدقع	21.6	35.4	26	27.9	34.8	35	20	23	21.1
الأراضي الفلسطينية	الفقر	20.3	27.9	25.6	29.5	30.8	30.3	21.9	25.7	25.8
	الفقرالمدقع	12.5	19.5	16.4	18.1	18.5	18.3	12	14.1	12.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، الأعوام 1998-2011

2.2.4 الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة

هناك ارتباط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر ومعدلات الفقر تتمثل بالآتي: (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ب).

❑ حجم الأسرة

فعلى صعيد حجم الأسرة وتركيبتها، أظهرت البيانات أنه باستثناء الأسر الفردية (الأسر المكونة من فرد واحد) والتي غالباً ما تكون من كبار السن، تزداد معدلات الفقر بين الأسر كبيرة الحجم مقارنة بالأسر الأصغر حجماً، وقد كان أعلى معدل للفقر وكذلك للفقر المدقع بين الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر حيث بلغت النسبة 49.6% لعام 2011. كذلك تتميز هذه الفئة من الأسر بوجود أعلى معدل لمؤشري فجوة الفقر وشدة الفقر. في حين كان أدنى معدل لانتشار الفقر بين الأسر المكونة من 2-3 أفراد حيث بلغت النسبة 8.8% لعام 2011. ويمكن الاستنتاج في أن فقراء هذه الأسر كبيرة الحجم هم الأكثر فقرًا بين الفقراء ككل.

❑ عدد الأطفال في الأسرة

من ناحية أخرى، يؤثر عدد الأطفال في الأسرة على معدلات الفقر، وأخذاً بعين الاعتبار أن 20.8% من الأسر في الأراضي الفلسطينية ليس لديها أطفال فإنه، باستثناء هذه الأسر، تزداد معدلات الفقر بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال لدى الأسر. ويعتبر الأفراد الذين يقعون في الأسر التي لديها طفل أو اثنين أقل عرضة لانتشار الفقر بنسبة 18.3%، كما أن نسبة انتشار الفقر بين الأفراد الذين يقعون في الأسر التي تضم لغاية أربعة أطفال بلغت 23%.

- **جنس رب الأسرة**

شكلت الأسر التي ترأسها إناث 11.1% من الأسر الفلسطينية في العام 2011، وأن أسرة من بين كل 10 أسر ترأسها امرأة. كما يظهر أن الأفراد في الأسر التي ترأسها إناث أكثر عرضة للفقر مقارنة بالأفراد في الأسر التي يرأسها ذكور للعام 2011 إلا أن نسبة الفقر قد انخفضت بين أفراد الأسر التي ترأسها أنثى مقارنة بالأفراد في الأسر التي يرأسها ذكور للعام 2010. فقد أظهرت المؤشرات أن نسبة الفقر خلال عام 2011 بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري بين الأسر التي ترأسها إناث قد بلغت 25% (29.8% عام 2010) مقابل 25.9% (25.5% عام 2010) للأسر التي يرأسها ذكور.

وقد يرجع سبب معاناة الأسر التي ترأسها نساء من الفقر هو طبيعة المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية والذي بالعادة يكون المعيل هو الذكر وليس الأنثى وتتأقلم الأسر على هذا الأساس، وفي حال فقدان رب الأسرة الذكر تعاني الأنثى معاناة بالغة نتيجة لقيامها بالدورين الأب والأم معاً. ناهيك عن طبيعة المجتمع الذكوري والذي لا تلاقي فيه المرأة الفرص الكافية سواء في فرص العمل أو التعليم والثقافة العامة، بالإضافة إلى ما تعانيه المرأة عموماً من التمييز في سوق العمل (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار، 2008).

- **خصائص القوى العاملة لرب الأسرة**

أظهرت البيانات أن العلاقة بالقوى العاملة لها تأثير على معدلات الفقر بين الأسر، حيث أن معدلات الفقر ترتفع بين الأسر التي أربابها غير مشاركين في القوى العاملة لتصل إلى 33% وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري، في حين تنخفض بين الأسر التي أربابها مشاركين في القوى العاملة والتي بلغت 24.4% وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري.

2.2.5 أسباب الفقر في الأراضي الفلسطينية

تقف مجموعة من العوامل المتداخلة وراء توليد الفقر في الأراضي الفلسطينية، ولاشك بأن الظروف السياسية الخاصة التي مرت بها فلسطين تاريخياً شكلت وما زالت أسباباً أساسية مولدة للفقر. حيث أنتجت ممارسات الاحتلال الإسرائيلي نوعاً خاصاً من الفقر لا يقتصر على الفقر المادي أو فقر القدرات، ولكن يحول دون أية عملية تنمية ممكنة في المستقبل، وهو ما تم التعارف عليه فلسطينياً ب "استلاب التنمية" والذي يؤدي إلى عملية إفقار متواصلة ودائمة (Hawari & Hayward, 2003). مجمل العوامل المولدة للفقر في فلسطين متداخلة ولكن يمكن تقسيمها إلى:

- **التهجير القسري**

إن عملية التهجير القسري وما نجم عنها من تشريد لما يزيد عن ثلثي الشعب الفلسطيني قد طبعت بطابعها الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للشعب الفلسطيني منذ عام 1948 وحتى الآن. حيث تم طرد وتهجير ما يزيد عن 800 ألف فلسطيني من أكثر من 500 قرية ومدينة فلسطينية طهرت عرقياً ودمرت بالكامل. وهو يعني خسارة ما نسبته 78% من فلسطين، وتهجير ثلثي الفلسطينيين البالغ عددهم 1.4 مليون فلسطيني أقاموا في فلسطين التاريخية قبل النكبة. لذا تستدعي أية دراسة لظاهرة الفقر في فلسطين الانطلاق من خلفية ما تعرض له الشعب الفلسطيني من نفي جماعي عن أرضه واحتلال عسكري واستيطان ومصادرة أراضي (Hawari & Hayward, 2003). فقد أثرت هذه العمليات على إفقار وإدامة إفقار فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني في ظل غياب الاستقرار السياسي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي طوال ما يزيد عن قرن من الزمن.

- **الحروب المتواصلة**

لقد أدت الحروب المتوالية التي شهدتها فلسطين والمنطقة بشكل عام إلى نتائج كارثية على الشعب الفلسطيني. فقد نتج عن حرب عام 1948 وقيام دولة إسرائيل حرمان الشعب الفلسطيني من التحكم بموارده الطبيعية والبشرية ومن تشكيل كيانه المستقل، وبالتالي سببت تلك الحرب إفقار وتشريد جماعي للشعب الفلسطيني، وحرمانه من حقوقه الوطنية والإنسانية بوسائل القهر.

وقد جاءت حرب عام 1967 حيث وضعت كامل الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية، فمنذ اليوم الأول للاحتلال قامت إسرائيل بمصادرة حوالي 52% من أراضي الضفة الغربية، وحوالي 40% من أراضي قطاع غزة، ووضعت قيوداً على استخدامها، وسيطرت بشكل كامل على جميع موارد المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنعت حفر الآبار لري الأراضي الزراعية، وحددت كميات المياه المستخدمة لأغراض الزراعة، مما أدى إلى تدهور القطاع الزراعي وتقليص قدرته الإنتاجية، وفقدان المزارعين لمصادر دخلهم وتحويلهم لعاطلين عن العمل. مع العلم أن قطاع الزراعة كان يعمل به حوالي 37% من قوة العمل الفلسطينية قبل الحرب. وقد انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 18% بعد الحرب، مما كان له بالغ الأثر على الفلسطينيين بسبب فقدان مصادر الدخل (حسن، 2005). بالإضافة إلى تهميش وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مخزن للأيدي العاملة الرخيصة وإلى أسواق خاضعة للمنتجات الإسرائيلية. فقد نجم عن ذلك بالإجمال إفقار للمجتمع الفلسطيني برمته.

زاد انخفاض مستويات المعيشة للسكان الفلسطينيين في أواخر العام 1987 واندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما وسع من انتشار ظاهرة الفقر بين السكان المدنيين. وقد رافق ذلك تطبيق سلطات الاحتلال تقييداً واسعاً لعمالة الفلسطينيين في سوق العمل الاسرائيلي، من خلال تطبيق سياسة الإغلاق المتكررة، وإصدار التصاريح الأمنية، ما نجم عنه فقدان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين لفرص عملهم وانضمامهم إلى صفوف البطالة، وانكشافهم وإفقارهم (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006).

وعلى صعيد آخر أدت حرب الخليج الثانية والتي وقعت عام 1990 إلى تخفيض مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تراجع دخل أعداد كبيرة من الأسر الفلسطينية بشكل ملموس بسبب انخفاض تحويلات العاملين في دول الخليج إلى ذويهم، وهجرة أعداد كبيرة منهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ولأماكن أخرى بعد أن فقد معظمهم مصادر دخلهم وتعويضاتهم ومدخراتهم. كما فقدت منظمة التحرير الفلسطينية مصادر دعم مهمة كانت تستخدمها في دعم مؤسسات ومشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة (الخالدي، 2006).

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000 فرضت سلطات الاحتلال إغلاق شامل على الأراضي الفلسطينية، أدى ذلك إلى توقف حركة التبادل التجاري، وإصابة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الفلسطينية بالشلل. كما حرم أكثر من 120 ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إلى أعمالهم داخل اسرائيل، كذلك تعطل آلاف آخرين من العمال الفلسطينيين كانوا يعملون في السوق المحلي نتيجة لتوقف الكثير من الورش والمصانع عن العمل بسبب الإغلاق، أو تعرضها لأعمال التدمير والتخريب على أيدي قوات الاحتلال الاسرائيلي. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل غير مسبوق، وبالتالي زيادة حدة الفقر بين الفلسطينين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2006).

كما أدت الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة خلال الفترة الممتدة ما بين 2008/12/27 ولغاية 2009/01/17 إلى تدمير في البنية التحتية في القطاع وتدمير المساكن والمنشآت والمزارع والشوارع وشبكات المياه والكهرباء وغيرها، حيث حولت قطاع غزة إلى منطقة منكوبة. وكشف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن قطاع غزة قد تكبد خسائر اقتصادية مباشرة بقيمة 1.9 مليار دولار نتيجة العدوان الإسرائيلي. وبلغت الخسائر المباشرة في البنية التحتية حوالي 1.2 مليار دولار. وقد بينت النتائج أن 45.7% من الأسر في قطاع غزة تعرضت مساكنها للتدمير سواء كان تدميراً كليًا أو جزئيًا أو بسيطًا حيث تم تدمير 4,100 مسكن بشكل كامل، بالإضافة إلى 17 ألف مسكن آخر دمرت بشكل جزئي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009ب).

بالإضافة إلى الحرب الثانية على قطاع غزة في شهر نوفمبر من العام 2012 والتي عمقت الأزمة الاقتصادية والمالية للقطاع، حيث تعرض قطاع غزة على مدار 8 أيام من العدوان إلى تدمير البنية التحتية لقطاع الخدمات العامة وتدمير مباني المؤسسات العامة والمنازل السكنية والجمعيات والممتلكات الخاصة والمؤسسات الاقتصادية والأراضي الزراعية، حتى أنها وصلت إلى المؤسسات الصحية والتعليمية والإعلامية والرياضية والتي نتج عنها خسائر مادية فادحة في كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية بلغت قرابة 1.2 مليار دولار (الغصين، 2012).

كل تلك الحروب التي مر بها الشعب الفلسطيني أدت إلى انكشاف فئات واسعة من الفلسطينيين واعتمادهم المتزايد على ما تقدمه شبكات الحماية الاجتماعية، وهو ما أدى إلى مضاعفة الأعباء على مؤسسات الرعاية الاجتماعية الفلسطينية بشكل مفاجئ ومتسارع.

- **جدار الضم والتوسع**

كما أدى جدار الضم والتوسع الذي شرعت ببنائه الحكومة الاسرائيلية منذ عام 2002 إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وإنسانية كارثية على المجتمع الفلسطيني. حيث يمتد هذا الجدار على محيط الضفة الغربية وشمال مدينة القدس، ويقع معظمه داخل أراضي الضفة الغربية. ويعزل هذا الجدار عدد كبير من القرى الفلسطينية عن سائر أنحاء الضفة الغربية أو عن أراضيهم الزراعية، ويسكن في هذه القرى المتضررة نحو 1.1 مليون فلسطيني. وببناء هذا الجدار تكون اسرائيل قد ضمت 10.3% من الأراضي الفلسطينية الأكثر خصوبة وغنى بمصادر المياه في الضفة الغربية، ويلتهم الجدار نحو 583.5 كم من أراضي الضفة الغربية. وتشكل الزراعة في معظم القرى المعزولة مصدر دخل أساسي وهو ما يعني حرمان مئات الأسر من مصادر دخلهم الأساسية. وقد أدى الجدار إلى خسائر مالية مباشرة للقطاع الزراعي بنحو 37 مليون دولار ناجمة عن التدمير المباشر لعناصر الإنتاج، إضافة إلى اقتلاع نحو 103,000 شجرة معظمها زيتون، وتدمير نحو 300 دونم من الدفيئات والبيوت البلاستيكية. بالإضافة إلى تهجير عدد كبير من الأسر والتي بلغ عددها 1,402 أسرة وإغلاق الكثير من المنشآت أبوابها (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية-ماس، 2011؛ مكتب العمل الدولي، 2012).

- **غياب الدولة**

لقد أدى حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في إقامة دولته المستقلة إلى حرمان المجتمع الفلسطيني من حقه في التنمية، وفي بناء مؤسسات وطنية قادرة على تبني سياسات اجتماعية واقتصادية تهدف إلى التنمية الشاملة وإلى تطوير شبكة من الحماية الاجتماعية الممأسسة والقادرة على تمكين كافة شرائح

المجتمع من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وعلى العكس من ذلك، فقد ترافق غياب الدولة الفلسطينية المستقلة بعد عام 1967 مع فرض نظام معقد للسيطرة السياسية والقانونية، حيث اكتسب الحكم العسكري الاسرائيلي سلطات واسعة تتحكم في كافة مناحي حياة السكان الفلسطينيين، والتي هدفت بمجملها إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني. ولذلك فإن معالجة الفقر في فلسطين تتطلب معالجات جذرية وشاملة، والتي يجب أن تنطلق من معالجة التشوهات الرئيسة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك يكون من خلال تعزيز السيادة الفلسطينية على الأرض وعلى الموارد الحيوية والثروات والموارد المائية، وإعطاء السلطة دور مهم في السيطرة على المعابر، والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز وتفعيل التجارة الداخلية وأيضًا تعزيزها وتطويرها مع العالم الخارجي (الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر في فلسطين، 2007).

- **الأزمة المالية وغياب استراتيجية تنموية فلسطينية شاملة**

إن الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية جعلت النمو الاقتصادي يتباطأ، حيث أشار تقرير للبنك الدولي (2012) أن السلطة الفلسطينية طالبت بمبلغ 1.5 مليار دولار لدعم موازنتها، إلا أنها لم تحصل سوى على حوالى 814 مليون دولار (World Bank, 2012). وقد بلغت الموازنة الفلسطينية للعام 2012 3.54 مليار دولار بعجز إجمالي بلغ 1.3 مليار دولار؛ بسبب فشل الجهات المانحة الأجنبية في توفير الدعم الكافي للسلطة الفلسطينية وعدم انتظام ورود المساعدات العربية (مركز الاعلام الفلسطيني، 2012). فالتدهور الاقتصادي مع الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتأخر استلام رواتب الموظفين الحكوميين وزيادة نسبة الفقر.

كما ما زالت إسرائيل مستمرة في ممارستها المتشددة الهادفة إلى تحجيم النشاط الاقتصادي الفلسطيني، وإبقائه تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي من خلال سيطرة الاحتلال على كافة المنافذ الدولية والمعابر الحدودية الفلسطينية، والحصار والقيود المفروضة على حركة البضائع والأفراد في مختلف الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى تركز العلاقة التجارية الخارجية مع "إسرائيل". حيث يشكّل حجم التبادل التجاري معها (3,326 مليون دولار) أي حوالي 73.4% من إجمالي حجم التبادل التجاري الخارجي للسلطة (4,533 مليون دولار)، وتشكّل عمليات الاستيراد معظمه (2,873 مليون دولار)، في حين تبقى عمليات التصدير محدودة للغاية (453 مليون دولار) مما يلحق ضرراً شديداً بالاقتصاد الفلسطيني، ويجعل ميزان التبادل التجاري مختلاً لصالح الاحتلال باستمرار وبشكل كبير (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).

كما شكّل غياب رؤية واستراتيجية تنموية فلسطينية تحظى برضا كافة شركاء التنمية (القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني)، وتُرشد السياسات التنموية المحفزة للنمو الاقتصادي والقادرة على توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، إحدى العوامل الهامة في توليد حالة من الشعور بالانكشاف الاقتصادي، ومن عدم الأمان الوظيفي ومن غياب الاحساس بالاستقرار السياسي والاقتصادي. يضاف إلى ذلك ضعف أداء السلطة الوطنية الفلسطينية السياسي والتنموي، وضعف المؤسسات العامة وغياب المؤسسات الحكومية الفاعلة التي تقدم الخدمات والرعاية الاجتماعية، وغياب نظام مؤسساتي اجتماعي رسمي قادر على دعم الأسر الفقيرة والمحتاجة، وسيادة درجة من العفوية والارتجالية في أسلوب عمل المؤسسات الفلسطينية الحكومية وغير الحكومية، واتساع دائرة الفساد وسوء الإدارة، وهي عوامل تعتبر بمجملها مولدة للفقر كونها تعني تبذير للموارد المتوفرة، وكونها تقوم بحرمان فئات اجتماعية من الوصول إلى الموارد المتاحة على أسس عادلة ومهنية تبعا لمبدأ تكافؤ الفرص (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2001؛ جامعة بيرزيت، 2007؛ MOPIC, 2002).

وقد اضطرت كافة المؤسسات الفلسطينية الفاعلة في مجال التنمية العودة إلى تغليب الأنشطة الإغاثية على الأنشطة التنموية بتحويل كافة طاقاتها وبرامجها إلى أنشطة تستهدف المحافظة على البقاء وإعالة الشرائح الاجتماعية الأكثر تضرراً من الإجراءات الاسرائيلية بدلاً من نقل الفئات الاجتماعية الواسعة والمهمشة من مرحلة الإغاثة إلى التنمية بسبب سياسة الحصار والإغلاق التي تهدف إلى تعميق حالة الإفقار وترسيخ بيئة استهلاكية غير منتجة، ومجتمعاً يبحث عن المساعدة الاغاثية المباشرة مدفوعاً بالحاجة الملحة بسبب تزايد ظاهرة الفقر بالمجتمع، حيث أشار تقرير للبنك الدولي أن وجود الحواجز بالضفة وحصار قطاع غزة يعتبر المعيق الرئيسي أمام تنفيذ برامج التنمية بالوطن الفلسطيني. وبالتالي تراجعت التجربة الخجولة والفتية للبناء والتنمية لصالح تدابير طارئة أو دائمة لا تطمح سوى إلى التخفيف من حدة هذه الإجراءات (أبو رمضان، 2008؛ جامعة بيرزيت، 2007).

وقد أشار الكاتب أبو رمضان (2008) في مقاله "إننا بحاجة للضغط لرفع الحواجز وإنهاء الحصار بوصفه المدخل الأنسب لتحقيق التنمية الفلسطينية، وأعتقد أننا لن نكون بهذه الحالة بحاجة ماسة إلى أموال الدول المانحة للتصدي لمظاهر الفقر والبطالة في مجتمعنا، حيث سينتهي المُبرر القائم عبر قيام الدول المانحة بدفع تكلفة ممارسات الاحتلال التي يلحقها باقتصادنا الوطني بهذه الحالة".

- **العوامل الديمغرافية**

والتي تتمحور في طبيعة النمو السكاني وحجمه، فبينما وصل سكان العالم إلى 7 مليارات نسمة حسب تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (2011)، بلغ عدد السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية نحو 4.4 مليون نسمة في نهاية 2012، منهم 2.7 مليون نسمة في الضفة الغربية (61.6%) و1.7

مليون نسمة في قطاع غزة (38.4%). كما تشير بيانات عام 2012 أن متوسط حجم الأسرة بلغ 5.6 فرداً في الأراضي الفلسطينية بمتوسط 5.3 فرداً في الضفة الغربية و6.1 فرداً في قطاع غزة. كما قُدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة نهاية عام 2012 بـ 40.2%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 38.1% في الضفة الغربية مقابل 43.7% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012ج).

وفى هذا السياق ذكر تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان (2004) بأن البلدان النامية ذات معدلات الخصوبة والنمو السكاني الأقل تكون إنتاجيتها أعلى وتكون مدخراتها أكثر ويكون الاستثمار المنتج فيها أكثر مما يؤدي إلى الإسراع بتحقق النمو الاقتصادي، كما يذكر بأن إنجاب أطفال كثيرين (بدون تنظيم) يفرض عبئاً ثقيلاً على الأسر الفقيرة بينما تحقق الأسرة الأصغر نهوضا اقتصاديا اكبر، فالأسرة الأصغر حجماً تتقاسم الدخل بين عدد أقل من الأفراد بحيث يزيد متوسط نصب الفرد من الدخل وقد تعيش أسرة ذات حجم معين تحت خط الفقر ولكنها قد تتجاوز عتبة الفقر إذا قل عدد أفرادها بفرد واحد.

وهنا لابد من إشارة أن تقرير الأمم المتحدة للسكان والتنمية ركز بشكل رئيس على عدد أفراد الأسرة، ولكن الفقر لم يكن بسبب عدد أفراد الأسرة فقط إذ أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية تتكون من فرد أو اثنين، وإذا ما قارنا بين عدد سكان الأراضي الفلسطينية والدول النامية الأخرى فنجد أن سكان هذه الأراضي قد يقطنون حياً من أحياء الدول النامية. وهذا يعنى أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وحالة عدم الاستقرار بين فترة وأخرى وإغلاق المعابر والفصل بين أجزاء الوطن من الأسباب المباشرة للفقر في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009أ).

❑ البطالة

تعتبر البطالة أحد العناصر الفاعلة في تنمية ظاهرة الفقر في أوساط المجتمع الفلسطيني وذلك نتيجة معاناة سوق العمل الفلسطينية من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي، إذ أن حجم العمالة كان يزداد باستمرار وفق معدلات عالية تتجاوز قدرة السوق المحلية على الاستيعاب. وطوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كان يتم استيعاب ذلك الفائض في سوق العمل الإسرائيلية وأسواق العمل في بلدان الخليج العربي. وبعد حرب الخليج في مطلع التسعينيات تغير الوضع بشكل جذري، حيث ترك معظم الفلسطينيين الكويت وعاد قسم كبير منهم إلى الضفة والقطاع، كما أن إسرائيل أخذت في تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين كانت تسمح لهم بالعمل في المستوطنات وداخل الخط الأخضر (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، 2007).

ويتضح من الجدول التالي (2.5) مدى تزايد معدلات البطالة في سنوات 1995، 1996، و1997 وخصوصاً في قطاع غزة ذو الكثافة العالية من السكان، والفقر الشديد في الموارد. والسبب في هذا التزايد فرض قوات الاحتلال الإسرائيلي المزيد من الأطواق الأمنية حول الأراضي الفلسطينية، وتوقف التبادل التجاري لفترات متفاوتة. في حين انخفضت معدلات البطالة في السنوات التالية 1998 و1999 وبلغت ذروة انخفاضها عشية انتفاضة الأقصى لتنخفض إلى 10%، وهذا راجع إلى فترة الهدوء النسبي التي سادت المنطقة خلال هذه الفترة كما أن إسرائيل سمحت في هذه السنوات لمزيد من العمال الفلسطينيين بالعمل داخل الخط الأخضر. وقد تركت هذه الظروف آثارها الإيجابية حيث شهدت هذه الفترة زيادة في الدخول الأمر الذي أدى الى رفع الأجور في الاقتصاد الفلسطيني، هذا من جانب ومن جانب آخر وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية لإنشاء وظائف في مؤسساتها لاستيعاب جزءاً من القوى العاملة للحد من البطالة، بالإضافة إلى ضرورة إنشاء مثل هذه الوظائف لأن السلطة كانت بصدد إقامة المؤسسات الرئيسية للحكم وتقديم الخدمات العامة.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية وبسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي، نتيجة لممارسات الجيش الإسرائيلي والحصار والإغلاق وبناء جدار العزل العنصري، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع وبين بلداتها وقراها فقد سجلت الأراضي الفلسطينية معدلات بطالة غير مسبوقة وبصورة مفاجئة حيث بلغت نسبة البطالة 31.2% في عام 2002. وقد مُنع ما يقارب من 125,000 فلسطيني كانوا يعملون سابقاً في إسرائيل من مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة للوصول إلى أشغالهم داخل إسرائيل وتم إلغاء كافة التصاريح التي بحوزتهم (البنك الدولي، 2000).

ومن ثم تراجعت مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي واستئناف إسرائيل دفع مستحقات السلطة من الضرائب مع نهاية عام 2003، حتى وصلت إلى 23.5% في نهاية عام 2005. لكن هذا التحسن لم يستمر حتى عام 2006، وذلك بسبب التراجع الذي حدث في النشاط الاقتصادي جراء المقاطعة المالية التي قادتها إسرائيل والولايات المتحدة للحكومة الفلسطينية بسبب فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، وتجميد تحويل عائدات الضرائب الجمركية التي تجمعها إسرائيل بالنيابة عن السلطة الفلسطينية وفقاً لاتفاق أوسلو مما حرم السلطة من أحد مصادر العائدات الرئيسة (UNDP, 2007).

جدول رقم 2.4: نسب البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1995 - 2012

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1995م	13.9	29.4	18.2
1996	19.6	32.5	23.8
1997	17.3	26.8	20.3
1998	11.5	20.9	14.4
1999	9.5	16.9	11.8
2000	21.2	18.7	14.3
2001	21.6	34	25.3
2002	28.2	37.9	31.2
2003	23.7	29.1	25.5
2004	22.8	35.3	26.8
2005	20.4	30.3	23.5
2006	18.8	34.8	23.7
2007	17.9	29.7	21.7
2008	17.9	40.6	26.6
2009	18.1	39.3	24.8
2010	17.2	37.8	23.7
2011	17.3	28.7	20.9
2012(الربع الثاني)	17.1	28.4	20.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012أ)، مسح القوى العاملة، الربع الثاني 2012

وقد استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة نتيجة للحصار الإسرائيلي، فقد بلغت نسبة البطالة في عام 2008 في قطاع غزة 40.6%، إلا أنها تراجعت في عام 2009 حيث بلغت 38.6%. وقد قُدّرت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحصار حوالي 1,908,751 دولار أمريكي تقريباً، وهو ما يعادل 25.8% من الناتج المحلي (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، 2011).

كما يتسبب فصل غزة شبه الكامل عن الضفة الغربية، علاوة على المماطلة في تفعيل الممرات التجارية المنصوص عليها في اتفاق تشرين الثاني /نوفمبر 2005 المتعلق بالتنقل والعبور، في زيادة معدل البطالة والحد بقدر أكبر من إمكانية نمو السوق المحلية وتحسين قدرة الاقتصاد الفلسطيني الاستيعابية. وتفيد تقديرات وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية بأن تكلفة الاحتلال الاقتصادية بلغت في عام 2010 قرابة 6,9 مليار دولار أمريكي، أو حوالي 85 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن إنهاء الاحتلال يمكن عملياً أن يضاعف بمقدارين حجم الاقتصاد (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، 2011). ويفيد صندوق النقد الدولي بأن "النمو الاقتصادي سيتراجع والبطالة سترتفع ما لم تكثف حكومة إسرائيل إزالة القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي" (صندوق النقد الدولي، 2011).

وقد بلغت نسبة البطالة 20.9% من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2012، وقد انخفضت هذه النسبة عن الربع الأول من عام 2012 والتي بلغت 23.9%. كما بلغت نسبة البطالة خلال الربع الأول من عام 2012 في الضفة الغربية 20.1% وانخفضت إلى 17.1% خلال الربع الثاني من نفس العام، وفي قطاع غزة بلغت نسبة البطالة خلال الربع الأول والثاني من عام 2012 على التوالي 31.5% و28.4%. كذلك فقد تركزت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة 20–24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 35.6% خلال الربع الثاني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012أ).

ويلاحظ أن معدل البطالة في قطاع غزة أعلى بكثير مما هو عليه في الضفة الغربية، ويعزي ذلك بالدرجة الأساسية إلى القيود الصارمة المفروضة على دخول عمال قطاع غزة إلى إسرائيل، والتي لا تطبق بنفس الحدة على عمال الضفة الغربية، حيث عمل نحو 13% من القوة العاملة في غزة قبل عام 2000 (صندوق النقد الدولي، 2012). وكذلك إلى نتيجة الزيادة النسبية في حجم الموارد الطبيعية وارتفاع حجم الاستثمارات في الضفة من قبل القطاع الخاص نظرًا لتدني حجم المخاطرة مقارنة بقطاع غزة، وإلى كبر المساحة الجغرافية للضفة الغربية، مما يساهم في إيجاد فرص عمل خاصة القطاع الزراعي (الآغا وأبومدللة، 2011).

وقد بلغ عدد العاطلين عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية حوالي 232 ألف شخص في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من عام 2012، منهم حوالي 127 ألف في الضفة الغربية وحوالي 105 ألف في قطاع غزة. كما انخفض عدد العاملين من الضفة الغربية في اسرائيل والمستوطنات من 84 ألف عامل في الربع الرابع 2011 إلى 77 ألف عامل في الربع الأول 2012، وارتفع إلى 80 ألف في الربع الثاني 2012 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012أ).

وقد أفاد تقرير تقييم الفقر والضعف بالمشاركة أن بعض الاستراتيجيات التي تساعد الفقير في الخروج من دائرة الفقر تشمل تحسين ظروف المشاركة في سوق العمل والتي تمكنهم من حل مشكلة البطالة عبر تدريبهم وتحسين قدراتهم للبدء في مشاريع صغيرة (World Bank et al., 2009). كما دعى تقرير الفقر في الأراضي الفلسطينية 2004 إلى زيادة الاهتمام ببرامج تحسين قدرات الفقراء من خلال إكسابهم مهارات تسمح لهم بالاندماج في سوق العمل، وربط هذه البرامج بالخصائص المهنية والشخصية للفقراء (UNDP, 2008).

2.2.6 برامج مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية

في ظل هذا الارتفاع لمعدلات الفقر ووقوع نسبة عالية من الأسر تحت خط الفقر، تقوم بعض المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية وبعض المؤسسات الدولية بتقديم المساعدات للأسر الفقيرة. وتأتي خطة التنمية الوطنية للسلطة الفلسطينية للفترة 2011–2013 "إقامة الدولة وبناء المستقبل" لتعلن التزام السلطة الفلسطينية بالسعي تدريجياً لإنهاء المعونات الإنسانية وتعزيز المساعدات التنموية، من خلال دعم وتشجيع برامج التمكين الاقتصادي التي تستهدف المواطنين الفقراء والضعفاء لمساعدتهم في الخروج من حالة التبعية إلى الاعتماد على الذات وتقليص تكاليف شبكات الحماية الاجتماعية على المدى البعيد والتي خصصت موازنة لها مقدارها 56 مليون دولار للسنوات الثلاث القادمة أغلبها على شكل قروض صغيرة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2011).

ويمكن رصد توجه السلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحة الفقر من خلال اتجاهين، الأول يهدف لتقليص الفقر ويقوم بتزويد المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة من خلال برنامج الحماية الاجتماعية وحماية أفقر الفقراء، حيث تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والتي تعتبر المقدم الأول للمساعدات الاجتماعية على امتداد الوطن، بتقديم مساعدات نقدية للأسر الفقيرة حسب حجمها ونفقاتها تتراوح بين 70$ إلى 200$ كل ثلاثة أشهر ممولة من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والسلطة الوطنية الفلسطينية لحوالي 93,947 أسرة، بواقع 45,923 أسرة في قطاع غزة، و48,024 أسرة في الضفة الغربية غالبيتهم من الأسر ذات الفقر المدقع. كما يتم تقديم المساعدات الغذائية بالشراكة مع برنامج الغذاء العالمي ويستفيد حالياً حوالي 45,000 أسرة في قطاع غزة والضفة الغربية من هذه المساعدات. كما تقدم الوزارة بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية خدمات التأمين الصحي لحوالي 75,000 أسرة فقيرة، منهم 48,262 أسرة في الضفة الغربية و26,738 أسرة في قطاع غزة[1].

أما التوجه الثاني نحو تطوير برامج وقائية وتنموية تهدف إلى دعم الأسر التي تستطيع الخروج من دائرة الفقر من خلال تطوير آليات وبرامج تنمي قدرات الأسر الفقيرة والفئات المهمشة وتعزز من اعتمادها على الذات من خلال تقديم منح وقروض لإنشاء مشاريع اقتصادية مدرة للدخل، وبرنامج التدريب المهني والتشغيل الطارئ وصندوق التشغيل والذي يركز على استهداف الفئات الأقل حظاً للوصول إلى سوق العمل مثل الخريجين والنساء (FAO & MAS, 2008). ورغم أهمية برامج خلق فرص العمل إلا أنها تبقى برامج إغاثية ولا تقوم بحل مشكلة البطالة على المدى المتوسط أو البعيد وبالتالي لا يمكن اعتبارها استراتيجية تنموية لمواجهة مشكلة الفقر، فمدة التشغيل قصيرة تبلغ 3 أشهر

1 مقابلة هاتفية مع نائب مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية في رام الله، سبتمبر 2012.

لا تساهم في حل مشكلة الفقر أو البطالة، ولا تشمل تطوير مهارات المستفيدين او مساعدتهم على الحصول على عمل حقيقي لاحقاً. مما يتطلب إعادة النظر في كيفية تطوير هذه البرامج وتحويلها لفرص عمل حقيقية من خلال ربطها ببرامج تدريب مهني (UNDP, 2008).

كما تقوم المؤسسات غير الحكومية الفلسطينية في تزويد المساعدات المالية والعينية، التأهيل المهني والطبي، التدريب، وبرامج الإقراض الأصغر للأسر الفقيرة والفئات المهمشة مثل لجان الزكاة، جمعية الصلاح، والجمعيات الخيرية وغيرها (www.mosa.pna.ps، تاريخ الاطلاع: 16/08/2012). إلا أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، وفي العادة ترتبط برامجها بمواسم أو مناسبات معينة، وتفتقر للاستدامة أو لجدول زمني منتظم. وبالتالي فهي لا تجد نفسها بحاجة إلى مأسسة مساعداتها، أو بلورة معايير موضوعية لتحديد المستفيدين، مما يؤثر على فاعلية واستدامة مثل هذه البرامج.

وقد بدأت مؤسسة التعاون من أجل التنمية عملها في تمويل مشاريع إنتاجية مدرة للدخل في قطاع غزة والضفة الغربية منذ عام 1986 وحتى عام 1992. وقدمت المؤسسة ما مجموعه 270 قرضاً قيمتها تقريباً 213 مليون دولار أمريكي. وبسبب اندلاع الانتفاضة الأولى، وحرب الخليج والتي كانت بمثابة كارثة إضافية للفلسطينيين بسبب فقدان الكثير منهم لعملهم هناك وزيادة معدلات البطالة، مما أدى إلى نقص الدعم والتحويلات المالية، فقد بادر الاتحاد الأوروبي، وبقرار رسمي، إلى تقديم مساعدات مباشرة وبتنسيق غير معلن مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولتقديم دعم إلى مؤسسات فلسطينية غير حكومية قائمة أو جديدة يديرها فلسطينيون. ومن ضمن هذا الدعم خصصت موازنات لدعم مؤسسات فلسطينية أهلية تقدم خدمات تمويل لأصحاب المشاريع القائمة أو الجديدة. وقد أنشأت مؤسسات خصيصاً لهذا الغرض مثل: الشركة الزراعية المتحدة (والتي أعادت تسجيل نفسها كجمعية غير ربحية، وتخصصت في تقديم قروض صغيرة لفقراء المزارعين منذ عام 1993)، مجموعة التنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية الفنية للتنمية، والشركة العربية للإقراض والتنمية (في 1996/8/1 تم اتحاد هذه المؤسسات الثلاثة في مؤسسة واحدة هي صندوق التنمية الفلسطيني، وفي 2001/3/1 تم تطوير الصندوق ليصبح مؤسسة مصرفية خاضعة لإشراف ورقابة سلطة النقد الفلسطينية كمؤسسة مصرفية متخصصة). إضافة إلى العديد من برامج التمويل المحدودة في عدد من المؤسسات الأهلية (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

وقم تم إنشاء شبكة لمؤسسات التمويل الصغير ومتناهي الصغر، تم الإعلان عنها في نهاية عام 2002 وسجلت رسمياً وقانونياً عام 2004 كجمعية أهلية. وحددت هويتها بتمثيل صناعة التمويل الصغير ومتناهي الصغر والدفاع عن مصالحه أمام السلطات المختصة والممولين، وخلق بيئة قانونية

ملائمة لتطور القطاع والتوعية العامة بأهمية التمويل الصغير ودوره في مكافحة الفقر. وابتدأت الشبكة بتسعة أعضاء مؤسسين، والآن تضم 13 مؤسسة عاملة في مجال التمويل الصغير ومتناهي الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم الاعتراف العملي بالشبكة كممثل وعنوان لصناعة التمويل الصغير لدى الجهات الرسمية والجهات الممولة (الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، 2009).

كما تم دخول ممولين جدد، إضافة إلى الممولين التقليديين، وتحديداً البنك الإسلامي للتنمية في جدة والذي بادر إلى عقد اتفاقات تجريبية بمبالغ صغيرة مع 5 مؤسسات عاملة في فلسطين، ولاحقاً أطلق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروع تخفيف الفقر عن الأسر المحرومة اقتصادياً (ديب) لدعم قطاع التمويل بموازنة تتجاوز 15 مليون دولار. وكان لهذا الدخول أثره في إشاعة أساليب التمويل الإسلامي في صناعة التمويل الصغير في فلسطين (غانم، 2010).

وفي التقرير الوطني حول تقييم الفقر بالمشاركة والذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي عام 2002 للفقراء الفلسطينيين أظهرت نتائجه أن كثير منهم غير راضين عن برامج الإقراض الأصغر بسبب شروطها، حيث عدم توفر الكفلاء المطلوبين، وقصر فترات السداد، وارتفاع نسبة الفائدة. وقد قدم الفقراء الفلسطينيون الذي شملهم الاستطلاع عدداً من الإجراءات التمكينية الأخرى التي شعروا أنها من شأنها مساعدتهم على الخروج من الفقر، ومن ضمنها تعاون السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير علاقات أفضل مع دول الخليج من أجل خلق فرص عمل. وطلبت النساء الفقيرات مساعدتهم في خلق فرص عمل منزلية مثل الخياطة، النسيج، مستحضرات التجميل، وبيع المأكولات. كما اقترح الشباب الفقراء إنشاء برامج للتوجيه المهني وسوق العمل للطلاب، بالإضافة إلى وجود برامج منح وقروض جامعية للطلبة المتفوقين من الأسر الفقيرة (MOPIC, 2002).

كما أن المؤسسات الدولية كالأونروا والتي تعتبر من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات الاجتماعية للأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية، وتحتل المركز الثاني من حيث تقديم الخدمة بعد وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تقوم الأونروا من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي بتقديم المساعدات الغذائية والنقدية بشكل دوري، والخدمات الصحية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين. وكذلك برنامج المساعدات الطارئة الذي يهدف إلى توفير المساعدات الطارئة للاجئين الفلسطينيين خلال الأزمات الناجمة عن الحروب والصراع أو الكوارث الطبيعية. كما أنشأت الأونروا عام 1991 برامج خاصة بالتمويل الصغير ومتناهي الصغر والتي قامت بتوفير فرص إدرار الدخل للاجئين الفلسطينيين والجماعات الأخرى الفقيرة أو المهمشة لكنها لا تأخذ بالاعتبار معايير الفقر. (Parvathaneni, 2004).

ويتم تقديم المساعدات الغذائية والنقدية لما نسبته 4.1% من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية و8.4% في قطاع غزة. وتعتمد الأونروا على مبدأ جسر الفجوة ما بين مستوى إنفاق الأسرة وخط الفقر في تقديم المساعدات النقدية للأسر المستحقة والمسجلة لديها، وهذا يعني أن المساعدات النقدية الدورية لا تغطي سوى نسبة قليلة من اللاجئين المسجلين الذين يُصنفون على أنهم "جوعى"، وبالتالي فإن الآثار المترتبة على هذا البرنامج ليست تنموية، ولا تحد من ظاهرة الفقر بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين، وقد يكون لها آثار محدودة جداً على تحسين الوضع الغذائي، وهذا يعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار من قبل مؤسسات السلطة الرسمية العاملة في قطاع الحماية الاجتماعية بالحسبان (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2012).

كما أوضح تقرير نشرته الأونروا عام 2009 بأن مساعدتها، رغم أن لها تأثير واضح في الحد من شدة الفقر، إلا أنها لم تكن عامل رئيسي في تقليص معدلات الفقر وأعداد اللاجئين الفقراء بسبب استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتي جعلت تلك المساعدات غير كافية لوقف استفحال الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين، حيث دعا التقرير إلى حل مشكلة الفقر عن طريق إمكانية الوصول لكل أنحاء الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وفك الحصار عن قطاع غزة، وإنهاء العزلة بين الضفة والقطاع من جهة وعن العالم الخارجي من جهة أخرى، حيث سيتم بذلك تشجيع الأسواق الخارجية والداخلية، وخلق فرص توظيف كافية لاستيعاب الشباب والعمالة الفلسطينية التي فقدت عملها داخل الأسواق الاسرائيلية في السنوات الماضية (UNRWA, 2009).

وقد أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب) أن لهذه المساعدات بعض التأثير على معدلات الفقر، حيث أنها أظهرت أن نسبة الفقر بدون وجود هذه المساعدات وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقي تصل إلى 31.5%، في حين أن المساعدات قلصتها إلى 25.8% أي تم تخفيض معدلات الفقر الوطني بنسبة مقدارها 18.1%. أما فيما يتعلق بالفقر المدقع، فقد ساهمت المساعدات الطارئة بتخفيض النسبة من 18.2% قبل تلقي المساعدات إلى 12.9% بعد تلقي المساعدات. أي أن المساعدات قد ساهمت بتخفيض الفقر المدقع بين الأفراد بنسبة مقدارها 29.1%.

ومن خلال الجدول أدناه يتضح أن المساعدات في قطاع غزة لها دور في تخفيض نسب الفقر والفقر الشديد، ونجد أن هذا الدور في قطاع غزة أكبر منه في الضفة الغربية. لكن من جهة أخرى يجب فحص مدى كفاءة وفاعلية المساعدات التي قدمت، من حيث كفاية تخفيض نسب الفقر بالدرجة التي ظهرت أعلاه، وإمكانية تخفيض نسب الفقر بشكل أكبر من ذلك لو تمت إدارة المساعدات بشكل أفضل في حال تم العمل على تطوير آليات الاستهداف لدى المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية، وبناء تدخلات تنحى منحاً تنموياً ولا تقف عند الجوانب الإغاثية. حيث

أنه بشكل عام فإن برامج مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية ما تزال تركز على النواحي الاغاثية والتي تكون ضعيفة التحسس للتباين في مجتمع الفقراء من حيث الموارد المتوفرة لهم، بينما البرامج التنموية ما زالت فاعليتها محدودة وفي طور التأسيس، كما أنه لا يتم ربطها بالخصائص الاقتصادية والديمغرافية للفقراء.

جدول رقم 2.5: نسبة الفقر بين الأفراد بعد وقبل تلقي المساعدات في الأراضي الفلسطينية، 2011

المنطقة	الفقر			الفقر المدقع		
	قبل تلقي المساعدة	بعد تلقي المساعدة	نسبة تخفيض الفقر	قبل تلقي المساعدة	بعد تلقي المساعدة	نسبة تخفيض الفقر
الضفة الغربية	20.2	17.8	11.9	9.7	7.8	19.6
قطاع غزة	49.9	38.8	22.2	31.9	21.1	33.9
الأراضي الفلسطينية	31.5	25.8	18.1	18.2	12.9	29.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب). مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر 2011، صفحة 35.

وقد كشفت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2008) أن الغالبية من الفقراء لديهم شكل أو أكثر من الموارد الاقتصادية يستطيعون استخدامها للخروج من دائرة الفقر، فالمشكلة لا تكمن في توفر الموارد وإنما في كيفية استخدامها. وقد تم تصنيف هذه الأسر تبعاً لهذه الموارد إلى: أسر لديها أفراد في سن العمل لكن ينقصها الخبرة (5.9%)، أسر لديها مشاريع قائمة (13.7%)، أسر تمتلك موارد طبيعية كالأرض (14.5%)، أسر لديها خطط أو أفكار لإنشاء مشروع ولم تنفذها (44.5%)، أسر كان لها مشاريع سابقة وفشلت (13.3%)، وتوجد نسبة قليلة من الأسر (2.8%) التي تمتلك مورد بشري مع خبرة محدودة ولكن يفقد أي نوع من الموارد الأخرى، ولديه توجه سلبي حول إمكانية الخروج من دائرة الفقر. كما توجد أسر أفرادها خارج القوى العاملة (5.3%) وتشكل القطاع الأكثر تهميشاً اجتماعياً ويتم استهدافه من خلال الرعاية الاجتماعية المختلفة على شكل مساعدات مالية وعينية وغيرها.

وتطمح وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وضع الخطة الأولى نحو تطوير آلية استهداف وتحديد الفقراء، ومن ثم تحديد نوع وكم الاحتياجات اللازمة لهم، وبعد ذلك تحويل الأسر التي تملك القدرة على إدارة مشاريع إلى برامج منح وإقراض تؤهلها للاعتماد على نفسها في إنتاج دخلها. كما أن توجه الخطة

الاستراتيجية المتوسطة المدى 2010-2015 لوكالة الغوث نحو تحديث نظام المساعدات المقدمة للفقراء بحيث يحقق كفاءة أعلى في الاستهداف، وترسيخ الدمج بين البعد الإغاثي والتنموي في برامجها من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة خدمات الإقراض وفرص الإدخار للمهمشين والفقراء، وتحسين فرص الحصول على عمل (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2012).

خلاصة المبحث

تشهد ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية تزايداً كبيراً بسبب استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والإجراءات الإسرائيلية التعسفية المتمثلة في عمليات القتل والاعتقال والإبعاد والدمار وتجريف الأراضي ومصادرتها وبناء المستوطنات، واقتلاع الأشجار وحرقها، الاغلاقات وعزل المدن الفلسطينية عن بعضها البعض، إقامة الحواجز وبناء جدار الفصل العنصري، وتدمير البنية التحتية، كلها عوائق تقف أمام عملية التنمية والتطوير في الأراضي الفلسطينية.

ونتيجة لهذه الزيادة في نسبة الفقر والبطالة فقد ازدادت المسؤولية الملقاة على عاتق السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الحكومية والخاصة لمكافحة الفقر وتقليص فجوته عن طريق إمداد الفقراء والمعوزين بالمعونة والتخفيف من معاناتهم من خلال برامج غلب عليها الطابع الإغاثي.

وقد أوصت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (2006) الحكومة إلى تطوير سياستها تجاه الفقراء الفلسطينيين الذين ليسوا جاهزين بعد للتمويل الأصغر من خلال برنامج "للإفلات من براثن الفقر" يتميز بأحدث التصميمات من أجل الفقراء العديدين أفراداً وعائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يعتمدون في الوقت الراهن اعتماداً آلياً على المساعدات الاجتماعية وليس لهم تدفقات بإيرادات يسددون منها القروض الصغرى، وأن يتم منح الفقراء الفلسطينيين الفرصة لتعلم المهارات وحشد رؤوس الأموال اللازمة (من خلال تعلم نظام الادخار)، لكي يصبحوا مقترضين قادرين لأن يحصلوا على القروض الصغرى. كما أن خطة إقامة الدولة وبناء المستقبل 2011-2013 حثّت على دعم وتمكين المواطنين الفقراء والضعفاء وأسرهم عبر تطوير وتشجيع برامج التمكين الاقتصادي وهو ما يقوم به برنامج تمكين الأسر المحرومة اقتصادياً (DEEP) من خلال تقديم المنح المالية للأسر الفقيرة لمساعدتها في إنشاء مشاريع خاصة بها تساعدها في إدرار الدخل وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية على المدى البعيد، وهو موضع دراسة هذا البحث وسيتم الحديث عنه بالتفصيل خلال المبحث التالي.

المبحث الثالث

برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحروقة -ديب

2.3.1 مقدمة.

2.3.2 خلفية عامة عن البرنامج.

2.3.3 أهداف البرنامج.

2.3.4 التمكين الاقتصادي عبر المنح.

2.3.5 المرحلة الثانية من البرنامج.

2.3.1 مقدمة

تعتبر برامج التمويل الصغير إحدى التدخلات التقليدية في مواجهة الفقر وتعزيز خلق فرص عمل جديدة، حيث أن زيادة قدرة الفقراء على الوصول إلى التمويل توسع من الخيارات المتاحة لهم لاعتماد استراتيجيات سبل عيش إيجابية. كما أنه حالياً يحظى بشهرة كبيرة بين الجهات المانحة لدرجة أنه أصبح هناك خطراً من أن ينظر إلى التمويل الأصغر كحل شامل يناسب جميع المشاكل. وعند اختيار أفضل الأدوات لحل مشكلة ما، فإنه يجب تقييم التمويل الأصغر بعناية كأحد البدائل المتوفرة. ففي العديد من الحالات ربما تكون المدخرات وخدمات التأمين، وتوفير المنح الصغيرة، وتحسين البنية الأساسية، وبرامج التوظيف والتدريب، والخدمات غير المالية الأخرى أكثر فاعلية لتخفيف حدة الفقر وخلق فرص عمل جديدة. كما أن التمويل الأصغر بصفة عامة يكون ملائماً عندما يكون هناك نشاط اقتصادي قائم وتدفق نقدي كاف للأسرة، أما في الحالات الأخرى فربما يخلق عبئاً إضافياً (Parker & Pearce, 2002).

وفي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2008) أشارت إلى أن هناك نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة في الأراضي الفلسطينية لديها أفكار لمشاريع صغيرة ولكن لم تنفذها لأسباب منها نقص التمويل، نقص الخبرة، أو عدم استقرار الوضع الاقتصادي. كما أن النسبة الأكبر من هذه الأسر لا ينوي تمويل المشروع عن طريق مؤسسات الإقراض لأسباب دينية، أو بسبب الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة، أو غياب الكفالات المطلوبة.

لذلك ظهرت الحاجة إلى تطوير برامج تقوم على بناء قدرات الفقراء عن طريق التدريب من جهة ونقل الأصول لهم من جهة أخرى للمساعدة في بدء أنشطة اقتصادية وهو ما يقوم عليه برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة–ديب الذي يتجاوز إلى ما وراء عمليات الإغاثة الإنسانية، ويساهم في تمكين العائلات الفلسطينية الفقيرة لمساعدتها في الخروج من حالة الاعتمادية الاقتصادية على استقبال المساعدات لتصبح قادرة على توفير الدخل بشكل مستقل والوصول إلى خدمات التمويل الأصغر.

2.3.2 خلفية عامة عن البرنامج

في منتصف عام 2007 قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بتنفيذ برنامج تجريبي للأسر التي تعاني فقراً مزمناً في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهو برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة–ديب (Deprived families Economic Empowerment Program- DEEP) مدته 30 شهراً وبلغت موازنته 30 مليون دولار أمريكي. البرنامج مُمول من قبل البنك الإسلامي للتنمية وبعض الصناديق العربية الأخرى وبالشراكة مع السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة الشؤون

الاجتماعية، وزارة التخطيط، ووزارة العمل). البرنامج يهدف بشكل أساسي إلى تمكين العائلات الفلسطينية التي تعاني من الفقر والفقر المدقع ومساعدتها على الخروج من هذه الحالة ومن كونهم متلقين للمساعدة الإنسانية لتصل إلى حالة اعتماد اقتصادي ذاتي كامل ومستدام، وذلك عن طريق إنماء رأس المال البشري وإدماجه في سوق العمل من خلال التأهيل والتدريب وتقديم المنح والقروض الميسرة وتشجيع المشاريع الصغيرة. كما أن البرنامج يهدف إلى تطوير قدرات المؤسسات العاملة في هذا المجال، بحيث تحقق أهدافها بكفاءة وفعالية أكبر، وتساند الفقراء بطريقة أفضل. ويصب ذلك كله في المساهمة بتقليل نسبة الفقر على المستوى الوطني (جامعة بيرزيت، 2008).

يتكون برنامج ديب من مُكونين رئيسيين من الخدمات الموجهة للفقراء بشكل مباشر؛ المُكون الأول يشمل مجموعة من أنشطة الخدمات المالية (التمويل الأصغر الإسلامي)، والمُكون الثاني يشمل مجموعة من أنشطة الخدمات غير المالية (مِنح التمكين الاقتصادي). والهدف من دمج هاتين الخدمتين هو مساعدة الأسر المحرومة على استخدام مُكون المنح للقيام أولاً بإنشاء البنية التحتية الاقتصادية اللازمة، ثم بعد ذلك من خلال الحصول على التمويل متناهي الصغر، السعي إلى تحقيق الاستدامة والاستقلالية الاقتصادية. ويستهدف برنامج (ديب) أفقر الفقراء، أي الأشخاص الذين يقعون تحت خط الفقر المتفق عليه وطنياً (El-madhoun et al., 2009).

كما أن البرنامج يعتمد على مؤسسات محلية وطنية شريكة لتنفيذ النشاطات والتدخلات المختلفة مع الأسر المستهدفة، فتعمل بشكل مباشر وتشاركي مع الأسر لتصميم أشكال التدخلات المناسبة، سواء كانت في التمويل الأصغر أو منح التمكين الاقتصادي. المؤسسات الأهلية وعددها 22 مؤسسة ومؤسسات التمويل الأصغر وعددها 6 مؤسسات.

وحتى نهاية العام 2011 فقد استهدف البرنامج حوالي 6,600 أسرة فلسطينية فقيرة بما يقارب 36 مليون دولار أمريكي، حيث استفادت 4,400 أسرة من منح التمكين الاقتصادي، متوسط قيمة المنحة المقدمة بلغت حوالي 5,530 دولار أمريكي للأسرة الواحدة. كما استفاد 1,841 أسرة من برامج التمويل الأصغر الإسلامي بقيمة إجمالية 6.35 مليون دولار أمريكي (UNDP, 2011).

2.3.3 أهداف البرنامج

يسعى البرنامج إلى مكافحة الفقر عن طريق تحسين سبل العيش للأسر الفلسطينية التي تقع خط الفقر، يشمل هذا تحسين الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الأسر الفقيرة، وتحسين الدخل والأمن الغذائي، وانخفاض حساسية التعرض لسياق الانكشاف، وفي النهاية خروج الأسر من دائرة الفقر من

خلال توفير القدرة على الوصول إلى رزمة أنشطة شبكة الأمان الاجتماعي التعزيزية وخدمات التمويل الأصغر.

ولتحقيق الهدف أعلاه وتقديم الدعم والخدمات للأسر الفقيرة فإن البرنامج يحقق المخرجات التالية والتي تركز على مكوناته الأربعة (UNDP, 2011) :

1. تقديم الدعم لتنمية رأس المال البشري والمالي للأسر شديدة الفقر والتي دخلها الحالي لا يُمكّنها من الاستفادة من برامج التمويل الأصغر التقليدية، من خلال أنشطة شبكة الأمان الاجتماعي التعزيزية (المنح، التدريب، الإشراف) والتي تمكّنها من البدء في أنشطة مُدرة للدخل لكي تصبح قادرة على إعالة نفسها باستقلالية.

2. تقديم خدمات مالية لإنشاء أو تطوير أنشطة اقتصادية للأسر الفقيرة، حيث يعمل البرنامج مع مؤسسات التمويل الأصغر من خلال توفير تمويل إسلامي للقروض (المرابحة والقرض الحسن)، وتغطية العجز المالي الذي يحد من قدرة المؤسسات على تشغيل القروض ومتابعة تسديدها.

3. بناء المؤسسات الشريكة في البرنامج (المؤسسات الأهلية ومؤسسات التمويل الأصغر) تجاه خدمة الفقراء، حيث يتم بناء وتطوير قدرات العاملين في هذه المؤسسات في مجال دراسة وتحليل الأسر الفقيرة، والتزامهم في معايير الاستهداف للبرنامج والمشاريع التي تخدم الفقراء وتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى تطوير الأعمال ودراسة الجدوى الاقتصادية وإدارة المشاريع الصغيرة.

4. العمل على مأسسة البرنامج كعنوان لتقديم الممارسات الجيدة لمكافحة الفقر، وهو يستهدف فريق العمل في البرنامج والسياسات والاجراءات التي يعمل عليها البرنامج. وذلك لضمان تطوير البرنامج كآلية أو مؤسسة وطنية تُعنى في قضايا الفقر ودعم وإدارة البرامج الوطنية للفقر، حيث تعمل إدارة البرنامج على تطوير الموارد البشرية العاملة في البرنامج والوزارات والمؤسسات الأهلية والمؤسسات المالية، وستعمل أيضاً على تطوير أدلة وإجراءات العمل ومناهج العمل مع الفقراء. بالإضافة إلى العمل على إيجاد ترتيبات قانونية وتنظيمية للبرنامج، لضمان سلامة العمل ولمراجعة التقدم تجاه الأداء.

2.3.4 التمكين الاقتصادي عبر المنح

يقوم مكون المنح بمساندة الأسر التي تقع تحت خط الفقر المدقع في تصميم وإنشاء أنشطة مدرة للدخل. يعتمد إنشاء هذه الأنشطة على تحليل قدرة الأسر والموارد المتوفرة لديها، والعمل التشاركي معها على تصميم أنشطة مدرة للدخل تساهم في صياغة استراتيجيات سبل عيش إيجابية عن طريق

زيارة الأسر المتقدمة للاستفادة من البرنامج والتأكد من موافقتها للمعايير، ومن ثم تحديد الموارد والقدرات التي من الممكن أن يتم تصميم التدخلات على أساسها ومن ثم تنفيذها من خلال المنح التي يقدمها البرنامج. إضافة إلى ذلك تقوم المؤسسات الشريكة بمتابعة الأسر المستفيدة مدة 18 شهراً ومساندتها في إدارة المشروع.

كما أن برنامج ديب يركز على الأسرة بأكملها خلافاً للكثير من البرامج التي تقوم على استهداف الفئات المهمشة اجتماعياً، مثل الأسر التي ترأسها نساء والأرامل والمطلقات وكبار السن والمرضى، حيث أن هذه الفئات المهمشة اجتماعياً قد لا تكون بالضرورة هي الأكثر فقراً في المجتمع الفلسطيني (فاو وماس، 2008).

ويتيح برنامج ديب لأفراد الأسرة مناقشة وتحديد أفضل السبل لإحراز تقدم نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، وإشراك الأسر المستفيدة في تصميم وتنفيذ وتقييم جميع التدخلات والاختيار بين عدة بدائل. كما يتم منح الأسر ما يكفي من الوقت لمناقشة احتياجاتهم وأولوياتهم وفقاً لما يصفه برنامج ديب بـ "الموارد الخمسة" (الموارد البشرية، الطبيعية، المادية، المالية، والاجتماعية) وذلك لفهم الأسرة من جميع الزوايا، حتى يتسنى تصميم التدخلات كحزمة واحدة على أساس ما تملكه الأسرة وما تحتاجه وما يجب عليها اتخاذه من وسائل لبلوغ أهدافها. ويُقدَم كل مشروع للأسرة في صورة منحة بسقوف مالية مختلفة تتراوح بين 4000$ و8000$ تتحدد على أساس نوع التدخل (El-madhoun et al., 2009).

كما استفاد عدد من أبناء مستفيدي ديب من منح دراسية كاملة من خلال برنامج الفاخورة الذي تتبناه الشيخة موزة (نسبة لمدرسة الفاخورة والتي تعرضت للقصف الإسرائيلي خلال الحرب على غزة في نهاية ديسمبر 2008 حيث سقط ما يقارب 43 من المدنيين الذين احتموا بالمدرسة) (www.fakhoora.org، تاريخ الاطلاع: 25/08/2012). كما تلقى مستفيدي برنامج ديب المُمول من الصندوق الياباني (وهم مجتمع الدراسة) تدريباً مدته 12 يوماً بواقع 8 ساعات يومياً حول كيفية كتابة خطة العمل، إدارة المشاريع، ومسك الدفاتر[2].

2.3.5 المرحلة الثانية من البرنامج

ستبدأ المرحلة الثانية من البرنامج في نهاية 2012 وهذه المرحلة ستمتد إلى أربع سنوات وستبلغ قيمة المنح 90 مليون دولار وتشمل تمكين 16,000 أسرة من خلال منح وقروض، وستكون هذه الأسر من الأسر الفقيرة والمهمشة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية ولديها موارد تمكنها من الانخراط في أنشطة

2 مقابلة هاتفية مع منسق برنامج التدريب في مركز المؤسسات الصغيرة في قطاع غزة، أغسطس 2012.

اقتصادية للخروج من دائرة الفقر، وإدخالها في عملية التنمية (www.mosa.pna.ps، تاريخ الاطلاع: 29/08/2012). وقد كان هناك محاولات لتوطين وتمليك المشروع لوزارة الشؤون الاجتماعية إلا أن المرحلة الثانية من البرنامج سيستمر في تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية[3].

خلاصة المبحث

يعد برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة (ديب) من المشاريع التي تم تصميمها لمعالجة أوضاع الأسر الفقيرة خاصة التي تعاني من الفقر الشديد في الأراضي الفلسطينية والذي بادر إلى دعمه وتمويله البنك الإسلامي للتنمية تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP. ويهدف البرنامج إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية وتحويلها إلى أسر منتجة ومعتمدة على ذاتها اقتصادياً والحد من الفقر الذي يعانون منه.

خلال الفصل التالي سيتم استعراض الدراسات السابقة والتي استفادت منها الباحثة في معالجة موضوع الدراسة.

3 مقابلة مع مدير عام الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع غزة، سبتمبر 2012.

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

- مقدمة.
- الدراسات المحلية.
- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.
- التعقيب على الدراسات السابقة.

3.1 مقدمة

تعتبر الدراسات السابقة مكون هام من مكونات الدراسة العلمية الجادة، حيث لا يمكن لأي دراسة أن تحقق أهدافها بدون الاستناد إلى الخبرات والمعارف السابقة، التي من شأنها أن تفيد الباحث وتثري معارفه عبر اطلاعه على ما توصل إليه الباحثين من نتائج في مجال الدراسة. وقد تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية التي تتناول موضوع الفقر سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العربي والدولي، وقد عالج موضوع الفقر مجموعة من الدراسات المتباينة في اهتماماتها، والجهات القائمة على إعدادها، مما وفر منهجيات مختلفة، وآراء متباينة تسعى إلى وضع حد لظاهرة الفقر أو التخفيف منها إلى حد كبير، وهو ما أفاد الباحثة في معالجة موضوع الدراسة. وفيما يلي عَرض لعدد من الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد تم تصنيف الدراسات السابقة إلى دراسات محلية، دراسات عربية، ودراسات أجنبية.

3.2 الدراسات المحلية

1. خفاجة (2012) "مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية (دراسة مقارنة)".

هدفت الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الفقر في قطاع غزة وتحديد الاختلافات في مفهوم الفقر وفق المعايير الإسلامية والمعايير الدولية وقد اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي وتم تطبيقها على الأفراد الذين يقبعون تحت خط الفقر في قطاع غزة خلال الفترة الزمنية ما بين 1995-2010. وقد كان من نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات ساهم في التأثير على ظاهرة الفقر وانخفاض القوة الشرائية لدخل الفقراء، كما أدت ظاهرة انتشار الجمعيات الخيرية في قطاع غزة إلى تزايد حدة الفقر بسبب تركيزها على المساعدات الإغاثية وضعف قدرتها على تأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة فقرهم من خلال تبني برامج تنموية للمساعدات.

وقد أوصت الدراسة بزيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء من خلال إعداد خطط توفر مشاريع اقتصادية للفقراء، وضرورة قيام وزارة الداخلية بتزويد هذه الجمعيات بجميع المعلومات عن حالة الفقراء المستحقين فعلا للمساعدات، والمطالبة المستمرة بالسماح بدخول المواد الأولية وتسويق المنتجات إلى الخارج، والاهتمام بإحداث تنمية بشرية مستدامة لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة بإنشاء صندوق مشترك لتعزيز التنسيق بين كل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والدولية التي تقدم برامج للفقراء.

2. الفليت (2011) "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. يشمل مجتمع الدراسة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة، والبالغ عددها 20,429 مشروعاً حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2007م، وتم استخدام عينة عشوائية عددها 510 مشروع وشكلت 2.5 % من نسبة المشاريع الصغيرة العاملة في قطاع غزة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل للأسر الفقيرة والنساء اللاتي يفتقرن إلى المصادر البديلة للدخل بما يخفف من حدة الفقر والبطالة في المجتمع، وأن 70% من أصحاب المشروعات الصغيرة يواجهوا صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات ونقص الضمانات، بالإضافة إلى النقص في بعض مستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها، كما أكدت الدراسة على الأثر الإيجابي للتدريب على أداء المشروعات الصغيرة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة توفير القروض والدعم اللازم لتمويل رأس المال العامل، وتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، وتمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات اقتصادياً واجتماعياً، وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات، بالإضافة إلى رسم سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني.

3. الدماغ (2010) "دور الإقراض في تنمية المشاريع الصغيرة" دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض NGOs في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإقراض المقدم من مؤسسات الإقراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة للفترة 1995-2008 باعتبارها أحد الحلول الهامة للحد من مستوى الفقر المرتفع في المجتمع الفلسطيني وتحسين لمستوى المعيشة أسوة بتجارب الدول المتقدمة. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية تبلغ حوالي 130 مشروع نسائي تم اختيارهم من قبل ثلاث مؤسسات اقراض اختيرت بناء على عدد المشاريع الممولة وهي فاتن، الإغاثة الإسلامية، ودائرة التمويل الأصغر بالأونروا. وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك الكثير ممن يفضلون أساليب الإقراض الإسلامي لاسيما القرض الحسن، كذلك نسبة الإقراض المقدمة من مؤسسات الإقراض تعتمد اعتماداً كلياً على نسبة الإقراض الذاتي لرأس المال المستثمر، كما أظهرت الدراسة شدة المنافسة التي تواجهها المشاريع النسائية من قبل منتجات أخرى لاسيما المنتجات الاسرائيلية والصينية، وأهمية وجود جهة ترعى وتتابع المشروع.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها تطوير البيئة القانونية بحيث تشمل المشاريع الصغيرة وإنشاء حاضنات أعمال تعمل على تقديم التدريب والتاهيل لإدارة المشاريع وإقامتها. كما أوصت الدراسة على تخفيض نسبة الفائدة المعمول بها في مؤسسات الإقراض والاتفاق على إعادة صياغة آليات تقديم القروض من حيث مبلغ القرض والضمان والفائدة، وأن يتم دراسة المشروع بشكل جيد من قبل المؤسسة والمقترض.

4. القواسمة (2010) "واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية".

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة من خلال تقديم العديد من الخدمات التي تحتاج إليها. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم مسح مجتمع الدراسة والمكون من مدراء حاضنات الأعمال وعددهم (11) والعاملين في الحاضنات وعددهم (31) في الضفة الغربية (الخليل، نابلس، رام الله) خلال الفترة الزمنية من حزيران 2008 إلى شباط 2010. وقد كان من نتائج الدراسة أن المشاريع الصغيرة تعاني العديد من المشاكل والتي يمكن أن تسبب لها الفشل في بداية حياتها، كما أن أكثر الخدمات المقدمة لدعم المشاريع من وجهة نظر المشاريع المحتضنة بشكل عام أثناء فترة الاحتضان كانت خدمات تنمية الموارد البشرية تلاها الخدمات الاستشارية . أما عن دوافع دعم المشاريع الصغيرة يكمن في أنها تلعب دوراً في التقليل من نسبة البطالة، واتفق مجتمع الدراسة على أن الحاضنات وبتقديم الدعم الإداري والمالي والتسويقي والاستشاري تعمل على تطوير المشاريع. أما بالنسبة لدور الحاضنات في دعم المشاريع الصغيرة فقد اتسم مستوى تقديم الخدمات أثناء فترة الاحتضان بمستوى متوسط، أما بعد التخرج من الحاضنة فقد اتسم بالتدني، وذلك يعود لعدد من الأسباب منها عدم توافر الخبرات الضرورية لدى الموظفين.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الباحثة بضرورة متابعة المستفيدين من الحاضنات بعد الخروج بمشاريعهم ومحاولة مساعدتهم للنهوض بأعمالهم ولو لفترة زمنية محدودة، والتركيز على توفير المزيد من الخدمات المالية والتسويقية لأهميتها للمشاريع سواء أكان أثناء فترة الاحتضان أو بعدها، كما أوصت بضرورة التأكيد لدى المشاريع الصغيرة المحتضنة أهمية التكامل والدخول في شراكات فيما بينها؛ لأن في ذلك ضمان لتكامل الخبرات والمال والجهد وبالتالي ضمان نجاح المشاريع.

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) "نتائج تقييم الاحتياجات للمستفيدين المحتملين من برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة".

هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للأسر الفقيرة المستهدفة في برنامج التمكين الاقتصادي في محاولة لفهم كامل لاحتياجات الفئة المستهدفة وربطها ببرامج مصممة لمكافحة الفقر بفاعلية. وقد تكونت عينة الدراسة من 350 أسرة من الأسر الفقيرة من أصل 1,443 أسرة مستهدفة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد كان من نتائج الدراسة أن الأسر المستهدفة يمكن تصنيفها إلى ست مجموعات منفصلة حسب خصائصها الديموغرافية والموارد المتوفرة لديها وكل مجموعة لها احتياجات محددة. كما أوضحت الدراسة أن من أهم الصعوبات التي تواجه نمو المشاريع في الأراضي الفلسطينية هو تراكم الديون وعدم إشباع حاجات الأسر الأساسية، بالإضافة إلى أن أفكار المشاريع تعتبر تقليدية ولا تعتمد على التحليل العلمي للسوق والمنافسين، وضعف بيئة السوق الفلسطينية بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة.

وأوصت الدراسة أن الأسر الفقيرة تحتاج لخروجها من الفقر آليات تجمع بين المساعدات الإغاثية لإشباع الحاجيات الأساسية من جهة، والمساعدات التنموية التي تساعد في بناء قدرات الفقير وتطور الموارد المتوفرة لديه من جهة أخرى. كما يجب الاهتمام بالعوامل الثقافية كرفض التعامل مع القروض غير الإسلامية، ومنع النساء من العمل خارج بيوتهم أو مجتمعاتهم، فتلك الفئات تحتاج إلى تصميم برامج تساعد على تطوير قدراتهم ومهاراتهم في أماكن سكناهم.

6. عليوة (2007) "إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة (دراسة تطبيقية على الجمعيات الإسلامية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة)".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة الزكاة في الحد من آثار ظاهرة الفقر في قطاع غزة، والتعرف على واقع المؤسسات الإسلامية العاملة في القطاع والتي تعمل في مجال الزكاة وكيفية إدارتها لجباية مصارف الزكاة والبرامج التي تقدمها للمساهمة في الحد من مشكلة الفقر، وتقديم مقترح لإدارة وتنظيم أموال الزكاة. وقد تكون مجتمع الدراسة من العاملين في الوظائف العليا في 34 مؤسسة خيرية عاملة في مجال الزكاة وعددهم 102 موظف. وقد كان من نتائج الدراسة أن المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة تبذل جهداً واضحاً للحد من آثار ظاهرة الفقر حيث تقوم بكفالة عدد كبير من الأيتام وتقديم الإغاثة على مدار العام للفقراء والذين تعطيهم الأولوية في أموال الزكاة، إلا أنه لا يوجد تنسيق بين المؤسسات الخيرية عند جمع الزكاة.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تشكيل ديوان للزكاة مكون من المؤسسات الخيرية العاملة في هذا المجال وتوكل إليهم مهمة وضع السياسات العامة والمعايير وتعزيز التنسيق تحت إشراف إحدى وزارات الدولة ذات الصلة بمجال الزكاة، وتخصيص جزء من حصيلة الزكاة لإقامة مشاريع تنموية لتوفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل وزيادة المساعدات المقدمة لهم.

7. شبات (2007) "دور مؤسسات الإقراض في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في محافظات غزة– دراسة حالة برنامج التنمية والتخطيط في الأونروا".

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور مؤسسات الإقراض العاملة في فلسطين في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة من خلال دراسة حالة تطبيقية على دور برنامج التنمية والتخطيط في وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين في محافظات غزة من وجهة نظر المقترضين. وقد تم تطبيق الدراسة على عينة إستطلاعية تتكون من 150 من أصحاب المشاريع في برنامج التنمية والتخطيط. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه يوجد علاقة بين تنمية قطاع المشروعات الصغيرة ووصول مؤسسات الإقراض إلى المناطق الجغرافية المحتاجة في محافظات غزة، وزيادة الخدمات التي يمكن لمؤسسات الإقراض أن تقدمها لأصحاب المشاريع، ونسبة الفائدة المفروضة على القروض، بالإضافة إلى الإجراءات الإدارية والمراحل التي يمر بها القرض، أي كلما زاد الإهتمام والتطوير من قبل مؤسسات الإقراض في تلك المجالات كلما أدى ذلك إلى زيادة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والعكس صحيح.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تعامل مؤسسات الإقراض مع المتغيرات السياسية في الواقع الفلسطيني بأسلوب مبدع وإبتكاري للوصول إلى المناطق الجغرافية المحتاجة لدعم المشاريع الصغيرة، وعدم تعليق الإخفاقات على شماعة الإحتلال الإسرائيلي، وضرورة زيادة الخدمات لأصحاب المشاريع، وإعادة النظر في نسبة الفائدة المفروضة على القروض، بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على القروض.

8. Planet Finance (2007) بعنوان "مسح لسوق التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى إجراء مسح لتقييم الطلب على الخدمات الإقراضية وغير الإقراضية في التمويل الأصغر وتقديم معلومات عن أصحاب المشروعات الصغيرة الفلسطينيين والأنشطة التي يزاولونها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أجري المسح في ست محافظات، مقسماً إلى ثلاث فئات: المدن، والقرى، والمخيمات. تم اختيار عينة عشوائية من 1,202 صاحب مشروع متناهي الصغر من هذه الأماكن. وقد كان من نتائج الدراسة أن نسبة 13.4% من المبحوثين تقدموا بطلبات للحصول على

قرض رسمي وتم قبول 69% من طلبات الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر في حين أن 31% قوبلت بالرفض، وأن 82% منهم يزاولون التجارة ثم يأتي تقديم الخدمات كثاني أهم نشاط رئيسي يزاولونه بنسبة 8%. ومن حيث مصادر القرض الرسمية فكان معدل اختراق مؤسسات التمويل الأصغر أعلى من البنوك، ويعد الموردون هم أكبر مصدر للقروض 54% مقارنة بالأهل والأصدقاء 8%. كما أوضح 60% من المبحوثين أنهم يفضلون التمويل الإسلامي.

وقد كان من توصيات الدراسة أن يتم تطوير إطار تنظيمي يعزز من قدرة مؤسسات التمويل على تقديم منتجات جديدة مثل تحويلات الأموال والمدخرات والتأمين والتأجير، وتشجيع إنشاء مكتب للقروض لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية وتتولى تنسيق جهود بناء القدرات مع الجهات المانحة، وذلك لضمان وصول استراتيجيات الانتشار إلى العملاء الجدد خاصة الفقراء منهم مع تجنب الاستدانة من أكثر من جهة.

9. خميس (2006) "دور المنظمات غير الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية– دراسة حالة منطقة جنوب الضفة الغربية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية الإقراضية ودعمها المالي للمشاريع الصغيرة، وأثره على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. وتكون مجتمع الدراسة من المقترضين في منطقة جنوب الضفة الغربية. وقد كان من نتائج الدراسة عدم رضا المقترضين عن الضمانات والشروط المطلوبة من قبل المنظمات الإقراضية، وعن الدعم الفني والإداري الذي تقدمه لهم، كما أن سياسات المنظمات الإقراضية لا تراعي الواقع الفلسطيني. وكان من توصيات الدراسة تسهيل نظام الضمانات، وأن التمويل لهذه المشروعات الصغيرة وحده لا يكفي، بل يجب أن يرتبط بخدمات أخرى مثل التدريب وتقديم الاستشارات، بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية لصغار المقترضين.

10. الشاعر (2006) "المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس".

هدفت الدراسة إلى تحديد المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس، وذلك من خلال استعراض مختصر للمشاريع الصغيرة وأهميتها. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع المعلومات. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أنه لا تزال مشاركة المرأة في امتلاك المشاريع الصناعية متدنية جداً بسبب ندرة الفرص المتوفرة لهن لامتلاك مشاريع صناعية تتناسب معهن. وأن النشاط البارز في المشاريع الصناعية الصغيرة

والمتوسطة هو النشاط المتعلق بالقطاعات الإنشائية ثم النسيج. وأن الحصول على المواد الخام ومشكلة التسويق والنقص الحاد في وجود المؤسسات الداعمة للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعتبر من التحديات والمعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية في محافظة نابلس. وكان من أهم التوصيات توفير القروض والدعم اللازم لتمويل المشاريع الصناعية، وتدريب أصحاب المشاريع في مجال الإدارة والتسويق والمحاسبة والإنتاج. وتوفير مقومات البنية التحتية الملائمة، والحماية من المنافسة الأجنبية.

11. البحيصي (2006) "نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى تقييم أساليب الإقراض الحالية المتبعة في قطاع غزة في سد حاجات المشروعات الصغيرة لأنها تعطي الفرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع ولا تملك القدرات المالية أو الأكاديمية لأن تصبح قوة فاعلة فيه بالإضافة إلى اعتبارها أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي. وقد تم استخدام عينة استطلاعية مقدراها 50 شخصا من أصحاب المشروعات الصغيرة وشملت معظم القطاعات الاقتصادية الموجودة في قطاع غزة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يواجهون مشاكل مالية عند البدء بتنفيذ مشروعاتهم، وأن كثير منهم يتجنبون الإقتراض من البنوك ومؤسات الإقراض بسبب الصبغة الربوية والفائدة المرتفعة وتعقيد الإجراءات، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الربح في المرابحات التي تعرضها البنوك الإسلامية. وقد اقترح الباحث إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة في قطاع غزة لا يتقاضى ربح ولا فائدة ولكن عمولة بسيطة لتغطية نفقات المتابعة المالية والإدارية للمشاريع الصغيرة وأن يكون تحت إشراف مؤسسة حكومية أو أهلية.

12. حسن (2005) "الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته– حالة عملية محافظة جنين".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مشكلة الفقر في فلسطين وخاصة محافظة جنين في الفترة الممتدة ما بين عام 1994 وحتى عام 2003، ومعرفة نوع السياسات المستخدمة في مكافحة الفقر ومدى نجاحها، ووسائل تعايش الأسر الفقيرة مع تدني مستويات المعيشة. وقد تكون مجتمع الدراسة من الأسر التي تتلقى مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية ولجان الزكاة والأونروا في محافظة جنين، وتم اختيار عينة عشوائية عددها 170 أسرة من مجتمع الدراسة البالغ عددهم 3000 أسرة. وكان من نتائج الدراسة أن المساعدات التي تتلقاها الأسر الفقيرة لا تكفي لتلبية احتياجاتها الأساسية، كما أن برامج التشغيل ومكافحة البطالة ليست موجهة بشكل أساسي للفئات الفقيرة، وأن معظم النساء اللواتي يعُلنّ أسرهن الفقيرة في العينة هن ربات بيوت وغير منخرطات في سوق العمل، وأن نسبة كبيرة من

الأسر الفقيرة في العينة لا يوافقون على وجود دور للسلطة الفلسطينية في مكافحة مشكلة الفقر في محافظة جنين.

ومن توصيات الدراسة توفير فرص عمل للفقراء القادرين على العمل، رفع قيمة المساعدات المقدمة للأسر الفقيرة، توفير التأمين الصحي لكافة الفقراء بشكل مجاني، والعمل على تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والأعمال المنزلية لربات الأسر الفقيرة وعقد دورات تدريبية لهم، والعمل على تقييم مستمر لدور السياسات والبرامج المعدة لمكافحة الفقر في المحافظة.

13. الناقة (2004) "أثر برامج الإقراض الأصغر- دراسة حالة برنامج إقراض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير برامج الإقراض الأصغر على المستفيدين وأسرهم على صعيد المشروع والأسرة والمُقترض. وقد تم اختيار عينة عشوائية تقدر ب 516 مقترض نشط من برنامج إقراض وكالة الغوث. وكان من نتائج الدراسة على صعيد المشروع أن هناك العديد من المقترضين استطاعوا الحفاظ على استمرارية المشروع وتخفيض تكاليفه عن طريق الشراء بكميات أو تنوع مصادر الشراء، وعلى صعيد الأسرة هناك تحسن في الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأسرة نتيجة لزيادة الدخل وبالتالي زيادة مستوى الانفاق. وعلى صعيد المقترض ساعدت المشاريع على تنمية المهارات الإدارية لهم وزيادة مستوى الثقة والشعور باحترام الغير. وقد أوصت الدراسة بتحسين شروط الإقراض وتقديم خدمات مالية جديدة مثل الإدخار والتأمين، وخلق ثقافة مجتمعية لدعم صناعة التمويل الصغير والبالغ الصغر وتقديم خدمات تدريبية، بالإضافة إلى التعامل مع المقترض باعتباره جزء من أسرة.

14. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002) "تقرير الفقر بالمشاركة".

هدفت الدراسة إلى إشراك الفقراء في صياغة سياسات من أجل تحسين ظروفهم من خلال تحديد وجهات نظرهم في مسببات الفقر وكيفية تقليصه، ورأيهم في الخدمات والمساعدات المقدمة لهم. وقد غطت الدراسة 16 محافظة فلسطينية من خلال مجموعات مركزة ومقابلات مع هذه الأسر. وقد أجمع الفقراء على أن الفقر بالنسبة لهم هو عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية من المأكل والملبس والمسكن والتعليم والحرمان من الوصول إلى الخدمات العامة. وقد كان من أهم أسباب الفقر التي ذكروها البطالة، الأجور والرواتب المتدنية، الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية المتمثلة في الإغلاقات وتدمير الممتلكات، كبر حجم الأسرة، وقيود العمل بالنسبة للمرأة.

وقد اقترح الفقراء بعض الإستراتيجيات للخروج من الفقر تمثلت في تسهيل عملية المشاركة في سوق العمل وتوفير فرص عمل كحل لمشكلة البطالة، وإمكانية الحصول على قروض بشروط مرنة حيث أن

كثير منهم غير راضين عن برامج الإقراض الأصغر، وطالبت النساء الفقيرات مساعدتهم في خلق فرص عمل منزلية مثل الخياطة. كما اقترح الشباب الفقراء إنشاء برامج للتوجيه المهني وسوق العمل للطلاب، بالإضافة إلى وجود برامج منح وقروض جامعية للطلبة المتفوقين من الأسر الفقيرة، بالإضافة إلى مطالبهم بتحسين الخدمات العامة والبنى التحتية، ووجود نظام حماية اجتماعية فعال.

15. أبو بكر (2001) "محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس".

تسعى الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الفقر التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني بشكل عام وأثرها على التنمية العمرانية، وإلقاء الضوء على هذه الظاهرة في محافظة نابلس من خلال مجموعة من المحددات التي من شأنها أن تكون سبباً رئيساً للفقر. وقد تم أخذ عينة الدراسة والتي كانت تمثل 5% من إجمالي اشتراكات الكهرباء المنزلية. وكان من نتائج الدراسة أن الاحتلال يعتبر من أبرز المحددات الكامنة خلف نمو ظاهرة الفقر وتأصلها في المجتمع الفلسطيني وهو ما عزز من فاعلية وآثار المحددات الأخرى كالنمو السكاني والبطالة والأمية، بالإضافة إلى وجود ضعف في جهود المؤسسات الرسمية القائمة على معالجة الفقر في محافظة نابلس نظراً للضعف الذي ينتاب برامجها والتي تركز على سد الرمق للأسر الفقيرة وتهميش المشاريع الإنتاجية.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تزويد الفقراء القادرين على العمل بوسائل إنتاج أو مساعدتهم على بناء مشاريع إنتاجية صغيرة تغنيهم عن المساعدات الإغاثية، والتأكيد على عدالة التوزيع وشمولية الخطط التنموية والمشاريع الحكومية، وتعزيز دور المرأة في المجتمع والعناية بذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في القطاعات الإنتاجية، وتوفير الحماية الإجتماعية للفئات الفقيرة من خلال أشكال متباينة من شبكات الأمان الاجتماعي العامة والخاصة.

3.3 الدراسات العربية

1. غالب (2010) "دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن: دراسة ميدانية في أمانة العاصمة".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المشاريع الصغيرة في تقليص الفقر والبطالة في مدينة صنعاء خلال الفترة 2004–2007 من وجهة نظر المستفيدين من برامج التمويل الأصغر الممولة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. تكون مجتمع الدراسة من جميع المقترضين وقُدر عددهم ب 33,835 مستفيد وتم اختيار عينة عشوائية مقدراها 2.4%. وكان من نتائج الدراسة أن هذه البرامج تستهدف كلا الجنسين مع التركيز على المرأة، ويمثل الإدخار والإقراض أكثر الأنشطة التي تمارسها برامج التمويل الأصغر، كما أظهرت الدراسة تحسن دخل الأسرة بعد الحصول على قرض بنسبة 60.6%،

لكن ما زالت عليها ديون وإن انخفضت بعد الحصول على قرض، وأن أكثر من نصف عينة الدراسة ذكرت أن مبالغ القروض من وجهة نظرهم كانت كافية، بينما من ذكر عكس ذلك فقد استكمل المبلغ الذي يحتاجه بالديون من الأهل والأصدقاء، وأن إنشاء المنشآت الصغيرة قد عملت على زيادة فرص العمل لأبناء المجتمع ولكلا الجنسين، و دخل المنشآت يمثل المصدر الأساسي لمعيشة الأسر المستفيدة، ونسبة (22%) من المنشآت تشغل جزءاً من منزل الأسرة، وإكساب المستفيدين بنسبة (41.9%) قدرة ادخارية لمواجهة أي أزمة تحل بها.

وكانت أبرز المشكلات التي تواجه المنشآت أثناء إنشائها وسير عملها تتمثل في ارتفاع نسبة الفوائد/ المرابحة على القرض وفي عدم حصولهم على دورة تدريبية قبل الحصول على قرض. وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بالتدريب في جميع المهن، والاهتمام بتمكين الأسرة في المقام الأول وليس التركيز على تمكين المرأة، باعتبار الأسرة الركيزة الأولى للمجتمع ويجب تدعيمها والمحافظة على بنيانها.

2. الشايب (2010) "أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة".

هذفت الدراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في مصر. وقد تمثل مجتمع الدراسة من جميع المستفيدين من تمويل المشروعات المتناهية الصغر فى جمهورية مصر العربية، وقد تم أخذ عينة مقدارها 349 مستفيد. وقد كان من نتائج الدراسة أن تمويل المشروعات متناهية الصغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة في المجتمع، تحسين الوضع الصحي لهم، دوام المشروع، زيادة رأس مال المشروع ومن ثم زيادة احتمالات توسع وكبر حجم المشروع فى المستقبل. كما ثبت وجود علاقة بين تمويل المشروعات متناهية الصغر والمستوى التعليمي للأسرة في اتجاه سلبي وذلك لإضطرار الأسرة إلى إجبار بعض أولادهم على العمل في سن مبكرة لتحسين الدخل.

وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في أسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحة لعملاء التمويل الأصغر حتى لا تصبح هذه القروض سبباً في زيادة الإفقار بدلاً من كونها مساعدة للخروج من دائرة الفقر، وكذلك ضرورة توسيع خدمات مؤسسات التمويل الأصغر كالادخار والتأمين والتحويلات بدلاً من الاقتصار على توفير القروض فقط، وعدم الاهتمام بقياس الأداء المالي لهذه المؤسسات على حسب الأداء الاجتماعي، وتوفير برامج ودورات مجانية للمستفيدين.

3. الزواهرة (2010) "أثر أداء مؤسسات التمويل فى نجاح المشروعات الصغيرة بالمملكة الأردنية الهاشمية- دراسة حالة مؤسسة الإقراض الزراعى 2002-2007".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها وسيلة هامة للحد من ظاهرة الفقر والبطالة في الأردن. وقد تكون مجتمع الدراسة من مقترضين مؤسسة الإقراض الزراعي وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 320 مقترضاً من مجتمع الدراسة. وقد قامت الدراسة بإثبات العلاقة بين حجم وطريقة التمويل، الإجراءات الإدارية، دراسات الجدوى، خدمات ما بعد القرض، والقدرات الرقابية في نجاح المشروعات الصغيرة. وقد كان من توصيات الدراسة التوسع في استخدام الأدوات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة وتأسيس قاعدة بيانات خاصة للمشروعات الصغيرة وأن تكون تحت إشراف الإتحاد العام للغرف التجارية في الأردن، وكذلك تدريب المقترضين في مجال الإدارة ودراسات الجدوى، ومنح إعفاءات للمقترضين الذين يرغبون في إنشاء مشروعات صغيرة.

4. الأمين (2009) "دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان- دراسة حالة بعض المصارف بمحلية الدويم".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان، وذلك من خلال دراسة أثر التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة على تحسين وضع المستفيدين النهائي من جانب، وتقييم مستوى الأداء في المؤسسات المقرضة من الناحية المالية والفنية والإدارية من الجانب الآخر. وقد كان من نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من المشروعات الصغيرة قيد الدراسة محتاجة للتمويل، وأن المؤسسات المالية قيد الدراسة تأتي في مرتبة متأخرة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى حيث أن المدخرات الشخصية تشكل المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة، يليه التجار والوسطاء ثم مدخرات العائلة. كما أظهرت الدراسة أن معوقات تمويل المشروعات الصغيرة من وجهة نظر المؤسسات المالية تتمثل في المخاطر العالية في تمويل المشروعات الصغيرة وعدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية.

ومن أهم التوصيات زيادة القدرة المؤسسية للمؤسسات التمويلية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع من خلال استقطاب الكفاءات في مجال التمويل الأصغر وتطوير الموجود حالياً منها باشتراكهم في دورات وبرامج تدريبية محلية وإقليمية، واستخدام أساليب التمويل الإسلامية بآلياتها المختلفة مع التركيز على صيغة المشاركة، والعمل على نشر ثقافة التمويل الصغير والأصغر في الأوساط الشعبية والحكومية.

5. سلمان (2009) "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية- دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات".

هدفت الدراسة إلى تقييم الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي فيما يتعلق بدورها في الحد من ظاهرة البطالة، تحسين مستوى الدخل والتخفيف من حدة الفقر، والمساهمة في تمكين المرأة، كذلك تحديد أهم الصعوبات التي تعيق عمل المشروعات الصغيرة. واتبعت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من المشروعات الصغيرة الممولة من قبل "هيئة التشغيل وتنمية المشروعات" في سوريا خلال الفترة الممتدة 2002-2004 والتي بلغت 17,068 مشروعاً صغيراً تم اختيار 100 مشروع منهم كعينة. وكان من نتائج الدراسة أن كافة المشاريع في العينة قامت على أساس دراسة الجدوى الإقتصادية للمشروع كشرط للتمويل، وأن معظم المبحوثين لديهم خبرة سابقة في مجال عملهم، وأن درجة التأهيل العلمي لعبت دوراً إيجابياً في نجاح المشاريع، ولوحظ تواضع الاهتمام بالتدريب من حيث اعتباره مطلباً أساسياً لإنجاح المشاريع، وأن المشروعات الصغيرة قادرة على توفير فرص عمل، وأن جميع أصحاب المشاريع في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم بعد المشروع، وأن متوسط الدخل يتناسب عكسياً مع الصعوبات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام، كما ساهمت المشروعات الصغيرة في تمكين المرأة إقتصادياً.

وكان من توصيات الدراسة التأكيد على أهمية التخطيط المدروس المسبق للمشاريع، والاستمرار بتقديم المساعدة، العمل على إقامة مراكز متخصصة بتقديم التدريب والخدمات والاستشارات الفنية لمساعدة المشاريع المتعثرة، تفعيل مشاريع خاصة بالتدريب والتأهيل المهني بهدف خلق قاعدة من الموارد البشرية المؤهلة علمياً وفنياً وزجها في سوق العمل، ودعم النشاطات التسويقية العامة للمشاريع الصغيرة، والاهتمام ببناء القدرات الداخلية للمؤسسات المعنية بدعم المشروعات الصغيرة.

6. الزيادات (2008) "دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع البطالة في الأردن، ودور المشروعات الصغيرة في الحدّ منها وإسهامها في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع من خلال قدرتها الكبيرة على إيجاد فرص عمل لعدد كبير من الأيدي العاملة وكذلك خلق دخل لهم ولأصحاب هذه المشاريع الأمر الذي يسهم في رفع المستوى المعيشي لفئات كثيرة من أفراد المجتمع. ولهذا فقد تمّ بيان أهمية المشروعات الصغيرة ودورها التاريخي في بناء وتطوير الصروح الاقتصادية العملاقة، وتوضيح خصائصها وأنواعها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن البطالة تعتبر من المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الأردني وأن المشروعات الصغيرة في الأردن لديها القدرة على إيجاد فرص العمل واستيعاب التزايد في أعداد الداخلين لسوق العمل أكثر من نظيراتها من المنشآت الكبيرة، حيث تعتبر تلك المنشآت أفضل مشغّل ومساهم في معالجة مشكلة البطالة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمثل هذه المشاريع نظراً للدور والمساهمة الفعّالة التي تستطيع أن تقوم بهما هذه المشروعات لمواجهة مشكلة البطالة.

7. عبد الله (2008) "دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية–دراسة حالة المرأة في ولاية البحر الأحمر 1995–2006".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشروعات الصغيرة في تنمية المرأة الفقيرة والمشكلات التي تواجه المشروعات النسوية الصغيرة وتقديم مقترحات الحلول. وقم تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة المكون من المستفيدات من جمعية بورتسودان لتنمية المشروعات الصغيرة. وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن هناك تزايد مستمر في عدد النساء المستفيدات من جمعية تنمية المشروعات الصغيرة وصلت نسبتهن 66% في العام 2005 من إجمالي المستفيدين من الجمعية وأنه لا توجد برامج توعوية مصاحبة للمشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى أن معظم المشروعات النسوية الصغيرة ذات طابع تقليدي مما يدل على أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى مزيد من التطوير. كذلك يوجد مشكلة في تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة، كما أن النساء العاملات في مجال المشروعات الصغيرة يعانين من تدني في مستوى التعليم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على المجال الإنتاجي للمشروعات الصغيرة في القطاعين الزراعي والصناعي لأهميتها في التنمية، والعمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة وذلك عن طريق المعارض والترويج لها على المستوى الداخلي والخارجي، والاهتمام بالبرامج المتكاملة في تنمية المشروعات النسوية الصغيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حتى تتحقق الفائدة المرجوة من المشروع الصغير.

8. أحمد وعبد الكريم (2007) "تقييم تجربة القرض المصغر في الجزائر كآلية لمكافحة الفقر".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى مساهمة القروض المصغرة في التخفيف من الفقر ومواطن ضعفها من خلال دراسة تجربة بعض الوكالات القائمة والتي تقوم بتطبيق آلية القرض المصغر في الجزائر وهي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة. وقد كان من نتائج الدراسة أن القروض المصغرة في الجزائر ساهمت في إنشاء مناصب عمل لبعض الفقراء مما يمكنهم من إعالة عائلاتهم، وبالتالي التقليل من فجوة الفقر إلا

أن هناك نقص في فاعلية هذه القروض بسبب نقص نسبة المساهمة المفروضة، والعراقيل الإدارية، كما أن نسبة صيغة التمويل المصغر تعتمد على مَنح القروض فقط، دون تقديم خدمات أخرى تساعد الفقراء على تحسين معيشتهم مثل الودائع والتأمين.

ومن توصيات الدراسة توسيع حجم الفئات المستفادة من القروض الصغيرة حسب مقدرة كل شخص، وإنشاء بنوك خاصة بتمويل الفقراء وتحت رعاية الدولة، بالإضافة إلى تشجيع البنوك التقليدية على الاستثمار في منح القروض الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة، وتقليل الضمانات والعراقيل.

9. سمير والمهدي (2005) "القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على فاعلية برامج القروض المصغرة في الجزائر لما لها من أثر بالغ في محاربة الفقر من خلال مقارنة تجربة الخدمات المصرفية لأفقر الفقراء في فيتنام مع تجربة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في الجزائر. حيث قام بنك فيتنام للتنمية الزراعية والريفية (أجر يبنك) بانشاء برنامج مصرفي متنقل وقام بشراء 159 عربة مجهزة للسير على الطرق الترابية والتلال حتى يتم الوصول إلى المناطق النائية وإيصال خدمات القروض الصغرى للفقراء في تلك الأماكن. وقد كان من أسباب نجاح هذا البنك هو تقديم القروض والفائدة الملائمة والربط بين الإقراض والادخار وربط الائتمان ببناء الأصول البشرية بالإضافة إلى الإقراض المستند إلى الجماعة. وفي الجزائر تكفلت الوكالة الوطنية بتيسير تقديم خدمات القرض الأصغر والفائدة الملائمة وتقديم الاستشارات للمستفيدين.

وقد استنتج الباحثان أن الحكومة الجزائرية استطاعت انعاش القروض المصغرة وتقديمها للفقراء إلا أن خدماتها ما تزال هزيلة جدا مقارنة بتجربة أجر يبنك حيث عجز الاعلام وانخفاض معدلات التحصيل. وقد أوصت الدراسة بضرورة إشاعة سوق التمويل الأصغر ومحاولة الوصول لأفقر الفقراء، بالإضافة إلى تعبئة الادخار وفرض أسعار فائدة معقولة لتضمن بقاء المؤسسة المقرضة وتكون مقبولة من المقترضين.

3.4 الدراسات الأجنبية

1. Hashemi & Montesquiou (2011) "Reaching the Poorest: Lessons from the Graduation Mode".

هذه الدراسة تسلط الضوء على الدروس المستفادة من المنهجية التي قامت بتبنيها BRAC (Bangladesh Rural Advancement Committee) وهي عبارة عن متتالية مكونة من خمس مراحل للمساعدة في خروج عدد كبير من الأسر في بنغلادش من دائرة الفقر المدقع، وامكانية تطبيق عمل هذه المنهجية خارج بنغلادش. تم استهداف عشر برامج في ثمانية دول تختلف في بيئتها

الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وقد كان البرنامج مبني على خمس مراحل تتمثل في الاستهداف الجيد للأسر الفقيرة جداً، توفير الأمان الغذائي، تشجيع المشاركين على الادخار، نقل الأصول للمشاركين للمساعدة في البدء بأنشطة اقتصادية مستدامة، وتدريب المشاركين على المهارات الادارية وعمل جلسات توعية صحية واجتماعية.

وقد تم قياس النتائج بناء على مقارنة مجموعتين واحدة خضعت للدراسة وأخرى لم تخضع. وكان من نتائج هذه الدراسة أن نسبة الأمان الغذائي زادت بمقدار النصف، كما زادت كمية الأصول التي يمتلكها المشاركون، كما ان النساء زادت ثقتهن بأنفسهن وقدرتهن على رعاية أطفالهن وتوفير احتياجاتهم الأساسية وأصبحن أكثر إيجابية. إلا أن الدراسة حدثت في أماكن فقيرة اقتصادياً والأسواق المحلية محدودة مما قلل من فرص تسويق منتجات المشاركين المحلية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة تدخل القطاع العام والخاص لخلق أسواق جديدة. كما أوصت بضرورة وجود البنى التحتية الخاصة بالصحة والتعليم وجعل هذه الخدمات متوفرة وبشكل رخيص حتى يتم تجنب حالات الأزمات الشديدة والتي قد تضطر أصحابها لبيع الأصول التي امتلكوها والمدخرات، الوقوع في الدين، والعودة لدائرة الفقر.

2. MicroGrants (2011) "MicroGrants: Making the case".

هدفت الدراسة إلى تقييم برنامج المنح الصغيرة لعام 2010 القائم في ولاية مينيسوتا الأمريكية حيث تم مقابلة 100 مستفيد من أصل 385 مستفيد، حيث استفاد من هذا البرنامج منذ نشوء مؤسسة المنح الصغيرة 2,200 مستفيد بمبلغ إجمالي 1,824,000$ بهدف خروج المستفيدين من دائرة الفقر وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية. وقد كان من نتائج الدراسة أن 76% من المستفيدين شعروا باستقلالية أكبر منذ تلقي المنح، وأن 69% منهم اعتبروا أنفسهم آمنين من حيث توافر المسكن على المدى البعيد، كما أن 49% من المستفيدين يجنون أرباحاً من مشاريعهم أو في طريقهم لجني الأرباح في السنة القادمة. 58% من المستفيدين أصبح لهم حسابات إدخار، و52% منهم أكملوا تعليمهم بسبب هذه المنح و39.1% في طريقهم للتخرج. 50% منهم قادرين الآن على دفع فواتيرهم بانتظام. وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بخطط العمل والاهتمام بالتدريب للمستفيدين والمتابعة المستمرة لهم ليتعلموا كيفية إدارة مشاريعهم بكفاءة عالية.

3. Sample (2011) "Moving 100 Million Families Out of Severe Poverty: How Can We Do It?".

وقد هدفت الدراسة إلى بيان تطور ونمو مجال الإقراض متناهي الصغر ومدى نجاحه في خروج الأسر من دائرة الفقر المدقع بالإضافة إلى تحديد التحديات والانتقادات التي واجهت هذا المجال. كما

أنها دعت إلى حملة مدتها عشر سنوات لإخراج مئة ملايين أسرة من دائرة الفقر المدقع على نحو مستدام. وقد أظهرت الدراسة أن العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تفتقر إلى الشفافية الكاملة كما أنها ابتعدت عن هدفها الرئيس في مساعدة الفقراء وأصبحت المنافسة مع المؤسسات الشبيهة هي أولى اهتماماتها.

وقد كانت من توصيات هذه الدراسة ضرورة وجود تدقيق داخلي على الأداء الاجتماعي والشفافية للمؤسسات، خلق برامج لتحديد ومساعدة المستفيدين الأكثر فقرا لجعلهم أكثر استعدادا لبرامج التمويل الأصغر، وتقديم خدمات إضافية بجانب التمويل مثل الرعاية الصحية والمنح الدراسية والتدريب والتي تساهم في استمرارية نجاح الأسرة في تخطي الفقر. كما أكّدت الدراسة على ضرورة استخدام أدوات قياس الفقر ومتابعة مدى تقدم المقترض عبر الزمن ونجاحه في الخروج من دائرة الفقر.

4. Franklin (2010) "Evaluation of Microgrant".

هدفت الدراسة إلى تقييم برنامج المنح الصغيرة القائم في ولاية مينيسوتا الأمريكية حيث تم مقابلة 83 مستفيد من هذه المنح ومعرفة مدى فاعليتها وتحقيق الاستقلالية للمستفيدين، حيث حصل كل مستفيد على منحة قيمتها 1000$. وقد تم استخدام المنح لعدة أهداف غالبيتها لبدء مشاريع صغيرة، أو لأغراض المواصلات، التعليم، التدريب، أو تسديد ديون وفواتير وإيجار. وقد كان من نتائج الدراسة أن 70% من المستفيدين أقروا بالتأثير الإيجابي لهذه المنح على حياتهم، و60% منهم أوضح أنه استطاعوا دعم أنفسهم وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، كما أن 30 منهم استطاعوا الادخار منذ تلقي المنح والتي ساعدتهم في تحسين ظروفهم التعليمية والصحية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بخطط العمل ومراجعة من يستحق هذه المنح عن طريق دراسة الطلب جيداً والاهتمام بكل تفاصيل المستفيد قبل إعطائه المنحة تجنباً للفشل، وزيادة كفاءة المؤسسات الشريكة لخدمة المستفيدين بشكل أكثر فعالية.

5. Krysher & Kock (2010) "The Use of Micro-grants to Mitigate Gender Inequity in Afghanistan by Empowering Rural Farmers and Agribusiness Entrepreneurs".

هدفت الدراسة إلى تقييم برنامج للمنح الصغيرة والذي استهدف الأفغان وتحديدا النساء حيث أنهن يُمثلن 60% من المجتمع الأفغاني وغالبيتهن يعملن في المجال الزراعي ويعُلن أسرهن. البرنامج تنفيذ شبكة المواطنين للشؤون الخارجية (CNFA) عبر مشروع التطوير الزراعي الأفغاني والممول من قسم الزراعة الأمريكية (USDA). وقد كانت قيمة المنح من 500$ إلى 75,000$ إلا أن غالبية المنح

كانت قيمتها تقل عن 6000$. تكون مجتمع الدراسة من المستفيدين من هذه المنح وعددهم 459 منهم 165 مستفيدة وكان أغلبهم منخرطين في العمل الزراعي.

وقد كان من نتائج هذه المنح أن الأصول والدخل زاد للمستفيدين، كما تحسنت أوضاعهم المعيشية واستطاعوا توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهم بما في ذلك التعليم، كما زاد عدد العاملين في المشاريع وبالتالي ازداد عدد المستفيدين الثانويين. كما أن النساء استطاعت تملك مشاريع زراعية في أماكن سكناها حيث أنه في هذه البيئة فالنساء ممنوعات من العمل خارج منازلهم أو مدنهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة خلق برامج تركز على النساء، وأن النمو الاقتصادي ضروري لأي شكل من أشكال الاستدامة، وإجراء مزيد من الدراسات حول برامج المنح ودورها على حياة المستفيدين منها، وعقد المقارنات بين النساء والرجال في تحقيق الاستدامة على المدى البعيد.

6. Widjaja (2009) "Microcredit (not) for the Poor-A Misleading Panacea Assumption".

هدفت الدراسة إلى مناقشة مدى فعالية التمويل الأصغر في تقليل نسبة الفقر عن طريقة مناقشة الإيجابيات والسلبيات لمؤسسات التمويل الأصغر والآليات المتبعة في تقديم التمويل والوصول إلى حلول للمشاكل المطروحة. وقد كان من نتائج الدراسة أن التمويل يساعد الأشخاص الفقراء في اخراجهم من دائرة الفقر عن طريق زيادة دخلهم وتمكين النساء من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وهي طريقة فعالة لخلق فرص تعليمية وصحية وغذائية أفضل لأولادهم. إلا أن العديد من المؤسسات لا تصل إلى أفقر الفقراء أو تقوم باستبعادهم بسبب التمييز من المؤسسات أنفسها أو الأشخاص "الأغنى" من الفقراء خاصة في حالات القروض الجماعية، كما أن التمويل وحده ليس دائما هو الحل الكافي للمشاكل المتعلقة بالفقر خاصة لهؤلاء الأشخاص الذين يناضلون يوميا من أجل البقاء. فالتمويل قد يكون استراتيجية فعالة مُكملة لتدخلات أخرى. لذلك أوصت الدراسة بضرورة تحديد الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الفقراء أولا وإشباعها ثم بناء قدراتهم عن طريق التعليم والتدريب وبالتالي يصبح لديهم الثقة الكافية للحصول على خدمات التمويل الأصغر.

7. Hashemi & Rosenberg (2006) "Graduation the Poorest into Microfinance: Linking Safety Nets and Financial Services".

تناقش الدراسة مدى ملائمة برامج التمويل للأشخاص الأكثر فقرا حيث أن التمويل ليس هو الطريقة الوحيدة لمساعدة الأشخاص بل يوجد خدمات أخرى تكون مناسبة أكثر لظروف واحتياجات الأسر الأكثر فقراً. تم من خلال الدراسة اقتراح برنامج الأمان ودراسته على بعض الأسر التي شاركت

بالبرنامج والذي يتكون من عدة مراحل تبدأ باستفادة هؤلاء المشاركين من الخدمات الغير مالية مثل المساعدات الغذائية والمنح الصغيرة ثم تقديم خدمات التدريب والاستشارات والقروض الصغيرة والتي تؤهلهم أخيراً إلى امكانية وصولهم لخدمات التمويل الأصغر. ومن خلال الدراسة استطاع المشاركون الخروج من مستوى الفقر الحالي إلى مستوى تمكنوا من خلاله من الوصول إلى خدمات التمويل الملائمة. وقد أوصت الدراسة أن قطاع التمويل بحاجة إلى إيجاد منهجيات جديدة لمساعدة الأشخاص الأكثر فقراً.

8. Matovu (2006) "Microfinance and poverty alleviation - a case study of Uganda finance trust".

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن عدة أسئلة تتعلق بالتمويل الأصغر من ناحية تأثيره على المستوى الاقتصادي للأسر وإمكانية استخدام المدخرات كوسيلة لتقليل المخاطر، بالإضافة إلى دور التمويل الأصغر في تمكين النساء القرويات وتحت أي ظروف يستطيع التمويل مساعدة الفقراء للخروج من دائرة الفقر. وقم تم تطبيق الدراسة على مجموعة من النساء القرويات في مدينة كايونجا في أوغندا من خلال الاستبيانات والمقابلات.

وقد كان من نتائج الدراسة أن غالبية النساء أجمعوا على التأثير الإيجابي لبرامج التمويل في زيادة دخولهن وتحسين مستوياتهن المعيشية والتي ساعدتهن في القدرة على الادخار وشراء الممتلكات. كما أنهن أكدنّ على أن الادخار ساعدهم على مواجهة الأزمات التي قد تحدث في المستقبل والحصول على تمويل جديد لتوسيع نشاطاتهن الاقتصادية القائمة. كما أن التمويل حقق تغييرا حقيقيا في حياتهن واحترام الذات وزيادة الثقة بالنفس. كما أوصت الدراسة أن التمويل هو فقط إحدى العوامل من أجل نجاح برامج التمويل الأصغر، حيث يتطلب نجاحه دعم عوامل أخرى مثل المهارات الادارية والتسويقية، القدرة على وصول منتجاتهم المحلية إلى الأسواق، مسك الدفاتر، وضرورة وجود المراكز التي تدعم النساء في التعامل مع الأمور القانونية.

9. Davis (2005) "Does Microfinance Help the Poorest? What Programme Design Features Might Maximize Impact on the Poorest Clients?".

تحاول الدراسة مناقشة موضوع التمويل الأصغر كأداة لمحاربة الفقر وعن أسباب عدم مشاركة الأسر الفقيرة في أي نشاطات تنموية ومن ضمنها برامج التمويل الأصغر في محاولة لوضع آلية لجعل مثل هذه البرامج فعالة للأسر الأكثر فقراً. حيث أشارت الدراسة أن برامج التمويل لديها القدرة على تحسين الوضع الاقتصادي لهم لكنها ليست مناسبة لجميع فئات الأسر الفقيرة والتي لديها الخوف الداخلي

ونقص الثقة بالنفس لاعتقادهم بعدم القدرة على السداد والذي سيغرقهم في الديون أكثر، بالإضافة إلى عدم وصول مؤسسات الاقراض لهذه الفئة المهمشة من الناس.

وكان من توصيات الدراسة أن يتم ربط خدمات التمويل بالخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، وأن يتم استهداف الأسر الأشد حاجة لمثل هذه الخدمات ووجود مرونة في تقديم الضمانات المطلوبة وأن يتم تحديد حجم التمويل بناء على رغبة واحتياجات الأسرة وقدرتها على السداد، بالإضافة إلى وضع استراتجيات لحماية هذه الأسر مثل الادخار وبرامج الأمان الاجتماعي والتأمين الأصغر والذي يساهم فيه المقترض بجزء بسيط من قيمة القرض لميزانية التأمين الصحي مثلا، كذلك تزويدهم بالمنح الصغيرة وفرص العمل.

10. Swope (2005) "Microfinance & Poverty Alleviation".

هدفت الدراسة إلى مناقشة دور التمويل الأصغر كمنهج فعال لتقليص من فجوة الفقر، وذلك من خلال مناقشة مجموعة من الانتقادات الموجهة ضد التمويل الأصغر ومدى إمكانيته في تحسين الظروف الاقتصادية للأسر الأكثر فقراً، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر لا تستطيع الوصول إلى جميع الفقراء وذلك بسبب قلة الإمكانات المالية المتوفرة لديهم كما أن هذه المؤسسات تقوم باستثناء الغالبية العظمى منهم خوفا من عدم القدرة على السداد. كما أنه لا يتم إشراك النساء في الكثير من هذه البرامج بسبب عدم نضج الثقافة لدى المجتمعات الفقيرة نحو مشاركة النساء في الأنشطة الإقتصادية خاصة في العالم الثالث. كما أن ارتفاع نسبة الفوائد المفروضة على القروض متناهية الصغر يشكل عبئاً كبيراً على كاهل المقترضين الفقراء مما يؤدي إلى إغراقهم أكثر في الدين.

وقد أكدت الدراسة أن برامج التمويل الأصغر ليست للجميع وليست فقط المسئولة عن تخفيف وطأة الفقر، بل يجب أن يكون التمويل الأصغر إلى جانب مجموعة من البرامج الإجتماعية الأخرى والتي تتسم بالمرونة لتلبية الإحتياجات المتنوعة للأسر الفقيرة. كما يجب على مؤسسات التمويل الأصغر أن تأخذ بعين الاعتبار العادات والممارسات من الناس في برامجها من خلال اتباع نهج شامل لمكافحة الفقر، والاعتراف بأهمية الفقراء في التغيير والاستماع لهم وعدم تجاهل احتياجاتهم الأساسية.

11. Parker (2002) "Microfinance, Grants, and Non-Financial Responses to Poverty Reduction: Where Does Microcredit Fit?".

هدفت الدراسة إلى مناقشة التمويل الأصغر ومتى يكون هو الحل الملائم وما هي مقومات نجاحه، وما هو دور التدخلات البديلة والمكملة للتمويل الأصغر في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء ومتى يجب استخدامها. حيث أشارت الدراسة إلى أن التمويل هو واحد من عدة تدخلات يجب استخدامها لتقليل معدل الفقر، وحتى يتم الاستفادة من برامج التمويل الأصغر ينبغي أولاً وجود مهارات إدارية وثقة عالية

وأساس مالي سليم للمستفيدين من هذه البرامج، بالإضافة لقدرة الوصول إلى الأسواق ووجود البُنى التحتية اللازمة والاستقرار والقوانين وإلا ستكون النتيجة الغرق في الديون بشكل أكبر. كما بينت الدراسة أهمية الإدخار والتأمين في قدرة المستفيدين على إدارة المخاطر وتجنبها في المستقبل. كما أن المنح الصغيرة تعتبر كنقطة انطلاق للفقراء تساعد على تقويتهم واستثمار الوقت والموارد في تعلم المهارات وبناء الأصول ووضع الخطط والتفكير في نشاطات استثمارية.

كما أوصت الدراسة بضرورة وجود تدخلات أخرى تُقوّي الوضع الاقتصادي للفقراء مثل تحسين البنى التحتية، برامج التوظيف، الخدمات غير المالية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وإعادة صياغة القوانين والتي تدعم المشاريع الصغيرة للفقراء.

3.5 التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، يُمكن ملاحظة التالي:

- تنوعت الدراسات السابقة من حيث المواضيع التي تناولتها حيث أن هناك دراسات تناولت موضوع الفقر ومكافحته واحتياجات الفقراء كدراسة خفاجة (2012)، دراسة عليوة (2007)، برنامج الأمم المتحدة للتنمية (2008)، حسن (2005)، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002)، أبو بكر (2001)، ودراسة Sample (2011).
- كما أن هناك دراسات تناولت المشاريع الصغيرة ودورها في الحد من مشكلة الفقر والبطالة كدراسة الفليت (2011)، القواسمة (2010)، الشاعر (2006)، غالب (2010)، سلمان (2009)، الزيادات (2008)، ودراسة عبد الله (2008).
- كما تناولت دراسات دور مؤسسات الإقراض في الحد من الفقر وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة كدراسة الدماغ (2010)، شبات (2007)، خميس (2006)، البحيصي (2006)، الناقة (2004)، الشايب (2010)، الزواهرة (2010)، الأمين (2009)، أحمد وعبدالكريم (2007)، سمير ومهدي (2005)، Widjaja (2009)، Matovu (2006)، Davis (2005)، Swope (2005)، ودراسة Parker (2002).
- ودراسات تناولت دور تقديم المنح الصغيرة ونقل الأصول في التمكين الاقتصادي للفقراء كدراسة Hashemi & Montesquiou (2011)، MicroGrants (2011)، Franklin (2010)، Krysher & Kock (2010)، ودراسة Hashemi & Rosenberg (2011).
- اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في إبرازها لأهمية مكافحة الفقر وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسات في دراسة الفقر من ناحية نظرية حيث مفهومه، طرق قياسه، أسبابه، وواقع الفقر في الأراضي الفلسطينية.

- كما اتفقت الدراسة الحالية مع العديد من الدراسات السابقة على دور المشاريع الصغيرة وبالغة الصغر كوسيلة تُمَكِّن الفقراء من زيادة دخولهم، وبناء الأصول والممتلكات، والحد من تعرضهم للأزمات، وبالتالي خروجهم من دائرة الفقر.
- وجدت الباحثة أن الدراسات الأجنبية أكدت على أن معظم زبائن التمويل الأصغر اليوم يقعوا في دائرة حول خط الفقر، أما الفقراء للغاية فنادراً ما يصل التمويل الأصغر إليهم، وأن برامج شبكات الأمان الاجتماعي أكثر ملاءمة للمعدمين وأشدّ الفقراء.
- كما اتفقت الدراسة مع الدراسات الأجنبية والتي تحدثت بكثب عن كيفية تقليص الفقر وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة من خلال تأكيدها على ضرورة تفعيل برامج ترتكز على تغطية الحاجات الأساسية لهم ومساعدتهم في بناء الأصول عن طريق المنح وتنمية القدرات.
- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات للدراسة.
- اختلفت الدراسة عن الكثير من الدراسات العربية والمحلية والتي ركزت بشكل كبير على برامج التمويل الأصغر والمشاريع الصغيرة وتقييم أثرها على حياة الفقراء بدلاً من النظر إلى المجموعة المتنوعة والأوسع نطاقاً من الخدمات المالية والغير مالية، بينما ركزت الدراسة هنا على الأسر التي لا تستطيع الوصول لمؤسسات التمويل الأصغر بحيث يتم تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وتخريجها لمثل هذه البرامج.
- يوجد اختلاف في متغيرات الدراسة والدراسات السابقة والتي ركزت على آلية عمل القروض الصغرى كفترة السماح، نسبة الفائدة، رأس المال، وفترة السداد، أو عوامل أخرى كمكان السكن، جنس المستفيد، ودخله الشهري. أما في هذه الدراسة فقد ركزت المتغيرات على آلية عمل برنامج ديب مجتمعة كالتالي: موارد الأسرة بأكملها، نوع المشروع المنفذ، إشراك الأسر المستفيدة في تصميم وتنفيذ المشروع، المتابعة الدورية للمشاريع، والتدريب.
- مجتمع الدراسة كان غالباً هم المستفيدون من برامج التمويل الأصغر بغض النظر عن مستوى فقرهم بينما مجتمع الدراسة هنا فهم الأسر المستفيدة من برامج المنح الصغيرة والذين يعانون من الفقر المدقع والمسجلة أسماؤهم في وزارة الشؤون الاجتماعية.
- مما سبق ذكره تبرز أهمية الدراسة التي قامت بها الباحثة حيث أنها تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه المنح الصغيرة في البدء بمشاريع بالغة الصغر في البيئة الفلسطينية حتى يتسنى للأسر التي تعاني من الفقر المدقع الخروج من هذه الحالة والوصول إلى برامج التمويل الأصغر دون تعرضهم للرفض أو عدم القدرة على السداد من خلال إنشاء البنية الاقتصادية السليمة ووجود مشروع قائم مُدر للدخل يستطيع تطويره، وبالتالي تحقيق الاستقلالية الاقتصادية من خلال دراسة حالة لبرنامج "ديب" والذي استهدف الأسرة بأكملها وليس فرد بعينه في الأسرة.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

- مقدمة.
- منهجية الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبانة.
- المعالجات الإحصائية.

4.1 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله انجاز الجانب العملي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. حيث يتناول هذا الفصل وصفًا للمنهج المتبع ومجتمع الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن الأدوات التي استخدمتها الباحثة لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

4.2 منهجية الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيرا كيفياً وكمياً. كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع. وقد استخدمت الباحثة مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة والتي تعتبر الأداة الرئيسة للدراسة، حيث تم تصميمها وتوزيعها على مستفيدي برنامج التمكين الاقتصادي (ديب)، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وذلك لحساب النسب واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ومؤشرات ذات قيمة تدعم موضوع الدراسة.

2. **المصادر الثانوية:** حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

4.3 مجتمع الدراسة

مجتمع الدراسة يُعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد الذين يُكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من الأسر الفلسطينية التي تعاني فقراً مدقعاً والمسجلة أسماؤها في وزارة الشؤون الاجتماعية والتي استفادت من برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) وعددهم (482) مستفيد. البرنامج يقوم بتنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالشراكة مع ثلاث مؤسسات محلية في قطاع غزة وهي: اتحاد لجان العمل الزراعي (100) مستفيد، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين (180) مستفيد، واتحاد لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية (202) مستفيد.

4.4 عينة الدراسة

قامت الباحثة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية المُمثلة لمجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 30 استبانة أولية على عينة استطلاعية للتحقق من صدق الاستبانة وثباتها، وبعد ذلك تم تعديل الاستبانة الأولية بناء على نتائج العينة الاستطلاعية ثم تم توزيع 170 استبانة بعد التعديل على مجتمع الدراسة وبالتناسب مع التوزيع الجغرافي للمشاريع المُنفذة كما هو موضح في جدول (4.1). وقد تم استرداد 167 استبانة أي بنسبة استرداد 98%.

جدول رقم (4.1): توزيع العينة على المُحافظات

#	المحافظة	عدد المشاريع المُنفذة	حجم العينة	نسبة العينة (%)
1	الشمال	105	37	21.8
2	غزة	99	35	20.6
3	الوسطى	54	19	11.2
4	خانيونس	109	38	22.4
5	رفح	115	41	24
الإجمالي		**482**	**170**	**100**

4.5 أداة الدراسة

تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة في الدراسة، والمبينة بالملحق رقم (4)، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ويتكون من جزئين، الجزء الأول وهو عبارة عن معلومات شخصية عن المستفيد (عمر مدير المشروع، عدد سنوات الخبرة ذات العلاقة بالمشروع، المستوى التعليمي لمدير المشروع، عدد أفراد الأسرة). أما الجزء الثاني وهو عبارة عن معلومات عن المشروع (نوع المشروع، إدارة المشروع، عدد العاملين الإجمالي في المشروع، حالة المشروع، العمر الزمني للمشروع سواء المتوقف أو القائم، مكان المشروع، متوسط الدخل الشهري الحالي، قيمة المنحة التي تلقتها الأسرة، قيام المستفيد بأخذ قرض أو تمويل بعد المشروع).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **مجالات الاستبانة**، ويتكون من 64 فقرة مُوزعة على 7 مجالات:

المجال الأول: تحليل موارد الأسرة، ويتكون من (8) فقرات.
المجال الثاني: إشراك الأسر في المشروع، ويتكون من (7) فقرات.
المجال الثالث : نوع المشروع، ويتكون من (5) فقرات.
المجال الرابع: قيمة المنحة، ويتكون من (5) فقرات.
المجال الخامس: المتابعة الدورية للمشروع، ويتكون من (9) فقرات.
المجال السادس: التدريب، ويتكون من (9) فقرات.
المجال السابع : فاعلية برنامج ديب، ويتكون من (18) فقرة.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة، وكانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حيث الدرجة "1" تعني أوافق بدرجة قليلة جداً والدرجة "5" تعني أوافق بدرجة كبيرة جداً كما هو موضح في جدول رقم (4.2).

جدول رقم (4.2): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	بدرجة قليلة جداً	بدرجة قليلة	محايد	بدرجة كبيرة	بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

4.6 صدق الاستبانة

يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الإستبانة بطريقتين:

1. رأي المُحكمين (الصدق الظاهري):

عرضت الباحثة الإستبانة على مجموعة من المُحكمين تألفت من (13) مُتخصص في مجالات الإدارة والاقتصاد والاحصاء، وقد تم ادراج أسماء المحكمين بالملحق رقم (2). وقد استجابت الباحثة لآراء

المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية – انظر الملحق رقم (3).

2. صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

يوضح جدول (4.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تحليل موارد الأسرة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "تحليل موارد الأسرة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول كافة جوانب الأسرة المعيشية.	.559	*0.000
.2	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول أفراد الأسرة وخبراتهم السابقة.	.633	*0.000
.3	يركز برنامج ديب على أفراد الأسرة القادرين على العمل.	.654	*0.000
.4	يركز برنامج ديب على المهن التي يمتلك فيها أفراد الأسرة خبرة مناسبة.	.713	*0.000
.5	يستخدم برنامج ديب معلومات الأسرة ووجهة نظرها في تحديد المشروع.	.702	*0.000
.6	يمنح برنامج ديب الأسرة ما يكفي من الوقت لمناقشة احتياجاتها وأولوياتها.	.605	*0.000
.7	يقوم برنامج ديب بتحديد المخاطر التي تؤثر على الموارد المتاحة للأسرة.	.523	*0.000
.8	يتم زيارة منزل الأسرة لجمع المعلومات ومناقشة المشروع المناسب.	.793	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول رقم (4.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "إشراك الأسر في المشروع" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "إشراك الأسر في المشروع" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	تقوم الأسرة المستفيدة باقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها.	.536	*0.000
.2	يتم اقتراح فكرة المشروع بناء على نقاش بين المستفيد والمؤسسة.	.476	*0.001
.3	فكرة المشروع كانت موجودة لدى الأسرة قبل المنحة ولكن لم يتم تنفيذها.	.489	*0.001
.4	يتم اشراك المستفيد في إعداد خطة العمل للمشروع المقترح.	.643	*0.000
.5	يتم اشراك المستفيد في وضع قائمة باحتياجات المشروع.	.650	*0.000
.6	يستلم المستفيد نفس احتياجات المشروع التي طلبها بنفس المواصفات.	.730	*0.000
.7	يعتبر إشراك الأسرة في مختلف جوانب المشروع من أهم أسباب نجاحه.	.515	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوع المشروع" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "نوع المشروع" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	توفر المؤسسة أنواع معينة من المشاريع.	.326	*0.022
.2	تتناسب خبرة المستفيد العملية مع نوع المشروع المنفذ.	.634	*0.000
.3	يوجد طلب كبير على المشروع المنفذ.	.523	*0.000
.4	لا يوجد مشاريع مشابهة في مكان المشروع.	.661	*0.000
.5	لا تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد على المشروع أكثر من غيره من أنواع المشاريع الأخرى.	.759	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "قيمة المنحة" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "قيمة المنحة" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يتم استلام قيمة المنحة دفعة واحدة.	.567	*0.000
.2	تكفي قيمة المنحة المقدمة لتوفير وشراء احتياجات المشروع.	.811	*0.000
.3	يتم مساهمة الأسرة المستفيدة في شراء احتياجات المشروع.	.399	*0.006
.4	تتناسب قيمة المنحة مع رأس المال المطلوب للمشروع.	.867	*0.000
.5	تتناسب قيمة المنحة مع غلاء الأسعار نتيجة الحصار.	.793	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول رقم (4.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المتابعة الدورية للمشروع" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "المتابعة الدورية للمشروع" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يقوم برنامج ديب بمتابعة المشروع بشكل دوري لملاحظة سير عمله.	.593	*0.000
.2	المتابعة الدورية للمشروع لها دور في نجاحه وتحقيق أهدافه.	.358	*0.046
.3	يمتلك طاقم العمل الخبرة في حل المشكلات التي تواجه المشروع.	.463	*0.001
.4	يناقش طاقم العمل المشاكل التي تواجه المشروع وأسباب تراجع المبيعات.	.495	*0.001
.5	يقوم طاقم المؤسسة بوضع حلول للمشاكل في كل زيارة ميدانية للمشروع.	.469	*0.001
.6	يقوم المستفيد بتسجيل المبيعات بشكل يومي أثناء المشروع.	.740	*0.000
.7	يقوم طاقم المؤسسة بمراجعة التسجيل في كل زيارة ميدانية للمشروع.	.637	*0.000
.8	يستمر المستفيد بالتسجيل حتى بعد انتهاء فترة المتابعة	.653	*0.000
.9	تستمر مدة متابعة المشروع حسب المدة المحدد لها وهي 18 شهراً.	.305	*0.030

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4.8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التدريب" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "التدريب" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	تلقى أحد أفراد الأسرة تدريباً قبل استلام المشروع.	.381	*0.008
.2	الشخص الذي تلقى التدريب هو مدير المشروع الحالي.	.484	*0.001
.3	يقوم الشخص الذي تلقى التدريب بتدريب أفراد الأسرة العاملين بالمشروع.	.540	*0.000
.4	يضيف التدريب للمستفيد خبرات جديدة.	.744	*0.000
.5	يطور التدريب من مهارات المستفيد.	.754	*0.000
.6	التدريب قريب من الواقع العملي.	.729	*0.000
.7	تكفي مدة التدريب للحصول على الخبرات والمهارات المطلوبة.	.744	*0.000
.8	يمتلك المدربون الخبرة والقدرة على شرح وتوصيل المعلومات.	.731	*0.000
.9	لا يشعر المستفيد أنه بحاجة إلى مزيد من التدريب.	.616	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

يوضح جدول رقم (4.9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فاعلية برنامج ديب" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فاعلية برنامج ديب" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للأسرة.	.664	*0.000
.2	تشعر الأسرة أن دخلها ازداد بعد المشروع.	.849	*0.000
.3	يعتبر تأثير المشروع على الأسرة إيجابيا.	.835	*0.000
.4	يؤدي دخل المشروع إلى تحسين وضع أو إنفاق الأسرة على الغذاء.	.795	*0.000
.5	يؤدي دخل المشروع إلى تحسين وضع أو إنفاق الأسرة على الملبس.	.812	*0.000
.6	يؤدي دخل المشروع إلى تحسين إنفاق الأسرة على التحاق أفرادها بالتعليم.	.687	*0.000
.7	يؤدي دخل المشروع إلى تحسين وضع أو إنفاق الأسرة على الصحة.	.428	*0.003
.8	يؤدي دخل المشروع إلى تحسين وضع أو إنفاق الأسرة على ظروف السكن.	.525	*0.000
.9	يؤدي دخل المشروع إلى تحسين الوضع النفسي للأسرة.	.787	*0.000
.10	زاد عدد العاملين في الأسرة بعد المشروع.	.621	*0.000
.11	تقوم الأسرة بتسديد التزامات مالية سابقة مثل الديون بعد المشروع.	.729	*0.000

.12	تقوم الأسرة بالادخار بعد المشروع.	.783	*0.000
.13	تستطيع الأسرة استخدام مدخراتها لتطوير مشروعها الحالي.	.868	*0.000
.14	تشعر الأسرة بأنها أكثر استقلالية بعد المشروع.	.895	*0.000
.15	تعتقد الأسرة أنها تستطيع دعم نفسها من دخلها الحالي.	.885	*0.000
.16	ترى الأسرة أنها تستطيع الاستغناء عن المساعدات الاغاثية بعد المشروع.	.827	*0.000
.17	قامت الأسرة بتطوير المشروع الحالي.	.675	*0.000
.18	يوجد لدى المستفيد نية في المستقبل لتطوير المشروع الحالي.	.848	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (4.10) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الإستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الإستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4.10): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

م	المجال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	تحليل موارد الأسرة	0.518	*0.000
.2	إشراك الأسر في المشروع	0.685	*0.000
.3	نوع المشروع	0.585	*0.000
.4	قيمة المنحة	0.407	*0.005
.5	المتابعة الدورية للمشروع	0.676	*0.000
.6	التدريب	0.664	*0.000
.7	فاعلية برنامج ديب	0.934	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

4.7 ثبات الإستبانة

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الاستقرار في نتائج الإستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحققت الباحثة من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient حيث تبين أن قيمته تساوي (0.933) وهي مرتفعة ودالة إحصائياً.

وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية –الملحق رقم (4)– قابلة للتوزيع. وتكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4.8 المعالجات الاحصائية

تم تفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test:

تم استخدام اختبار كولمجوروف– سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4.11).

جدول رقم (4.11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	تحليل موارد الأسرة	0.000
.2	إشراك الأسر في المشروع	0.001
.3	نوع المشروع	0.010
.4	قيمة المنحة	0.000
.5	المتابعة الدورية للمشروع	0.000
.6	التدريب	0.000
.7	فاعلية برنامج ديب	0.000
	جميع مجالات الاستبانة	0.004

يتضح من النتائج الموضحة في جدول (4.11) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$، وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع غير الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات الإحصائية الامعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة المتعلقة بهذه المجالات. وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية، التكرارات، المتوسط الحسابي، والمتوسط الحسابي النسبي. يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحثة في وصف عينة الدراسة.
2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة.
3. معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط. يستخدم هذا الاختبار لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي والعلاقة بين المتغيرات.
4. اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا.
5. اختبار كولمجوروف– سمرنوف لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
6. اختبار الانحدار المتعدد لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع.
7. اختبار كروسكال ولاس لدراسة العلاقة بين ثلاث متغيرات فأكثر.

الفصل الخامس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

- مقدمة.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية.
- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات المشروع.
- تحليل فقرات الاستبانة.
- اختبار الفرضيات.

5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على المعلومات الشخصية ومعلومات المشروع، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

5.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات الشخصية

5.2.1 توزيع عينة الدراسة حسب عمر مدير المشروع

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن مدراء المشاريع تتراوح أعمارهم بين 20 سنة و 71 سنة بمتوسط حسابي 41.6 وانحراف معياري 10.7 سنوات. ويبين جدول (5.1) أن ما نسبته 66.4% من أفراد عينة الدراسة تزيد أعمارهم عن 40 عاماً، وأن 33.6% أعمارهم أقل من 40 عاماً. وهذا يدل على أن الأسر الفلسطينية الفقيرة موزعة بين مختلف الأعمار من الشباب إلى الشيخوخة، وأن معظمهم في عينة الدراسة أعمارهم تتجاوز 40 عاماً حيث أن العديد منهم كانوا يعملوا داخل الأراضي المحتلة في فترة الثمانينات وتوقفوا بسبب اغلاق سوق العمل الاسرائيلي مما أوقعهم في دائرة الفقر والبطالة، وزادت حاجتهم للمعونات الإغاثية بسبب عدم توفر فرص عمل لهم، ولدى العديد منهم الرغبة لبدء أنشطة اقتصادية تساعد في تحسين وضع معيشتهم الاقتصادي والاجتماعي.

جدول رقم (5.1): توزيع عينة الدراسة حسب عمر مدير المشروع

عمر مدير المشروع	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	27	16.2
من 30 إلى أقل من 40 سنة	29	17.4
من 40 إلى أقل من 50 سنة	69	41.3
50 سنة فأكثر	42	25.1
المجموع	**167**	**100.0**

5.2.2 توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية ذات العلاقة بالمشروع

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن عدد سنوات الخبرة العملية لمدراء المشاريع تتراوح بين 0 و30 سنة. وتتوزع سنوات الخبرة حسب البيانات الموضحة في جدول (5.2) حيث تبين أن ما نسبته

20.4% ليس لديهم خبرة في مجال المشروع، 54.4% من عينة الدراسة لديهم عدد سنوات خبرة أقل من 10 سنوات، و25.2% خبرتهم أكثر من 10 سنوات.

وتعزو الباحثة ذلك إلى اغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين والحروب المتتالية وسوء الوضع الاقتصادي وما تبعه من ارتفاع نسبة البطالة وتوقف العديد من الفلسطينيين عن العمل سنوات طويلة. كما أن عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد وصغر قيمة المنحة جعل العديد من المستفيدين يبتعدوا عن المشاريع ذات العلاقة المباشرة بمجال خبرتهم خاصة المشاريع الصناعية والإنتاجية خوفاً من الفشل. كذلك ومن خلال خبرة الباحثة العملية في البرنامج ولقاءها مع المستفيدين أثناء تعبئة الاستبانة فقد كانت تقوم بعض الأسر باختيار مشاريع ليس لديهم فيها الخبرة الكافية ولكن من باب التقليد وسهولة الإدارة كمحلات البقالة أو لاعتقادهم أنها مدرة للربح بشكل أسرع كمشروع التكتك والسيارة.

جدول رقم (5.2): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة العملية

عدد سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة المئوية %
0	34	20.4
أقل من 5 سنوات	48	28.7
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	43	25.7
من 10 إلى أقل من 15 سنة	23	13.8
15 سنة فأكثر	19	11.4
المجموع	**167**	**100.0**

5.2.3 توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمدير المشروع

يتضح من جدول (5.3) أن ما نسبته 90.4% من عينة الدراسة مستواهم التعليمي دون الثانوية العامة وأن 9.6% منهم دبلوم فأعلى. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن غالبية أصحاب هذه المشاريع هم فوق سن 40 عام ونسبة كبيرة منهم اعتمدت على العمالة في إسرائيل خلال الثمانينات حيث كانوا يتسربون من المدارس للالتحاق بسوق العمل الإسرائيلي والذي كان بنظرهم مربحاً أكثر، وكان ذلك سبباً في ضعف مستوى التعليم في قطاع غزة في تلك الفترة.

جدول رقم (5.3): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمدير المشروع

المستوى التعليمي لمدير المشروع	العدد	النسبة المئوية %
أمي	1	0.6
ابتدائي	25	15.0
اعدادي	74	44.3
ثانوي	51	30.5
دبلوم	5	3.0
بكالوريوس فأعلى	11	6.6
المجموع	**167**	**100.0**

5.2.4 توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن نسبة أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد ستة أفراد فأكثر بلغت 82.6%، ويمكن الاستنتاج في أن الأفراد في الأسر كبيرة الحجم يعانون من شدة الفقر أكثر من الأسر الأصغر حجماً، وهذا يتناسب مع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة التي أوضحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب).

جدول رقم (5.4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد

عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 4 أفراد	5	3
4-5 أفراد	24	14.4
6-7 أفراد	53	31.7
8-9 أفراد	41	24.6
عشرة أفراد فأكثر	44	26.3
المجموع	**167**	**100.0**

5.2.5 توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأطفال داخل المنزل الواحد

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن نسبة الأطفال داخل الأسرة في المنزل الواحد ستة أفراد فأكثر بلغت 30.9%، ويتوزع عدد أطفال الأسرة داخل المنزل الواحد حسب البيانات الموضحة في جدول (5.5). ويمكن الاستنتاج في أن نسبة انتشار الفقر تزداد بازدياد عدد الأطفال وهذا يتناسب مع

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة التي أوضحها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب).

جدول رقم (5.5): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأطفال داخل المنزل الواحد

عدد الأطفال داخل المنزل الواحد	العدد	النسبة المئوية %
واحد	14	9.2
اثنان	19	12.5
ثلاثة أفراد	27	17.8
أربعة أفراد	25	16.4
خمسة أفراد	20	13.2
ستة إلى عشرة أفراد	47	30.9
المجموع	**152**	**100.0**

5.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات المشروع

5.3.1 توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع

يتضح من جدول رقم (5.6) أن ما نسبته 58.1% من عينة الدراسة مشاريعهم تجارية لأنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير، بالإضافة إلى أن دورة رأس المال سريعة وبالتالي تحقق ربح أسرع. وقد كانت محلات البقالة هي الشكل الأكثر انتشاراً في هذا القطاع، كما انتشرت أشكال أخرى مثل متاجر الملابس والأدوات المنزلية وغيرها. كما كان ما نسبته 21.6% من عينة الدراسة مشاريعهم خدماتية، كما أن 12.0% مشاريعهم زراعية والتي تركزت في مجال الثروة الحيوانية كتربية الأغنام والدواجن تلا ذلك مشاريع إنشاء حمامات زراعية. بينما كانت ما نسبته 8.4% مشاريعهم صناعية ويعود ذلك إلى التكلفة العالية التي تحتاجها مثل هذه المشاريع، خصوصاً الأصول الإنتاجية الجديدة مما يجعل من الصعب تغطية نفقات مثل هذه التدخلات في إطار البرنامج سوى لبعض المشاريع الإنتاجية صغيرة الحجم كالخياطة والتطريز. كذلك فإن اغلاق السوق الإسرائيلي أمام المصانع الفلسطينية وتوقف العديد من المنشآت الصناعية عن العمل أدى إلى إحجام الكثيرين عن المشاريع الصناعية لاحتمالية فشلها وعدم القدرة على تسويق منتجاتها (أبو القمصان، 2005).

جدول رقم (5.6): توزيع عينة الدراسة حسب نوع المشروع

نوع المشروع	العدد	النسبة المئوية %
تجاري	97	58.1
صناعي	14	8.4
زراعي	20	12.0
خدماتي	36	21.6
المجموع	**167**	**100.0**

5.3.2 توزيع عينة الدراسة حسب إدارة المشروع

يتضح من جدول (5.7) أن إدارة المشروع تعود بالنسبة الأكبر إلى الأب حيث غالبيتهم ممن تجاوزت أعمارهم 40 عاماً. كما أن نسبة إدارة المشروع للأنثى بشكل عام كانت 17.4% وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة إدارة الذكر للمشروع؛ حيث أن طبيعة المجتمع الفلسطيني يكون المعيل عادة هو الذكر وليس الأنثى وتتأقلم الأسر على هذا الأساس وتكون الأولوية للأب القادر على العمل لإدارة المشروع. كما أن الأم التي تدير مشروع عادة تكون إما أرملة أو زوجها يعاني من المرض مما يضطرها إلى العمل في مشروع صغير لتؤّمن الدخل لأسرتها؛ حيث أن العادات والتقاليد ونظرة المجتمع لعمل المرأة تحد أحياناً من قدرتها على الخروج للعمل وبالتالي يؤدي إلى عدم توفر الخبرة العملية لديها.

جدول رقم (5.7): توزيع عينة الدراسة حسب إدارة المشروع

إدارة المشروع	العدد	النسبة المئوية %
الأب	108	64.7
الأم	23	13.8
الابن	28	16.8
الابنة	6	3.6
آخرون	2	1.2
المجموع	**167**	**100.0**

5.3.3 توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين الإجمالي في المشروع

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن متوسط العاملين من أفراد الأسرة يتراوح بين عامل و3 عمال بمتوسط حسابي 2 عامل وانحراف معياري 1 عامل تقريباً، كما تبين أن متوسط العاملين من خارج أفراد الأسرة يتراوح بين عامل و3 عمال بمتوسط حسابي 1.3 عامل وانحراف معياري 1 عامل تقريباً،

ويتوزع عدد العاملون في المشروع حسب البيانات الموضحة في جدول رقم (5.8). ويرجع ذلك إلى أن من أهم خصائص المشاريع بالغة الصغر قلة عدد العاملين فيها والتي تكون غالباً ذات طابع عائلي، كما أن أغلبها مشاريع تجارية لا تتطلب كثرة العاملين بها. بالإضافة إلى قدرتها على خلق فرص عمل جديدة تمثلت في خلق فرص عمل مدفوعة الأجر لعاملين من خارج الأسرة.

جدول (5.8): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين الإجمالي في المشروع

عدد العاملين الإجمالي في المشروع	من أفراد الأسرة		خارج أفراد الأسرة	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %
عامل	59	35.5	27	87.1
عاملان	84	50.6	2	6.5
ثلاثة عمال فأكثر	23	13.9	2	6.5
المجموع	**166**	**100.0**	**31**	**100.0**

5.3.4 توزيع عينة الدراسة حسب حالة المشروع

يتضح من جدول (5.9) أن نسبة 81.2% من المشاريع ما تزال قائمة وتدر دخلاً على الأسر، 13.3% هي مشاريع متعثرة مما يعرضها لخطر التوقف. كما أن هناك نسبة 5.5% من المشاريع لم يستمر نظراً لعدة أسباب لعل أهمها الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها القطاع خاصة ارتفاع الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي وتأخر رواتب الموظفين الحكوميين وما تبعه من تراكم الديون. وكذلك صغر حجم المنحة وعدم استيفاء كل الأصول اللازمة للمشروع وضعف الخبرة.

كما تبين من خلال عينة الدراسة أن المشاريع المتغيرة كانت من المشاريع التجارية بنسبة 83.3% والمشاريع الخدماتية بنسبة 16.7%. كما أن ما نسبته 45.5% من المشاريع المتعثرة هي مشاريع تجارية، 22.7% مشاريع صناعية، 18.2% مشاريع خدماتية، و13.6% مشاريع زراعية–حيوانية. كما أن المشاريع المتوقفة توزعت بين المشاريع الزراعية–الحيوانية والمشاريع التجارية بنسبة 55.6% و44.4% على التوالي.

جدول رقم (5.9): توزيع عينة الدراسة حسب حالة المشروع

حالة المشروع	العدد	النسبة المئوية %
قائم، نفس المشروع	128	77.6
قائم، تم تغييره إلى مشروع آخر	6	3.6
مُتعثر	22	13.3

متوقف	9	5.5
المجموع	***165**	**100.0**

* بعض المبحوثين لم يقوموا بالإجابة على هذا السؤال.

5.3.5 توزيع عينة الدراسة حسب العُمر الزمني للمشروع سواء المتوقف أو القائم

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن العمر الزمني للمشاريع القائمة أو المتوقفة تتراوح بين 3 شهور و28 شهراً بمتوسط حسابي 17 شهر، وتتوزع أعمار المشاريع حسب البيانات الموضحة في جدول (5.10). وقد كان نسبة المشاريع التي يبلغ عمرها الزمني من سنة إلى سنتين 77.8% ويعزى ذلك إلى أن غالبية هذه المشاريع تم تنفيذها خلال عام 2011، كما يرى الخبراء أن صغر عمر المشاريع قد لا يدلل على مدى نجاحها حيث تحتاج المشاريع الصغيرة من 2-3 سنوات على الأقل لاسترداد رأس المال وإدرار الربح واثبات قدرتها على الاستمرار والنجاح.

جدول رقم (5.10): توزيع عينة الدراسة حسب العُمر الزمني للمشروع

العُمر الزمني للمشروع سواء المتوقف أو القائم	العدد	النسبة المئوية %
من 3–6 شهر	3	1.8
من 7–12 شهر	29	17.4
من 13–24 شهر	130	77.8
من 25–28 شهر	5	3.0
المجموع	**167**	**100.0**

5.3.6 توزيع عينة الدراسة حسب مكان المشروع

يتضح من جدول (5.11) أن نسبة 39.9% من المشاريع المنفذة تقع في موقع قريب من مسكن الأسرة، كما أن 39.9% تقع في مسكن الأسرة. وهي ما تتسم به المشاريع بالغة الصغر حيث أنها تقع غالباً في مسكن مالك المشروع أو قريباً منه، كما أن هذه الأسر التي تعاني من الفقر المدقع يصعب عليها إيجاد أماكن مناسبة لمشاريعها؛ بسبب عدم قدرتها على دفع إيجارات الأماكن خاصة التي تتميز بالموقع الاستراتيجي، وعدم تغطية برنامج ديب لمثل هذه المصاريف عند تقديم المنحة. كما أن النساء التي تدير المشاريع تفضل أن يكون المشروع في مسكنها إما لصعوبة خروجها بسبب العادات والتقاليد، أو كي تكون قريبة من أسرتها والاهتمام بهم.

جدول رقم (5.11): توزيع عينة الدراسة حسب مكان المشروع

مكان المشروع	العدد	النسبة المئوية %
في مسكن الأسرة	65	39.9
في موقع قريب من مسكن الأسرة	74	45.4
خارج التجمع السكاني	24	14.7
المجموع	***163**	**100.0**

* بعض المبحوثين لم يقوموا بالإجابة على هذا السؤال.

5.3.7 توزيع عينة الدراسة حسب متوسط الدخل الشهري الحالي

يتضح من جدول (5.12) أن ما نسبته 20.6% من عينة الدراسة أجابوا أن متوسط دخلهم الشهري الحالي من المشروع أقل من 150 دولار، 58.1% يتراوح الدخل من 150 إلى أقل من 350 دولار، بينما 21.3% متوسط دخلهم الشهري الحالي 350 دولار فأكثر. وهذا يدلل على قلة الدخل الخاص بالمشاريع بالغة الصغر، كما أن الظروف السياسية والاقتصادية التي مر بها القطاع أثرت سلباً على دخل المشروع.

جدول رقم (5.12): توزيع عينة الدراسة حسب متوسط الدخل الشهري الحالي

متوسط الدخل الشهري الحالي	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 150 دولار	32	20.6
من 150 إلى أقل من 250 دولار	41	26.5
من 250 إلى أقل من 350 دولار	49	31.6
350 دولار فأكثر	33	21.3
المجموع	***155**	**100.0**

* هناك مشاريع متوقفة ليس لها دخل حالي من المشروع أو لم يتم الإجابة على السؤال لذلك لم يتم احتسابها.

5.3.8 توزيع عينة الدراسة حسب قيمة المنحة التي تلقتها الأسرة

تبين من خلال التحليل الإحصائي أن قيمة المنحة التي تتلقاها الأسرة يتراوح بين 4000$ و6000$ بمتوسط حسابي 5000$. حيث أن غالباً حجم المنحة المحدد لكل أسرة في برنامج ديب هو 5000$ وينقص أو يزيد قليلاً حسب طبيعة كل مشروع.

5.3.9 توزيع عينة الدراسة حسب قيام المستفيد بأخذ قرض أو دين بعد المشروع لتطويره

تبين أن ما نسبته 81.4% لم تقم بأخذ قرض أو دين بعد تنفيذ المشروع إما بسبب اعتمادها على المدخرات ودخل المشروع، رفضها لمبدأ الدَين، عدم معرفتها بوجود مؤسسات اقراض إسلامي، أو أنها

لم تصل بعد إلى حالة الاستقرار الاقتصادي للتوجه إلى مؤسسات الاقراض. كما أن 15% قامت بأخذ دين من صديق أو قريب لتطوير مشروعها، يلي ذلك 3.6% قامت بأخذ قرض من مؤسسة اقراض. إلا أن أحداً من المستفيدين لم يأخذ قرضاً من البنك وذلك بسبب عدم اهتمام البنوك بمثل هذه المشاريع بالغة الصغر، وتعقيد معاملاتها واجراءاتها، وبسبب معاملاتها الربوية.

جدول رقم (5.13): توزيع عينة الدراسة حسب قيام المستفيد بأخذ قرض أو تمويل بعد المشروع

قيام المستفيد بأخذ قرض أو دين بعد المشروع	العدد	النسبة المئوية %
نعم، من صديق أو قريب	25	15
نعم، من مؤسسة إقراض	6	3.6
لا	136	81.4
المجموع	**167**	**100.0**

5.4 تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام الاختبارات غير المعلمية (اختبار الإشارة) وهو مناسب في حالة كان توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي.

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي 3 وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة (محايد) حسب مقياس ليكرت المستخدم.
الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي 3.

إذا كانت Sig > 0.05 (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3 (محايد)، أما إذا كانت Sig < 0.05 فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (محايد)، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد). وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) والعكس صحيح.

- **تحليل فقرات مجال "تحليل موارد الأسرة"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.14).

جدول رقم (5.14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "تحليل موارد الأسرة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول كافة جوانب الأسرة المعيشية.	4.49	89.82	12.85	*0.000	4
.2	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول أفراد الأسرة وخبراتهم السابقة.	4.37	87.31	12.85	*0.000	5
.3	يركز برنامج ديب على أفراد الأسرة القادرين على العمل.	4.56	91.20	12.81	*0.000	3
.4	يركز برنامج ديب على المهن التي يمتلك فيها أفراد الأسرة خبرة مناسبة.	4.57	91.38	12.77	*0.000	2
.5	يستخدم برنامج ديب معلومات الأسرة ووجهة نظرها في تحديد المشروع.	4.63	92.57	12.81	*0.000	1
.6	يمنح برنامج ديب الأسرة ما يكفي من الوقت لمناقشة احتياجاتها وأولوياتها.	4.19	83.71	12.17	*0.000	7
.7	يقوم برنامج ديب بتحديد المخاطر التي تؤثر على الموارد المتاحة للأسرة.	3.47	69.34	5.06	*0.000	8
.8	يتم زيارة منزل الأسرة لجمع المعلومات ومناقشة المشروع المناسب.	4.28	85.63	12.81	*0.000	6
	جميع فقرات المجال معاً	**4.32**	**86.37**	**12.85**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول رقم (5.14) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "يستخدم برنامج ديب معلومات الأسرة ووجهة نظرها في تحديد المشروع" يساوي 4.63 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي92.57%، قيمة اختبار الإشارة 12.81 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة السابعة "يقوم برنامج ديب بتحديد المخاطر التي تؤثر على الموارد المتاحة للأسرة" يساوي 3.47 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.34%، قيمة اختبار الإشارة 5.06، وأن

القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.32، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 86.37%، قيمة اختبار الإشارة 12.85، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**تحليل موارد الأسرة**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال.

– هذا الارتفاع في درجة الاستجابة للمجال الأول يتفق مع المنهجية المتبعة في برنامج ديب والتي تركز على الأسر المستهدفة من خلال تحليل مواردها وقدراتها قبل بدء العمل معها بما يفضي إلى تحديد الأسر التي ستستفيد من البرنامج وتصميم تدخلات تناسب قدرات هذه الأسر، حيث كان معدل الاستجابة للفقرة الخامسة "يستخدم برنامج ديب معلومات الأسرة ووجهة نظرها في تحديد المشروع" 92.57%، مع التركيز على المورد البشري القادر على العمل وإدارة المشروع، وعدم التركيز على استهداف فئة محددة في الأسرة كالمرأة فقط، حيث وافق 91.2% من عينة الدراسة أن برنامج ديب يركز على أفراد الأسرة القادرين على العمل. كما يأخذ برنامج ديب بعين الاعتبار المحددات والمخاطر التي تقيد الأسر وتؤثر على سبل عيشهم، وإن كان أقل درجة موافقة في هذا المجال (69.34%) مما يعني ضرورة اهتمام البرنامج أكثر بهذا الجانب. كما أن زيارة منزل الأسرة لجمع المعلومات لها أهمية كبيرة في برنامج ديب من حيث زيادة العلاقة مع المستفيد والتعرف على الأسرة أكثر، وكسر الحاجز النفسي بينه وبين المؤسسة حيث أن من سياسة برنامج ديب متابعة الأسرة والمشروع مدة 18 شهراً بعد تسلم المستفيد لمشروعه وبالتالي فهي علاقة مستمرة وتتطلب وجود نوع من الثقة والود بين الطرفين.

– واتفقت هذه النتائج مع دراسة القواسمة (2010) والتي استنتجت أن حاضنات الأعمال تقوم بالتركيز على الموارد البشرية ومحاولة تنميتها، ودراسة Hashemi و Montesquiou (2011) التي تبني برنامجها التنموي على الاستهداف الجيد للأسر الفقيرة جداً وتركز على المورد البشري القادر على إدارة مشروع يدر دخلاً، كما أن دراسة كل من غالب (2010)، سمير والمهدي (2005)، Widjaja (2009)، ودراسة Davis (2005) أكدت على الاهتمام بالأصول البشرية وبنائها، ودراسة Franklin (2010) التي شددت على ضرورة الاهتمام بكل تفاصيل المستفيد قبل إعطائه المنحة تجنباً للفشل.

- **تحليل فقرات مجال "إشراك الأسر في المشروع"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (5.15).

جدول رقم (5.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "إشراك الأسر في المشروع"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تقوم الأسرة المستفيدة باقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها.	4.77	95.45	12.69	*0.000	1
.2	يتم اقتراح فكرة المشروع بناء على نقاش بين المستفيد والمؤسسة.	4.13	82.63	11.97	*0.000	4
.3	فكرة المشروع كانت موجودة لدى الأسرة قبل المنحة ولكن لم يتم تنفيذها.	4.01	80.24	8.20	*0.000	5
.4	يتم اشراك المستفيد في إعداد خطة العمل للمشروع المقترح.	4.19	83.71	12.23	*0.000	3
.5	يتم اشراك المستفيد في وضع قائمة باحتياجات المشروع.	3.97	79.40	9.44	*0.000	6
.6	يستلم المستفيد نفس احتياجات المشروع التي طلبها بنفس المواصفات.	3.69	73.86	7.24	*0.000	7
.7	يعتبر إشراك الأسرة في مختلف جوانب المشروع من أهم أسباب نجاحه.	4.55	91.02	12.03	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	**4.19**	**83.77**	**12.81**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تقوم الأسرة المستفيدة باقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها" يساوي 4.77 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 95.45%، قيمة اختبار الإشارة 12.69، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة. وترى الباحثة أن الاستجابة العالية للفقرة ترجع إلى المنهجية المتبعة في برنامج ديب حيث تدع المجال للأسرة المستفيدة لمناقشة وتحديد أفضل السبل لإحراز تقدم نحو تحقيق قدر أكبر من الاستقلال

الاقتصادي، واقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها والتي ترى أنها باستطاعتها إدارته والنجاح به.

- كما أنه يتم اشراك المستفيدين في إعداد خطة العمل للمشروع حيث اجتهدوا على أن تكون تقديراتهم منطقية وواقعية قدر الإمكان، كما أن 83.71% من عينة الدراسة قاموا بتحديد الأصول والاحتياجات اللازمة لمشاريعهم بأنفسهم ومن واقع خبرتهم في مجال المشروع. كما أن هناك نسبة عالية من المستفيدين (80.24%) كانت لديهم فكرة المشروع قبل المنحة ولكن لم يستطيعوا تنفيذها لأسباب أهمها عدم قدرتهم على الحصول على التمويل اللازم.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "يستلم المستفيد نفس احتياجات المشروع التي طلبها بنفس المواصفات" يساوي 3.69 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 73.86%، قيمة اختبار الإشارة 7.24، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة. ويُعزى الانخفاض في درجة الاستجابة لهذه الفقرة أن هناك بعض المواصفات لم تكن متوفرة في السوق بسبب الحصار، أو بسبب وجود خلل في أداء المؤسسات المنفذة من حيث عدم تحديد المواصفات المطلوبة بدقة وعدم الاهتمام بتسليم المستفيد المواصفات اللازمة.

- كما أن الإجراءت المالية المتبعة في برنامج الديب لاسيما توفير فاتورة رسمية صفرية مختومة من الضريبة للمشتريات التي تزيد قيمتها عن 1000$، دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاستثنائية السائدة في القطاع، قلصت الى حد كبير من مصادر التوريد التي بقيت حكراً على مجموعة من التجار الذين استجابوا لمتطلبات الإجراءات المالية من خصم مصدر وإعفاء ضريبي ومصدر السلعة وقانونيتها وهو ما أدى إلى رفع الأسعار والتحكم بنوعية وجودة احتياجات المشروع وبالتالي يجد المستفيد نفسه يقبل على مضض بتلك الاحتياجات التي لا تتوفر فيها الشروط والمواصفات المطلوبة سواء كان ذلك بسبب حرصه على الحصول على المنحة أو بسبب ضغط الوقت خصوصاً أن الاجراءات الادارية والمالية ما بين اختيار المستفيد والتوريد طويلة نسبياً. وقد ظهرت هذه المشكلة بشكل أكبر لدى أصحاب المشاريع الحيوانية كالأغنام حيث يفقد المستفيد جزء من القطيع بسبب الموت أو المرض أو فقدان العشار مما يؤثر سلباً على استمرارية مشروعه. وهو ما يجب أن يركز عليه برنامج ديب من ضرورة الاهتمام بتسليم المواصفات ذات الجودة ووجود جهة مختصة لمعاينة ما يتم استلامه، وعدم التشدد بالإجراءات المالية حيث أن الهدف الرئيس للبرنامج

هو مساعدة هؤلاء الأسر على تحقيق دخل ثابت والاستمرارية من خلال نجاحهم في المشاريع المُنفذة.

- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 4.19، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.77%، قيمة اختبار الإشارة 12.81، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**إشراك الأسر في المشروع**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال.

- وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة سلمان (2009) والتي أكدت على أهمية التخطيط المدروس المسبق للمشاريع واشراك المستفيد في اختيار المشروع المناسب وكتابة خطة العمل له لتمكينه من التعرف على كافة تفاصيل مشروعه بنفسه وتقييم نتائجه المتوقعة بناء على تقديراته الواقعية عند إعداد دراسة المشروع. كما أظهرت دراسة MicroGrants (2011) أن برنامجها يعطي المجال لكل مستفيد لاختيار التدخل المناسب له حسب احتياجه وهو ما يجعل البرنامج فعالاً، ودراسة Sample (2011) التي شددت على اشراك المستفيدين في كل جانب من جوانب برامج التنمية، ودراسة Franklin (2010) من حيث اشعار المستفيدين بملكيتهم للتدخلات الرامية إلى مساعدتهم واختيار التدخل المناسب لهم حسب رؤيتهم. كما أكدت دراسة الأمين (2009) على أهمية زيادة القدرة المؤسسية للمؤسسات التمويلية فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع من خلال استقطاب الكفاءات وتدريبهم على خدمة المستفيدين بفاعلية.

- **تحليل فقرات مجال "نوع المشروع"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (5.16).

جدول رقم (5.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "نوع المشروع"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	توفر المؤسسة أنواع معينة من المشاريع.	1.98	39.64	-11.25	*0.000	4
.2	تتناسب خبرة المستفيد العملية مع نوع المشروع المنفذ.	4.11	82.16	8.30	*0.000	1

.3	يوجد طلب كبير على المشروع المنفذ.	3.93	78.56	9.49	*0.000	2
.4	لا يوجد مشاريع مشابهة في مكان المشروع.	2.39	47.78	-6.05	*0.000	3
.5	لا تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد على المشروع أكثر من غيره من أنواع المشاريع الأخرى.	1.93	38.68	-10.20	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	**2.87**	**57.37**	**-1.89**	***0.029**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.16) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "تتناسب خبرة المستفيد العملية مع نوع المشروع المنفذ" يساوي 4.11 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 82.16%، قيمة اختبار الإشارة 8.30، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة. ويرجع ذلك إلى آلية عمل برنامج ديب المتمثلة في تحليل متكامل لواقع الأسر المستهدفة والحصول على معلومات وافية حول أفراد الأسرة ومهاراتهم وخبراتهم ومهنهم السابقة والتي تمكنهم من الاعتماد عليها في صياغة استراتيجيات معيشية ملائمة، وبذلك فإن المؤسسات توفر جميع أنواع المشاريع ولا تقتصر على قطاعات محددة كبعض مؤسسات التمويل الحكومية وغير الحكومية.

– كما كان معدل الاستجابة للفقرة الرابعة "لا يوجد مشاريع مشابهة في مكان المشروع" 47.78%؛ حيث أن المشاريع المنفذة تتميز بأنها تقليدية وتتكرر بشكل كبير، كما أن الأسر المستفيدة لا تستطيع دفع مصاريف إيجارات لأماكن مناسبة مما يضطرهم للقبول بأي مكان متوفر. لذلك فلابد على المؤسسات المنفذة ضرورة دراسة أماكن المشاريع واختيار المناسب منها من خلال الاهتمام أكثر بخطط العمل ومساهمة البرنامج في دفع جزء من مصاريف الإيجارات. كذلك الاهتمام بعدم تكرار المشاريع واختيار المشاريع بناء على حاجة السوق.

– المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة "لا تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد على المشروع أكثر من غيره من أنواع المشاريع الأخرى" يساوي 1.93 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 38.68%، قيمة اختبار الإشارة 10.20-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على هذه الفقرة. وتعزو الباحثة هذا الانخفاض في الاستجابة إلى الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي مر

بها قطاع غزة خاصة خلال العامين المنصرمين ولعل أهمها الحصار، ارتفاع الأسعار، أزمة انقطاع التيار الكهربائي، وتأخر رواتب الموظفين الحكوميين والتي أثرت بدرجات متفاوتة على أنواع المشاريع.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.87، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 57.37%، قيمة اختبار الإشارة 1.89-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.029 لذلك يعتبر مجال "**نوع المشروع**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على فقرات هذا المجال.

– وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة سلمان (2009) في أن معظم المبحوثين لديهم خبرة سابقة في مجال عملهم. بالإضافة إلى دراسة خفاجة (2012) والدماغ (2010) من حيث معوقات تطور قطاع المشاريع الصغيرة في قطاع غزة والمنافسة التي تتلقاها المشاريع الصناعية من المنتجات المستوردة. كما أوصت دراسة الشاعر (2006) بأهمية حماية منتجات المشاريع الصناعية من المنافسة الأجنبية. كما بيّن كل من Hashemi و Montesquiou (2011) و Matovu (2006) ضرورة خلق أسواق جديدة لمنتجات المشاريع بالغة الصغر. كما أكد كل من الفليت (2011) على أهمية تمويل أفكار ريادية جديدة، وعبد الله (2008) على ضرورة التركيز على المجال الإنتاجي للمشروعات الصغيرة في القطاعين الزراعي والصناعي لأهميتها في التنمية، والعمل على حل مشكلة تسويق منتجات المشروعات النسوية الصغيرة.

- **تحليل فقرات مجال "قيمة المنحة"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (5.17).

جدول رقم (5.17): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "قيمة المنحة"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتم استلام قيمة المنحة دفعة واحدة.	4.72	94.49	12.07	*0.000	1
.2	تكفي قيمة المنحة المقدمة لتوفير وشراء احتياجات المشروع.	3.13	62.51	2.56	*0.005	3
.3	يتم مساهمة الأسرة المستفيدة في شراء احتياجات المشروع.	2.65	52.93	-4.32	*0.000	5

.4	تتناسب قيمة المنحة مع رأس المال المطلوب للمشروع.	3.16	63.23	3.05	*0.001	2
.5	تتناسب قيمة المنحة مع غلاء الأسعار نتيجة الحصار.	3.08	61.68	1.74	*0.041	4
	جميع فقرات المجال معاً	**3.35**	**66.97**	**4.31**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.17) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتم استلام قيمة المنحة دفعة واحدة" يساوي 4.72 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 94.49%، قيمة اختبار الإشارة 12.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة. ويرجع معدل الاستجابة العالية للفقرة الأولى إلى أن برنامج ديب يُقدم كل تدخل للأسرة في صورة منحة لمرة واحدة بمتوسط 5000$ وهو ما يتناسب مع رأس المال المطلوب للمشاريع بالغة الصغر.

– إلا أن هناك معدل استجابة أقل (62.51%) فيما يتعلق بالفقرة الثانية "تكفي قيمة المنحة المقدمة لتوفير وشراء احتياجات المشروع"؛ وذلك يرجع إلى أن هناك بعض المشاريع خاصة الصناعية تتطلب رأس مال أكبر من قيمة المنحة، كما أنه وكما ذُكر سابقاً أن الاجراءت المالية لبرنامج ديب لا سيما الضريبة الصفرية شكلت عقبة حقيقية أمام الوصول إلى أفضل النتائج المطلوبة وخلق في كثير من الأحيان إشكاليات مع المستفيد الذي لا فهم من تلك الإجراءات سوى تقليصاً لحصته من المشروع، حيث وجود قلة من التجار الذين يستطيعون توفير متطلبات الإجراءات المالية أدى إلى ارتفاع تكاليف التدخلات نتيجة لرفع الأسعار من قبل التجار الذين يدركون حاجة المؤسسات للشراء عبر إجراءات مالية محددة، مما ساهم في اقتطاع جزء من المنحة المقدمة للأسرة الفقيرة ونقلها إلى التاجر، كما أن الجزء المعفى من قبل السلطة والذي يفترض أن يرفع حصة المستفيد يتحول إلى ربح إضافي للبائع.

– كذلك إن العديد من المشاريع تم تنفيذها أثناء غلاء الأسعار بسبب الحصار المفروض على القطاع وهو ما جعل معدل الاستجابة للفقرة الخامسة "تتناسب قيمة المنحة مع غلاء الأسعار نتيجة الحصار" منخفضاً (61.68%) والتي جعلت رأس مال المنحة يكون أقل بكثير من 5000$.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يتم مساهمة الأسرة المستفيدة في شراء احتياجات المشروع" يساوي 2.65 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 52.93%، قيمة اختبار الإشارة 4.32- وأن القيمة الاحتمالية

(Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على هذه الفقرة. ويرجع ذلك أن الأسر المستفيدة من برنامج ديب تعاني من الفقر المدقع ولا تملك المدخرات أو الموارد المالية لكي تساهم في شراء احتياجات المشروع.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.35، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع يساوي 66.97%، قيمة اختبار الإشارة 4.31 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**قيمة المنحة**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال.

– وقد أظهرت نتائج دراسة الزواهرة (2010) باثبات العلاقة بين حجم التمويل ونجاح المشاريع الصغيرة، كما أوصت كل من دراسة أحمد وعبد الكريم (2007) وDavis (2005) بأن يتم تحديد حجم التمويل بناء على رغبة واحتياجات الأسرة وضرورة دعم المشاريع الناجحة منها. كما أن دراسة الشاعر (2006) أوصت بضرورة توفير الدعم اللازم لتمويل المشاريع الصناعية. كما أن دراسة Krysher وKock (2010) أظهرت أهمية قيمة المنحة حسب طبيعة كل مشروع حيث تتراوح قيم المنح التي يقدمها برنامج شبكة المواطنين للشؤون الخارجية من 500$ إلى 75,000$.

- **تحليل فقرات مجال "المتابعة الدورية للمشروع"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (الحياد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (5.18).

جدول رقم (5.18): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "المتابعة الدورية للمشروع"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
.1	يقوم برنامج ديب بمتابعة المشروع بشكل دوري لملاحظة سير عمله.	2.13	42.63	-10.23	*0.000	5
.2	المتابعة الدورية للمشروع لها دور في نجاحه وتحقيق أهدافه.	3.87	77.49	9.19	*0.000	1
.3	يمتلك طاقم العمل الخبرة في حل المشكلات التي تواجه المشروع.	2.33	46.51	-9.35	*0.000	4

.4	يناقش طاقم العمل المشاكل التي تواجه المشروع وأسباب تراجع المبيعات.	1.88	37.60	−11.72	*0.000	6
.5	يقوم طاقم المؤسسة بوضع حلول للمشاكل في كل زيارة ميدانية للمشروع.	1.78	35.66	−12.14	*0.000	8
.6	يقوم المستفيد بتسجيل المبيعات بشكل يومي أثناء المشروع.	2.89	57.72	−2.56	*0.005	2
.7	يقوم طاقم المؤسسة بمراجعة التسجيل في كل زيارة ميدانية للمشروع.	1.84	36.77	−11.88	*0.000	7
.8	يستمر المستفيد بالتسجيل حتى بعد انتهاء فترة المتابعة	2.86	57.13	−2.72	*0.003	3
.9	تستمر مدة متابعة المشروع حسب المدة المحدد لها وهي 18 شهراً.	1.77	35.45	−11.61	*0.000	9
	جميع فقرات المجال معاً	**2.37**	**47.45**	**−12.69**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.18) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الثانية "المتابعة الدورية للمشروع لها دور في نجاحه وتحقيق أهدافه" يساوي 3.87 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.49%، قيمة اختبار الإشارة 9.19، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.

– المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "تستمر مدة متابعة المشروع حسب المدة المحدد لها وهي 18 شهراً" يساوي 1.77 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 35.45%، قيمة اختبار الإشارة 11.61-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على هذه الفقرة.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 2.37، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 47.45%، قيمة اختبار الإشارة 12.69-، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**المتابعة الدورية للمشروع**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما

يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على فقرات هذا المجال.

– وبناء على هذه النتائج الإحصائية فإن نسبة كبيرة من المستفيدين (77.49%) قد أكدوا على أهمية المتابعة الدورية لمشاريعهم ودورها في استمراريتها، ويلاحظ أن هناك عدم اهتمام كبير من المؤسسات لمتابعة تلك المشاريع المنفذة ومناقشة المشاكل التي تواجه المستفيدين ومحاولة مساعدتهم على حلها على الرغم من أن برنامج ديب يشترط متابعة تلك المشاريع ولمدة تستمر حتى 18 شهراً، حيث كان معدل الاستجابة للفقرة الرابعة "يناقش طاقم العمل المشاكل التي تواجه المشروع وأسباب تراجع المبيعات" 37.6%، وذلك يعني ضرورة التزام المؤسسات المنفذة بالمتابعة الدورية للمشاريع حسب المدة المتفق عليها، والعمل على تقديم النصائح والمشروة خاصة لأولئك الذين لا يملكون الخبرة الكافية بعد لإدارة مشاريعهم.

– كما كان معدل الاستجابة للفقرة الثالثة "يمتلك طاقم العمل الخبرة في حل المشكلات التي تواجه المشروع" والفقرة الخامسة "يقوم طاقم المؤسسة بوضع حلول للمشاكل في كل زيارة ميدانية للمشروع" منخفضاً، مما يستوجب زيادة الاهتمام بتدريب طواقم العمل مما يؤهلهم لتقديم أفضل الخبرات والحلول للمستفيدين. كما أن هناك نسبة جيدة من المستفيدين تهتم بتسجيل مبيعاتها وإيراداتها بشكل يومي (57.13%)، إلا أن المتابعة الدورية سيكون لها دور فعال بزيادة اهتمام المستفيدين بتسجيل مبيعاتهم وإيرادتهم.

– وقد أكدت كل من دراسة الزواهرة (2010) على العلاقة بين نجاح المشاريع الصغيرة والمتابعة الدورية لها، ودراسة القواسمة (2010) حيث اتفق مجتمع الدراسة على أن تقديم الدعم الاستشاري ولو لفترة زمنية محدودة يعمل على تطوير المشاريع، وأن عدم توافر الخبرات الضرورية لدى الموظفين كان سبباً في تدني مستوى تقديم الخدمات الاستشارية بعد المشروع. وهو ما أكدت عليه دراسة الأمين (2009) من تطوير العاملين في المؤسسات التمويلية واعطائهم دورات تدريبية كفيلة بمساعدة المستفيدين. وأظهرت نتائج دراسة خميس (2006) عدم رضا المقترضين عن الدعم الفني والاداري الذي تقدمه لهم مؤسسات التمويل، وأن التمويل لهذه المشروعات الصغيرة وحده لا يكفي، بل يجب أن يرتبط بخدمات أخرى مثل التدريب وتقديم الاستشارات. كما بينت دراسة Sample (2011) أهمية متابعة مدى تقدم مشاريع المستفيدين الفقراء ونجاحهم في تحقيق استقلاليتهم الاقتصادية. وأوضحت دراسة MicroGrants (2011)، ودراسة Hashemi وRosenberg (2006) أهمية المتابعة المستمرة للمستفيدين وتقديم الاستشارات لهم وضرورة توفر سجلات ودفاتر محاسبية في تمكين المستفيدين اقتصادياً وتنمية مهاراتهم الإدارية ونجاح المشاريع.

- **تحليل فقرات مجال "التدريب"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (5.19).

جدول رقم (5.19): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (.Sig) لكل فقرة من فقرات مجال "التدريب"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	تلقى أحد أفراد الأسرة تدريباً قبل استلام المشروع.	4.57	91.38	12.69	*0.000	1
.2	الشخص الذي تلقى التدريب هو مدير المشروع الحالي.	4.34	86.71	11.51	*0.000	2
.3	يقوم الشخص الذي تلقى التدريب بتدريب أفراد الأسرة العاملين بالمشروع.	2.84	56.77	-2.45	*0.007	9
.4	يضيف التدريب للمستفيد خبرات جديدة.	3.86	77.11	10.01	*0.000	5
.5	يطور التدريب من مهارات المستفيد.	3.82	76.41	9.81	*0.000	6
.6	التدريب قريب من الواقع العملي.	4.13	82.51	11.07	*0.000	3
.7	تكفي مدة التدريب للحصول على الخبرات والمهارات المطلوبة.	3.60	72.05	7.86	*0.000	8
.8	يمتلك المدربون الخبرة والقدرة على شرح وتوصيل المعلومات.	3.92	78.30	11.24	*0.000	4
.9	لا يشعر المستفيد أنه بحاجة إلى مزيد من التدريب.	3.68	73.53	8.14	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	**3.86**	**77.21**	**11.10**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.19) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "تلقى أحد أفراد الأسرة تدريباً قبل استلام المشروع" يساوي 4.57 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 91.38%، قيمة اختبار الإشارة 12.69 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة. وتعزو الباحثة الاستجابة العالية للفقرة إلى منهجية عمل برنامج ديب الممول من البرنامج الياباني في أن أحد أفراد الأسر المستهدفة قد تلقى تدريباً قبل استلامه المشروع، وجدير بالذكر أن المستفيدين جميعهم خضعوا لنفس البرنامج التدريبي.

– كما أكد المستفيدون أن التدريب كان قريباً من الواقع العملي بنسبة 82.5%، وأنه أضاف لهم خبرات جديدة (77.11%) أو طور من مهاراهم (76.41%). كما أظهرت ما نسبته 72% أن مدة التدريب كانت كافية للحصول على الخبرة اللازمة، ونسبة 73.53% أنهم ليسوا بحاجة إلى التدريب نظراً لاكتفائهم بالتدريب الذي تلقوه، أو أن طبيعة مشاريعهم لا تتطلب تلك الخبرة الكبيرة مثل المشاريع الحيوانية، أو أنهم يمتلكون الخبرة الكافية لذلك. إلا أن ما نسبته 26% من عينة الدراسة ما زالت ترى أنها بحاجة إلى مزيد من التدريب وتطوير مهاراتها الإدارية فهي تفتقد إلى الخبرة والمعرفة الكافية وتحتاج إلى فترات تدريبية أطول ومتابعة مستمرة. وذلك يعني ضرورة تبني أنماط مختلفة من التدريب حسب نوع المشروع ومراعاة درجة الخبرة المتوفرة لدى المستفيدين.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يقوم الشخص الذي تلقى التدريب بتدريب أفراد الأسرة العاملين بالمشروع" يساوي 2.84 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 56.77%، قيمة اختبار الإشارة 2.45- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على هذه الفقرة.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.86، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 77.21%، قيمة اختبار الإشارة 11.10 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**التدريب**" دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال.

– وقد أكدت غالبية الدراسات السابقة مثل دراسة الفليت (2011)، دراسة الزواهرة (2010)، دراسة الشايب (2010)، دراسة غالب (2010)، دراسة الشاعر (2006)، دراسة الناقة (2004)، دراسة حسن (2005)، دراسة Sample (2011)، دراسة MicroGrants (2011)، ودراسة Hashemi وMontesauiou (2011)، دراسة Widjaja (2009)، ودراسة Matovu (2006) على أهمية تعليم المستفيدين كيفية إدارة مشاريعهم بكفاءة عالية، وتزويدهم بالمهارات الإدارية والتسويقية والمحاسبية. كما أوصت دراسة سلمان (2009) بالعمل على إقامة مراكز متخصصة بتقديم التدريب والخدمات والاستشارات الفنية لمساعدة المشاريع المتعثرة.

- **تحليل فقرات مجال "فاعلية برنامج ديب"**

تم استخدام اختبار الإشارة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (5.20).

جدول رقم (5.20): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "فاعلية برنامج ديب"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
.1	يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للأسرة.	4.35	87.07	9.24	*0.000	1
.2	تشعر الأسرة أن دخلها ازداد بعد المشروع.	3.70	74.01	7.08	*0.000	7
.3	يعتبر تأثير المشروع على الأسرة إيجابيا.	3.72	74.37	6.86	*0.000	6
.4	يؤدي دخل المشروع لتحسين إنفاق الأسرة على الغذاء.	4.04	80.72	9.40	*0.000	3
.5	يؤدي دخل المشروع لتحسين إنفاق الأسرة على الملبس.	3.50	69.94	6.15	*0.000	10
.6	يؤدي دخل المشروع لتحسين إنفاق الأسرة على التحاق أفراد الأسرة بالتعليم.	3.51	70.18	5.51	*0.000	8
.7	يؤدي دخل المشروع لتحسين إنفاق الأسرة على الصحة.	3.03	60.60	0.17	0.431	13
.8	يؤدي دخل المشروع لتحسين إنفاق الأسرة على السكن.	2.54	50.90	-6.96	*0.000	15
.9	يؤدي دخل المشروع لتحسين وضع الأسرة النفسي.	3.99	79.76	8.26	*0.000	5
.10	زاد عدد العاملين في الأسرة بعد المشروع.	4.11	82.28	10.99	*0.000	2
.11	تقوم الأسرة بتسديد التزامات مالية سابقة مثل الديون بعد المشروع.	3.08	61.56	2.69	*0.004	12
.12	تقوم الأسرة بالادخار بعد المشروع.	1.93	38.56	-8.77	*0.000	17
.13	تستطيع الأسرة استخدام مدخراتها لتطوير مشروعها الحالي.	1.90	37.96	-8.93	*0.000	18
.14	تشعر الأسرة بأنها أكثر استقلالية بعد المشروع.	3.50	70.06	5.28	*0.000	9
.15	تعتقد الأسرة أنها تستطيع دعم نفسها من دخلها الحالي.	3.39	67.78	4.29	*0.000	11
.16	ترى الأسرة أنها تستطيع الاستغناء عن المساعدات الاغاثية بعد المشروع.	2.44	48.74	-4.78	*0.000	16
.17	قامت الأسرة بتطوير المشروع الحالي.	2.84	56.75	-2.22	*0.013	14
.18	يوجد لدى المستفيد نية لتطوير المشروع الحالي مستقبلاً.	4.03	80.60	9.38	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	**3.31**	**66.20**	**4.86**	***0.000**	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

من جدول (5.20) يمكن استخلاص ما يلي:

– المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للأسرة" يساوي 4.35 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 87.07%، قيمة اختبار الإشارة 9.24 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة. حيث أن غالبية هذه الأسر أفرادها عاطلون عن العمل وكانت تعتمد بشكل كامل في دخلها قبل المشروع على المساعدات الإغاثية.

– كما أن نسبة 74.01% من الأسر المبحوثة شعرت بأن دخلها ازداد بعد المشروع، ونسبة 61.56% تقوم بتسديد ديون متراكمة عليها. ساعد المشروع الأسر على تحسين انفاقها على إحتياجاتها الأساسية وقد جاء الانفاق على الغذاء في المرتبة الأولى في سلسلة أولويات الإنفاق يليها التعليم، وأخيراً كان التحسن في الانفاق على السكن في آخر سلم اهتمامات أصحاب المشاريع في تحسين وضعهم المعيشي. كما أيد 82.28% من عينة الدراسة أن عدد العاملين في الأسرة ازداد بعد المشروع، وقد شعر 70.06% باستقلالية أكبر من قبل.

– المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة عشر "تستطيع الأسرة استخدام مدخراتها لتطوير مشروعها الحالي" يساوي 1.90 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 37.96%، قيمة اختبار الإشارة 8.93- وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة على هذه الفقرة. ويعود ذلك إلى أن هذه الأسر لم تصل بعد إلى مرحلة الاستقرار الاقتصادي نظراً لقصر العمر الزمني لهذه المشاريع، حيث أن الأسر المستفيدة تحتاج إلى كثير من الأحيان إلى الاستمرار في إعادة استثمار أجزاء من دخل المشروع في رفع رأس المال بشراء أصول إنتاجية أو سلع تمكنها من توسيع نشاطها حتى يتمكن المشروع من الاستقرار. كما أن هذه الأسر تتميز بكبر حجمها وزيادة متطلباتها وهي ما زالت تعاني من الديون المتراكمة، كما أن الظروف الاقتصادية السيئة قد أثرت بشكل سلبي على دخل أغلب المشاريع.

– إلا أن ما نسبته 56.75% من أصحاب هذه المشاريع استطاعوا تطوير مشاريعهم حيث قام 37.96% باستخدام مدخراتهم لتطوير مشروعهم الحالي، كما يتضح من جدول (5.12) أن 15% من عينة الدراسة قاموا بتطوير المشروع عبر الديون من الأصدقاء أو الأقارب، و3.6% من العينة عبر التوجه لمؤسسات الإقراض. كما يوجد نية لدى 80.6% من المبحوثين لتطوير مشاريعهم في المستقبل

عبر المدخرات (37.37%)، ديون من أصدقاء أو أقارب (11.6%)، شريك (1.8%)، أو التوجه إلى مؤسسات الإقراض (49.2%) في حال كانت القروض إسلامية والشروط المطلوبة مناسبة.

– كما أن نسبة 48.74% من الأسر المستفيدة ترى أنها لا تستطيع الاستغناء عن المساعدات الإغاثية بعد المشروع؛ حيث أن قصر العمر الزمني للمشاريع لم يؤهلها بعد للاعتماد على نفسها بشكل كامل. كما أن هذه الأسر والكثير غيرها، وبسبب الظروف الصعبة التي مر بها المجتمع الفلسطيني، قد اعتادت على المعونات الإغاثية والإنسانية كاستراتيجية معيشية ولسنوات طويلة، لذلك فهي تفتقد لمفهوم التنمية والاعتماد على الذات لتأمين دخل ثابت لدعم نفسها. فهي اعتادت على المساعدات والتي تعتبرها حق من حقوقها، ولعل بعض الأسر التي استفادت اعتبرت المنحة المقدمة نوع من المساعدات الإغاثية أيضاً.

– بشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.31، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 66.20%، قيمة اختبار الإشارة 4.86 وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "**فاعلية برنامج ديب**" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة (المحايد) وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة على فقرات هذا المجال.

– وهو ما أكدت عليه معظم الدراسات السابقة مثل دراسة الفليت (2011)، دراسة الشايب (2010)، دراسة غالب (2010)، دراسة الزيادات (2008)، دراسة الناقة (2004) على أن المشاريع الصغيرة تعتبر الدخل الرئيسي للأسرة كما أنها تلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل للأسر الفقيرة وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي زيادة مستوى الانفاق، وقدرتهم على تحقيق الاستقلالية الاقتصادية في الظروف الاقتصادية والسياسية المستقرة. كما اتفقت النتائج مع دراسة سلمان (2009) أن متوسط الدخل يتناسب عكسياً مع الصعوبات المتعلقة بالوضع الاقتصادي العام. كما أظهرت دراسة القواسمة (2010) أن من دوافع دعم المشاريع الصغيرة يكمن في أنها تلعب دوراً في التقليل من نسبة البطالة. كما اتفقت مع نتائج دراسة سلمان (2009) أن المشروعات الصغيرة قادرة على توفير فرص عمل، وأن جميع أصحاب المشاريع في العينة قد ارتفع متوسط دخلهم بعد المشروع.

5.5 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات تم استخدام الاختبارات اللامعلمية (اختبار سبيرمان واختبار كروسكال ولاس) وهو مناسب في حالة كان توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي. كما تم استخدام اختبار الانحدار المتعدد

لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع. ولإجراء اختبار الفرضيات حول العلاقة بين متغيرين من متغيرات الدراسة، يتم اختبار الفرضية الإحصائية التالية:

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.
الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

إذا كانت Sig.(P-value) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة ، أما إذا كانت Sig.(P-value) أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرين من متغيرات الدراسة.

5.5.1 الفرضية الرئيسة الأولى

يُساهم برنامج التمكين الاقتصادي عبر المنح الصغيرة (ديب) بفاعلية في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة في قطاع غزة.

وينشق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تحليل موارد الأسرة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.**

يوضح جدول (5.21) أن معامل الارتباط يساوي 0.257، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة α= 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحليل موارد الأسرة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية التركيز على الموارد المتاحة للأسرة بمختلف أشكالها سواء البشرية أو الطبيعية أو المادية (الفيزيائية) أو الاجتماعية أو المالية، مع الاهتمام بالدرجة الأولى برأس المال البشري والأسر التي يتوفر لديها أفراد في سن العمل وقادرين على العمل. هذه الموارد هي الأساس الذي يمكن البناء عليها في تطوير سبل عيش الأسرة وتحسين حياتها، بالإضافة إلى كافة العوامل والصدمات التي من الممكن أن يمر بها الأفراد والعائلات كالصدمات الصحية والأزمات والتي تؤثر على وتقوض قاعدة الموارد المتاحة للفقراء وعلى سبل عيشهم واختيارهم لها والتي لا يتحكم بها الناس أنفسهم.

جدول رقم (5.21): معامل الارتباط بين تحليل موارد الأسرة وفاعلية برنامج ديب

الفرض	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تحليل موارد الأسرة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة فقراً مدقعاً.	0.257	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إشراك الأسرة في المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.**

يبين جدول (5.22) أن معامل الارتباط يساوي 0.501، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إشراك الأسرة في المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى فاعلية إشراك هذه الأسر في وضع إستراتيجيات سبل عيشها بناء على محفظة مواردها وخبراتها، ووجهة نظر الأسر في كيفية تحسين وضعها وإمكانيات المؤسسة في التدخل. كما أن اشراك الأسر في تحديد المشاريع الاقتصادية الملائمة ذات الصلة بمصالحهم وقدراتهم يزيد من ملكيتهم للمشروع والتزامهم بنجاحه. بالإضافة إلى ضرورة إشراكهم في إعداد خطة العمل للمشروع المطلوب وبذل جهد في دراسة جوانبه المتعددة مما يشعرهم بملكيتهم وأن المشروع ليس مجرد مساعدة لهم وإنما مصدر دخل رئيسي يجب المحافظة عليه والاهتمام به وباستمراريته. كما أن المستفيد هو أدرى الأشخاص بما يحتاجه مشروعه نظراً لوجود الخبرة لديه، بالإضافة إلى ضرورة تسليم المستفيد المواصفات المطلوبة لمشروعه دون نقصان أو خلل في جودتها والتي تضمن استمرارية مشروعه.

جدول رقم (5.22): معامل الارتباط بين إشراك الأسرة في المشروع وفاعلية برنامج ديب

الفرض	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين إشراك الأسرة في المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.	0.501	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين نوع المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.**

يبين جدول (5.23) أن معامل الارتباط يساوي 0.352، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وذلك يدلل على أهمية عدم تركيز البرنامج على قطاع محدد بذاته واهمال القطاعات الأخرى والتي يملك فيها المستفيد خبرة مناسبة تمكنه من النجاح في مشروعه. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية لقطاع غزة تلعب دوراً رئيسياً في نجاح المشاريع واستمراريتها، ولعلها تؤثر بدرجات متفاوتة حسب نوع كل مشروع. كما أن كثرة المشاريع المتشابهة تجعل من نجاحها وقدرتها على توليد دخل أفضل المنافسة أصعب من المشاريع الريادية. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة الفليت (2011) حيث ضرورة تمويل أفكار ريادية جديدة في سبيل تنمية المشروعات اقتصادياً واجتماعياً.

جدول رقم (5.23): معامل الارتباط بين نوع المشروع وفاعلية برنامج ديب

الفرض	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين نوع المشروع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.	0.352	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين قيمة المنحة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.**

يبين جدول (5.24) أن معامل الارتباط يساوي 0.318، وأن القيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيمة المنحة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن رأس مال المشاريع بالغة الصغر عادة ما يكون صغيراً، ومبلغ المنحة كمتوسط 5000$ يعتبر مناسب لمثل نوعية هذه المشاريع في الظروف الطبيعية. إلا أن ربط قيمة المساعدات بالدولار الأمريكي والتذبذب السريع في قيمة الدولار ارتباطاً بالشيكل الإسرائيلي وانخفاض

قيمته أثرت على قيمة المنحة المقدمة. وكذلك تذبذب أسعار الصرف والتي تقود الى اشكاليات كثيرة خصوصاً أن زمن تحديد قيمة المنحة بالعادة يختلف عن زمن صرف المنحة ما يثير اشكالات إضافية ويؤدي إلى تخفيض قيمة المنحة في أحيان كثيرة، لذلك ترى الباحثة ضرورة تثبيت سعر صرف الدولار عند قيمة محددة.

كما أن غلاء الأسعار بسبب الحصار والتقيد بقائمة محددة من التجار قلص من الاحتياجات التي يتسلمها المستفيد للمشروع مما اضطر المستفيد إلى البدء بمشروع يفتقد إلى الكثير من احتياجاته أو اللجوء للديون لاستكمال رأس المال وبالتالي تراكم الديون على المستفيد. كما أن احتكار التجار للمناقصات وعدم متابعة المؤسسات أدى إلى تسليم المستفيد في بعض الأحيان جودة رديئة مما اضطره لبيعها بأسعار قليلة جداً. كذلك بعض المشاريع تتطلب رأس مال أكبر من المبلغ المخصص لكل مشروع خاصة الصناعية منها. وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة الزواهرة (2010) والتي أثبتت وجود علاقة بين حجم التمويل ونجاح المشروعات الصغيرة، كما أكدت دراسة Krysher & kock (2010) أن قيمة المنحة حسب نوع المشروع ساهمت في زيادة الدخل والأصول للأسر المستفيدة حيث تراوحت قيمة المنح المقدمة من 500$ إلى 75,000$.

جدول رقم (5.24): معامل الارتباط بين قيمة المنحة وفاعلية برنامج ديب

الفرض	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين قيمة المنحة وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.	0.318	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين المتابعة الدورية للمشاريع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.**

يبين جدول (5.25) أن معامل الارتباط يساوي 0.461، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتابعة الدورية للمشاريع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وذلك يدل على مدى أهمية متابعة مثل هذه المشاريع المنفذة بشكل دوري وخاصة في بداية تنفيذها وللأفراد الذين لا يمتلكون بعد الخبرة الكافية لإدارة مشاريعهم. هذه المتابعة ضرورية لملاحظة مدى

تقدم المستفيدين وحُسن إدارتهم لمشاريعهم، وتقديم الاستشارات اللازمة لاستمرارها، ومدى تأثير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أداء مشاريعهم حسب نوع المشروع ومحاولة وضع حلول للمشاكل التي يواجهونها.

وهو ما قامت بإثباته دراسة الزواهرة (2010) بأن هناك علاقة بين الخدمات الرقابية والاستشارية ما بعد التمويل وبين نجاح المشروعات الصغيرة، والقواسمة (2010) من أن تقديم الدعم الاداري والاستشاري يعمل على تطوير المشاريع. كما اتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة الدماغ (2010) من حيث وجود جهة ترعى وتتابع المشروع يُساهم بشكل كبير في نجاحه. كما أن نتائج دراسة القواسمة (2010) أظهرت أن تدني مستوى متابعة المستفيدين وتقديم الخدمات الاستشارية من قبل حاضنات الأعمال أثر بشكل سلبي على أداء المشاريع. كذلك أكدت عليه دراسة Sample (2011) من ضرورة متابعة مدى تقدم الفقراء عبر الزمن ونجاحهم في تخطي المشاكل والتقليص من حدة الفقر.

جدول رقم (5.25): معامل الارتباط بين المتابعة الدورية للمشاريع وفاعلية برنامج ديب

الفرض	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين المتابعة الدورية للمشاريع وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.	0.461	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

- **توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تدريب المستفيدين وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.**

يبين جدول (5.26) أن معامل الارتباط يساوي 0.501، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α وهذا يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تدريب المستفيدين وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة عند مستوى دلالة إحصائية (α =0.05).

وتعزو الباحثة ذلك إلى أهمية التدريب في اكساب مهارات ومعارف جديدة خاصة للذين يفتقرون الخبرة اللازمة لإدارة مشروع بالغ الصغر. هو ما أكدته دراسة الفليت (2011) من الأثر الإيجابي للتدريب على أداء المشروعات الصغيرة، ودراسة Widjaja (2009) من أن التدريب والتعليم يعطي الثقة للمستفيدين الفقراء ويزيد من قدرتهم على إدارة مشاريعهم بنجاح. كما أن دراسة كل من Hashemi & Montesquiou (2011) وParket (2002) أظهرت أن تدريب المشاركين

على المهارات الادارية ساهم في نجاح مشاريعهم وزيادة ثقتهم وزيادة الأصول التي يمتلكونها على المدى القريب.

جدول رقم (5.26): معامل الارتباط بين تدريب المستفيدين وفاعلية برنامج ديب

الفرض	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين تدريب المستفيدين وفاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.	0.501	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05= α.

5.5.2 الفرضية الرئيسة الثانية

تؤثر المتغيرات المستقلة (تحليل موارد الأسرة، إشراك الأسرة في المشروع، نوع المشروع، قيمة المنحة، المتابعة الدورية للمشروع، والتدريب) بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية على فاعلية برنامج ديب.

من نتائج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise يمكن استنتاج أن فاعلية برنامج ديب (المتغير التابع) يتأثر بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية بكل من المتغيرات المستقلة التالية:

- إشراك الأسرة في المشروع.
- نوع المشروع.
- قيمة المنحة.
- المتابعة الدورية للمشروع.
- التدريب.

وقد تم استبعاد المتغير المستقل "تحليل موارد الأسرة" وذلك بناء على نتيجة طريقة Stepwise. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن برنامج ديب يقوم بتحليل موارد الأسرة قبل الموافقة على العمل معها، وقد كانت ما نسبته 89.82% من إجابات المبحوثين موافقة على ذلك، حيث يتم تعبئة نموذج خاص لتحليل موارد الأسرة مع كل أسرة واستخلاص المعلومات منها عبر سؤالهم عن الموارد المتوفرة لديهم وخاصة المورد البشري ومدى توفر الخبرة والدافعية لديهم لبدء نشاط اقتصادي مدّر للدخل، وكيفية توظيف ذلك في بناء تدخلات سليمة.

يأتي بعد ذلك دور عدة عوامل لعبت دوراً مهماً في استمرارية هذه المشاريع وفاعليتها في التمكين الاقتصادي لتلك الأسر المحرومة لعل أهمها التدريب والذي يتم من خلاله كتابة خطة العمل حيث يتم

اشراك المستفيد في كل جانب من جوانبها بحيث تكون قريبة من الواقع بدرجة كبيرة، واشراك المستفيد بتحديد احتياجاته من المشروع وتسليمه المواصفات المطلوبة والتي ظهرت بشكل ملاحظ في المشاريع الحيوانية حيث تم تسليم المستفيدين أغنام ليست معشرة أو ذات جودة سيئة أو مريضة مما أدى إلى وفاتها بعد فترة قصيرة من تسلمها وبالتالي خسر المستفيد المشروع لسبب لا علاقة له به.

كما أن المتابعة الدورية للمشاريع وملاحظة مدى تقدمها وتطبيقها لما تم التدريب عليه يؤثر بشكل مباشر على فاعلية برنامج ديب. كذلك الظروف السياسية والاقتصادية التي مرّ بها قطاع غزة أثرت بشكل كبير على أداء المشاريع حيث أدت إلى توقف أو تعثر عدد من المشاريع خاصة فيما يتعلق بأزمة تأخر رواتب الموظفين الحكوميين وما تبعه من الشراء بالديون وبالتالي عدم وجود سيولة لدى المستفيد، ما أدى إلى تآكل رأس مال المشروع والتي ظهرت بشكل كبير لدى أصحاب المشاريع التجارية. كما أن أزمة انقطاع التيار الكهربائي وارتفاع تكلفة الوقود دفعت بالعديد من أصحاب المشاريع إلى فساد البضاعة المتوفرة لديهم كأصحاب مشاريع المجمدات والمثلجات، أو التوقف عن العمل لأيام عديدة مثل مشاريع التكتك وسيارات الأجرة.

معامل التحديد = 0.499، ومعامل التحديد المُعدَّل= 0.483، وهذا يعني أن 48.3% من التغير في فاعلية برنامج ديب (المتغير التابع) تم تفسيره من خلال العلاقة الخطية، والنسبة المتبقية 47.3% قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على فاعلية برنامج ديب.

قيمة الاختبار F= 32.02، $Sig. = 0.000$ وهذا يدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية برنامج ديب والمتغيرات المستقلة (التدريب، إشراك الأسرة في المشروع، المتابعة الدورية للمشروع، قيمة المنحة، نوع المشروع). الجدول التالي يمثل نتيجة تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار لكل من المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (5.27): تحليل الانحدار المتعدد لمعاملات الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار غير القياسية	الخطأ المعياري	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية Sig.
المقدار الثابت	-2.896	0.527	-5.499	0.000
التدريب	0.503	0.115	4.353	0.000
إشراك الأسرة في المشروع	0.440	0.140	3.145	0.002
المتابعة الدورية للمشروع	0.396	0.099	3.994	0.000
قيمة المنحة	0.234	0.079	2.972	0.003
نوع المشروع	0.244	0.096	2.546	0.012

فاعلية برنامج ديب = − 2.896 + 0.503 * التدريب + 0.440* إشراك الأسرة في المشروع + 0.396 * المتابعة الدورية للمشروع + 0.234 * قيمة المنحة + 0.244* نوع المشروع.

من خلال جدول (5.27) تبين أن المتغيرات المستقلة حسب أهميتها في تفسير "فاعلية برنامج ديب" حسب قيمة اختبار T كما يلي:

1. التدريب.
2. المتابعة الدورية للمشروع.
3. إشراك الأسرة في المشروع.
4. قيمة المنحة.
5. نوع المشروع.

5.5.3 الفرضية الرئيسة الثالثة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تُعزى إلى "عمر مدير المشروع، عدد سنوات الخبرة العملية، المستوى التعليمي لمدير المشروع، عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد، عدد الأطفال داخل الأسرة، نوع المشروع، العُمر الزمني للمشروع".

ويتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي:

- ❑ **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى عمر مدير المشروع.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.28) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال "قيمة المنحة"، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عمر مدير المشروع وذلك لصالح مدراء المشاريع الذين أعمارهم تتراوح من 40−49 عام. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المستفيدون عادة في هذه الفئة العمرية لديهم خبرة أكبر في مجال العمل ويختارون مشاريع ذات علاقة بخبرتهم السابقة والتي تشمل المشاريع الصناعية أو الزراعية والتي تتطلب حجم منحة أكبر من المبلغ المحدد في برنامج ديب.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معاً فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عمر مدير المشروع. وترى الباحثة أن عمر المستفيد لا يرتبط بإجراءات برنامج ديب أو التمكين الاقتصادي له طالما أن لديه الدافعية والاهتمام بالنجاح والاستمرار. كما أن الظروف السياسية والاقتصادية تؤثر على جميع الأفراد والأسر في قطاع غزة بمختلف أعمارهم ومستوياتهم.

جدول رقم (5.28): نتائج اختبار "كروسكال ولاس" – عمر مدير المشروع

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 30	30-39	40-49	أكبر من 50		
تحليل موارد الأسرة.	4.31	4.40	4.28	4.33	0.861	0.463
إشراك الأسر في المشروع.	4.21	4.25	4.12	4.25	1.272	0.286
نوع المشروع.	2.93	2.89	2.80	2.93	0.652	0.583
قيمة المنحة.	3.38	3.29	3.49	3.13	3.023	*0.031
المتابعة الدورية للمشروع.	2.40	2.25	2.38	2.43	0.762	0.517
التدريب.	3.89	3.81	3.82	3.94	0.567	0.638
فاعلية برنامج ديب.	3.52	3.43	3.19	3.28	1.276	0.284
جميع المجالات السابقة معا	**3.53**	**3.48**	**3.41**	**3.46**	**0.658**	**0.579**

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

- **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.29) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمجالات "إشراك الأسر في المشروع، نوع المشروع، المتابعة الدورية للمشروع، فاعلية برنامج ديب" والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية وذلك لصالح الذين لديهم خبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة.

وتعزو الباحثة ذلك أن المستفيدين أصحاب الخبرة عادة يختارون نوع المشروع ذو العلاقة بالخبرة التي يمتلكونها، ويعلمون جيداً ما يلزمهم من احتياجات للمشروع والمواصفات اللازمة، كما أنهم لا يحتاجون متابعة دورية لمشاريعهم بقدر المستفيدين الذين لا يمتلكون خبرة أو خبرتهم محدودة. لذلك هم غالباً

وفي الظروف المستقرة ولأنهم يمتلكون الخبرة والمعرفة الكافية يستطيعون إدارة مشاريعهم بشكل أفضل مما يضمن لهم النجاح والاستمرارية.

أما بالنسبة لباقي المجالات فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد سنوات الخبرة العملية. ذلك أن تحليل موارد الأسرة يتم لكل أسرة مرشحة للاستفادة بغض النظر عن عدد سنوات الخبرة المتوفرة لدى أبنائها، كما أن قيمة المنحة لا تتم على أساس عدد سنوات الخبرة لدى المستفيد بل على أساس نوع المشروع وما يحتاجه. كما أن البرنامج التدريبي واحد لجميع المستفيدين ولا يتم تصنيفه بناء على عدد سنوات الخبرة، وهو ما يجب تعديله بتبني أنماط مختلفة من التدريب بما يتناسب مع درجة الخبرة والمعرفة التي يمتلكها كل مستفيد.

جدول رقم (5.29): نتائج اختبار "كروسكال ولاس"- عدد سنوات الخبرة العملية

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	أقل من 5 سنوات	9-5	14-10	15 سنة فأكثر		
تحليل موارد الأسرة.	4.32	4.39	4.35	4.28	0.577	0.631
إشراك الأسر في المشروع.	4.18	4.29	4.48	4.19	3.810	*0.012
نوع المشروع.	2.83	3.06	3.21	3.29	8.605	*0.000
قيمة المنحة.	3.26	3.39	3.46	2.96	2.642	0.052
المتابعة الدورية للمشروع.	2.55	2.36	2.35	2.15	2.888	*0.038
التدريب.	3.96	3.89	4.10	3.82	1.902	0.133
فاعلية برنامج ديب.	3.31	3.45	3.84	3.05	3.989	*0.009
جميع المجالات السابقة معا	3.48	3.53	3.72	3.34	3.785	*0.012

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى المستوى التعليمي لمدير المشروع.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.30) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمجالات "إشراك الأسر في المشروع، نوع المشروع، التدريب، فاعلية برنامج ديب" والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق

ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المستوى التعليمي لمدير المشروع وذلك لصالح الذين حصلوا على شهادة الدبلوم فأكثر. ذلك أنه كلما زاد المستوى التعليمي للمستفيد تقل حاجته للتدريب وسيقوم باختيار مشروع يتناسب مع مستواه التعليمي، وسيكون أقدر على فهم الإجراءات وكتابة خطة العمل وتحديد احتياجات المشروع اللازمة. وقد كان من نتائج دراسة سلمان (2009) أن درجة التأهيل العلمي لعبت دوراً إيجابياً في نجاح المشاريع.

أما بالنسبة لباقي المجالات فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المستوى التعليمي لمدير المشروع. ذلك أن تحليل موارد الأسرة يتم لكل أسرة ويشمل جميع أفرادها ومهاراتهم والموارد المتاحة لهم بغض النظر عن المستوى التعليمي، كما أن قيمة المنحة تقريباً ثابتة لأغلب المشاريع بمتوسط 5000$ لكل مشروع. بالإضافة إلى تدني مستوى المتابعة الدورية للمشاريع من قِبل المؤسسات المنفذة لبرنامج ديب على الرغم من أهميتها وضرورتها في بداية عمر المشروع وخاصة لو كان المستوى التعليمي للمستفيد متدني وليس لديه خبرة كافية في المشروع فهو بحاجة إلى متابعة أكثر من غيره.

جدول رقم (5.30): نتائج اختبار "كروسكال ولاس"- المستوى التعليمي لمدير المشروع

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	ابتدائي فأقل	إعدادي	ثانوي	دبلوم فأكثر		
تحليل موارد الأسرة.	4.24	4.35	4.29	4.40	1.218	0.305
إشراك الأسر في المشروع.	4.06	4.12	4.31	4.34	3.953	*0.009
نوع المشروع.	2.71	2.75	3.02	3.20	5.746	*0.001
قيمة المنحة.	3.30	3.44	3.25	3.34	0.981	0.403
المتابعة الدورية للمشروع.	2.22	2.31	2.51	2.47	2.557	0.057
التدريب.	3.67	3.76	4.05	4.05	6.143	*0.001
فاعلية برنامج ديب.	2.85	3.30	3.49	3.56	4.255	*0.006
جميع المجالات السابقة معا	3.22	3.42	3.57	3.62	5.609	*0.001

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.31) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لمجال "إشراك الأسر في المشروع"، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد وذلك لصالح الأسر الذين عدد أفرادهم من 6 إلى 10 أشخاص.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معاً فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \geq 0.05$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد؛ نظراً لأن كل من تحليل موارد الأسرة، نوع المشروع، قيمة المنحة، المتابعة الدورية، والتدريب لا تتم على أساس عدد أفراد الأسرة.

جدول رقم (5.31): نتائج اختبار" كروسكال ولاس"- عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	5 أفراد فاقل	6-10 أفراد	أكثر من 10 أفراد		
تحليل موارد الأسرة.	4.33	4.31	4.36	0.227	0.797
إشراك الأسر في المشروع.	4.11	4.25	4.02	4.118	*0.018
نوع المشروع.	2.88	2.86	2.88	0.009	0.991
قيمة المنحة.	3.31	3.39	3.22	0.859	0.425
المتابعة الدورية للمشروع.	2.41	2.32	2.55	2.119	0.123
التدريب.	3.80	3.89	3.81	0.550	0.578
فاعلية برنامج ديب.	3.46	3.33	3.04	1.994	0.139
جميع المجالات السابقة معا	3.48	3.46	3.37	0.722	0.487

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.32) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ لمجال "فاعلية برنامج ديب" والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد الذين عمرهم أقل من 18 سنة وذلك لصالح الأسر الذين لديهم فرد واحد؛ ذلك أن عدد الأطفال داخل الأسرة يؤثر على قيمة الدخل اللازم لها، حيث أنه كلما ازداد عدد الأطفال تزداد متطلبات الأسرة ومصاريفها وبالتالي يؤثر على فاعلية برنامج ديب في تحقيق هدفه المتمثل في التمكين الاقتصادي للأسرة الفقيرة ومساعدتها على تأمين دخل كافي لتحسين معيشتها دون اللجوء إلى المساعدات الإغاثية.

أما بالنسبة لباقي المجالات فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد أقل من 18 سنة؛ حيث أن هذه المجالات هي اجراءات لبرنامج ديب تتم بغض النظر عن عدد الأطفال داخل الأسرة المستفيدة.

جدول رقم (5.32): نتائج اختبار "كروسكال ولاس"- عدد أفراد الأسرة أقل من 18 سنة

المجال	المتوسطات						قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	1	2	3	4	5	6-10 أفراد		
تحليل موارد الأسرة.	4.81	4.30	4.23	4.31	4.37	4.40	1.717	0.134
إشراك الأسر في المشروع.	4.64	4.27	4.02	4.24	4.18	4.14	2.051	0.074
نوع المشروع.	3.40	2.87	2.71	2.84	2.94	2.95	1.132	0.346
قيمة المنحة.	3.80	3.47	3.32	3.47	3.21	3.15	1.613	0.160
المتابعة الدورية للمشروع.	3.00	2.30	2.20	2.43	2.44	2.52	1.973	0.085
التدريب.	3.94	3.86	3.65	3.96	3.95	3.84	1.645	0.151
فاعلية برنامج ديب.	4.50	3.35	2.98	3.47	3.41	3.18	2.408	*0.039
جميع المجالات السابقة معا	4.11	3.47	3.25	3.53	3.51	3.43	3.087	*0.011

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

- **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى نوع المشروع.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.33) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \leq \alpha$ لمجال "تحليل موارد الأسرة"، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى نوع المشروع.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معاً فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى نوع المشروع وذلك لصالح الذين نوع مشروعهم صناعي.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن رأس المال المطلوب للمشاريع يختلف باختلاف نوعه، حيث أن المشاريع الصناعية تتطلب رأس مال أكبر من المشاريع التجارية أو الخدماتية والتي بدورها تختلف فيما بينها في رأس المال المطلوب. كما أن أصحاب المشاريع الصناعية أو الزراعية عادة سيختارون المشروع الذي يتلاءم مع خبرتهم وبالتالي لديهم القدرة على جمع المعلومات اللازمة لدراسة خطة العمل بشكل واقعي، كما لديهم المعرفة اللازمة لتحديد احتياجاتهم للمشروع والمواصفات الدقيقة. كما أنهم يمتلكون الخبرة لإدارة مثل هذه المشاريع وبالتالي لا يلزمهم متابعة دورية لمشاريعهم مثل أصحاب المشاريع التجارية أو الخدماتية والذين قد يكونوا لا يملكون الخبرة الكافية. كذلك أن العائد على رأس المال في المشاريع الصناعية على الرغم من طول دورة رأس المال فيها إنما هو الأعلى من غيره لدى باقي المشاريع، كما أن الطبيعة المؤقتة للمشاريع الزراعية تجعل عوائدها متأرجحة.

كما أن أصحاب المشاريع سواء الصناعية أو التجارية أو الخدماتية يدركون أهمية التدريب في زيادة وتحسين المهارات لإنجاح مشروعاتهم التي تواجه منافسة أكثر بكثير من المشاريع الزراعية من ناحية، ومن ناحية أخرى أن المشاريع الزراعية – لا سيما المشاريع الحيوانية– تتميز بالنمطية والروتين بطبيعتها، ومن هنا تأتي عدم الحاجة لدى أصحاب المشاريع لزيادة الكفاءة والتدريب وبشكل خاص في الأمور الفنية، إلا في حال الحاجة إلى نوع آخر من التدريب كالتدريب المالي أو الإداري. وهنا يأتي دور البرنامج في تبني أنماط مختلفة من التدريب بالوسائل والأدوات التي يرتئيها وتوجيهها بشكل متوازٍ باتجاه أنواع المشاريع كافة. كما أن المشاريع التجارية والخدماتية تواجه منافسة شديدة نظراً لأنها مشاريع مكررة وتتواجد بكثرة في نفس المكان، وكذلك ارتفاع نفقاتها الإدارية عموماً من إيجارات وأجور.

ويلاحظ الاختلاف في فاعلية برنامج ديب على المشاريع التجارية والصناعية والخدماتية من جهة والتدخلات الزراعية من الجهة الأخرى، حيث كان أثر التدخلات في القطاعات الأولى أفضل منه في القطاع الزراعي. من الممكن أن تعزى هذه النتائج إلى عدة عوامل بعضها إدارية والأخرى فنية. من الناحية الإدارية، فإن الدخل الناتج من المشاريع التجارية والخدماتية والصناعية واضح ومن الممكن تسجيله بشكل يومي مما يسهل عملية احتساب أرباح المشاريع وبالتالي دخل الأسر، بينما يتسم الدخل الزراعي بالموسمية مما يصعب عملية احتساب دخل المشروع نظراً لأن الاستثمار فيه يتم على مراحل ويحتوي على العديد من المدخلات التي يصعب على العديد من الأسر تسجيلها.

أما من الناحية الفنية، فتركزت تدخلات القطاع الزراعي بشكل رئيسي في تدخلات تنمية الثروة الحيوانية وبالتحديد تربية الأغنام. وقد عمد العديد من المستفيدين من البرنامج إلى الاستثمار في المشروع عن طريق الحفاظ على مواليد الأغنام لتوسيع مشاريعهم على الرغم من توفر إمكانية بيع الأغنام لتوفير الدخل والحفاظ على المشروع. كما اشتكى العديد منهم من سوء جودة الأغنام المستلمة مما أدى إلى وفاة أو مرض الكثير منها، كما أن ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية جعلت المشروع حملاً ثقيلاً على المستفيدين.

جدول رقم (5.33): نتائج اختبار "كروسكال ولاس"- نوع المشروع

المجال	المتوسطات				قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	تجاري	صناعي	زراعي	خدماتي		
تحليل موارد الأسرة.	4.31	4.40	4.26	4.34	0.557	0.644
إشراك الأسر في المشروع.	4.15	4.36	4.03	4.31	3.182	*0.026
نوع المشروع.	2.73	3.20	3.12	2.97	6.292	*0.000
قيمة المنحة.	3.47	3.27	2.78	3.38	7.345	*0.000
المتابعة الدورية للمشروع.	2.48	2.48	2.00	2.24	6.369	*0.000
التدريب.	3.89	4.04	3.57	3.86	3.131	*0.027
فاعلية برنامج ديب.	3.32	3.74	2.46	3.57	11.273	*0.000
جميع المجالات السابقة معا	3.47	3.67	3.06	3.54	9.453	*0.000

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α.

- **لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقرة تعزى إلى العُمر الزمني للمشروع.**

من النتائج الموضحة في جدول (5.34) يمكن استنتاج أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "كروسكال ولاس" أقل من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ للمجالين "قيمة المنحة، فاعلية برنامج ديب" والمجالات مجتمعة معاً، وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى العُمر الزمني للمشروع وذلك لصالح الذين عمر مشروعهم من 25 شهر إلى 28 شهر. حيث أنه كلما ازداد عمر المشروع كان هناك مجال لتوسيعه وزيادة رأس ماله –في الظروف الطبيعية– والوصول به إلى الاستقرار الاقتصادي وبالتالي تحقيق دخل أكبر للأسرة، فإذا كانت قيمة المنحة مناسبة لرأس المال المطلوب للمشروع، كلما تقلصت المدة اللازمة لكي يصل المشروع لحالة الاستقرار.

أما بالنسبة لباقي المجالات فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى العُمر الزمني للمشروع؛ نظراً لأن باقي المجالات هي إجراءات عمل برنامج ديب قبل استلام المستفيد لمشروعه.

جدول رقم (5.34): نتائج اختبار "كروسكال ولاس"– العُمر الزمني للمشروع

المجال	المتوسطات			قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
	12–3 شهر	24–13 شهر	28–25 شهر		
تحليل موارد الأسرة.	4.21	4.34	4.30	1.922	0.150
إشراك الأسر في المشروع.	4.07	4.21	4.43	2.483	0.087
نوع المشروع.	2.76	2.90	2.88	0.847	0.431
قيمة المنحة.	2.79	3.48	3.64	19.156	*0.000
المتابعة الدورية للمشروع.	2.30	2.38	2.53	0.559	0.573
التدريب.	3.74	3.88	4.16	1.895	0.154
فاعلية برنامج ديب.	2.89	3.42	3.14	5.561	*0.005
جميع المجالات السابقة معا	3.22	3.51	3.52	6.864	*0.001

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.

5.6 أهم المشاكل التي واجهت المشاريع

من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على المستفيدين يمكن تلخيص المشاكل والصعوبات التي واجهت المشاريع في النقاط التالية:

- التذبذب في سعر الدولار وربط قيمة المساعدات بالدولار الأمريكي كذلك الشراء بسعر أعلى من سعر السوق بكثير نتيجة احتكار قلة من التجار لعملية توريد مستلزمات المشاريع عبر العطاءات الرسمية كل ذلك أدى إلى تقليص قيمة المنحة المقدمة للمستفيد.
- الحصار وما رافقه من أزمات تمثلت في ارتفاع الأسعار، انقطاع التيار الكهربائي، أزمة السولار والبنزين، وعدم توفر مواد خام أو بضائع.
- كبر حجم الأسرة وخاصة الأطفال وكثرة متطلباتها مما أدى إلى تآكل رأس مال المشروع على احتياجات الأسرة الأساسية.
- المنافسة الشديدة بسبب كثرة المشاريع المشابهة في نفس المكان.
- قلة أو نفوق المدخلات في مشاريع الثروة الحيوانية بسبب رداءة جودتها، ارتفاع أسعار الأعلاف، توقيت انشاء المشروع، أو غلاء أسعارها بسبب الحصار.
- البيع بالدين نتيجة تأخر رواتب الموظفين الحكوميين مما قلل من توفر السيولة لدى المشروع.
- ضعف الخبرة والمعرفة.
- المنافسة مع المنتجات المستوردة وعدم القدرة على تسويق المنتجات.
- عدم استيفاء كل الأصول اللازمة للمشروع بسبب صغر قيمة المنحة وخاصة للمشاريع الصناعية، مما اضطر البعض للاستدانة وبالتالي تراكم الديون وتسديدها من دخل المشروع.
- صعوبات في دفع إيجار المحل وعدم القدرة على استئجار أماكن مناسبة تزيد من نجاح المشروع.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

- مقدمة.
- نتائج الدراسة.
- توصيات الدراسة.
- دراسات مقترحة.

6.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وكذلك التوصيات المقترحة في ضوء النتائج والتي قد تساعد في زيادة فاعلية برنامج التمكين الاقتصادي عبر المنح الصغيرة (ديب) من أجل حقيق الأهداف المرجوة لتمكين الأسر التي تعاني فقراً مدقعاً في قطاع غزة وتحسين مستوى معيشتها وعدم الاعتماد على المساعدات الإغاثية.

6.2 نتائج الدراسة

بعد تحليل فقرات وفرضيات الدراسة والتي تم الحصول عليها من أفراد مجتمع الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. كانت نسبة الأسر المستفيدة من برنامج ديب والتي تشمل على عدد أطفال يقع ما بين 6-10 أطفال 30.9%، كما يشهد المستوى التعليمي بين المستفيدين انخفاضاً حيث أن 44.3% من عينة الدراسة يحملون الشهادة الإعدادية فقط.

2. غالبية المشاريع التجارية نسبة كبيرة بلغت 58.1% من عينة الدراسة، يليها المشاريع الخدماتية بنسبة 21.6%، ثم المشاريع الزراعية بنسبة 12%، والمشاريع الصناعية بنسبة 8.4%.

3. احتل الأب النسبة الأكبر في إدارة المشروع والتي بلغت 64.7% من عينة الدراسة، أما الابن 16.8%، الأم 13.8%، والابنة 3.6%.

4. متوسط العاملين في المشروع يتراوح بين عامل وثلاثة عمال، وكانت نسبة وجود عامل في المشروع من أفراد الأسرة 35.5% ونسبة وجود عاملان 50.6%، كما بلغت نسبة 87.1% من عينة الدراسة والتي تشمل على عامل من خارج أفراد الأسرة.

5. تعتبر النسبة الكبرى من عينة الدراسة مشاريع قائمة -نفس المشروع- بنسبة 77.6%، بينما قام 3.6% من عينة الدراسة بتغيير المشروع إلى غيره، كما يعتبر 13.3% من المشاريع متعثرة أغلبها تجارية بنسبة 45.5%، و5.5% مشاريع متوقفة منها 55.6% مشاريع زراعية-حيوانية.

6. أغلب المشاريع يتراوح عمرها الزمني بين 13-24 شهر بنسبة 77.8% من عينة الدراسة.

7. بلغ متوسط الدخل الشهري المتأتي من المشروع 150–أقل من 250$ بنسبة 26.2% من عينة الدراسة، 250–أقل من 350$ بنسبة 31%، وكانت نسبة 21.7% قد بلغ متوسط دخلها الشهري من المشروع 350$ فأكثر.

8. غالبية عينة الدراسة أجابت أن برنامج ديب يقوم بجمع المعلومات حول أفراد الأسرة وخبراتهم السابقة بنسبة 87.31%. كما أن ما نسبته 91.37% أكدوا أن برنامج ديب يركز على المهن التي يمتلك فيها أفراد الأسرة خبرة مناسبة.

9. تقوم الأسرة المستفيدة باقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها بنسبة 95.45% من عينة الدراسة. كما أن نسبة 80.24% من عينة الدراسة كانت فكرة المشروع موجودة لديهم قبل المنحة ولكن لم يتم تنفيذها لأسباب أهمها نقص التمويل وعدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية.

10. هناك تأييد بأهمية إشراك الأسرة في مختلف جوانب المشروع وأنه أحد أسباب نجاحه وذلك بنسبة 91.02%. كما أيّد المستفيدين أن برنامج ديب يقوم بإشراكهم في خطة العمل (83.71%) ووضع قائمة باحتياجات المشروع (79.40%). غير أن هناك ما نسبته 26.14% بيّن أنه لم يستلم نفس الاحتياجات والمواصفات التي طلبها للمشروع.

11. تتناسب خبرة المستفيد العملية مع نوع المشروع المنفذ بنسبة 82.16%، كما كان نسبة 52.22% من المشاريع المنفذة يوجد لها مشاريع مشابهة في مكان المشروع، وأن نسبة 61.32% من المشاريع قد تأثرت سلباً بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية لقطاع غزة.

12. تبين من نتائج الدراسة أن 62.51% من عينة الدراسة ذكرت أن قيمة المنحة المقدمة تكفي لتوفير وشراء احتياجات المشروع، كما قام ما نسبته 52.93% من الأسر المستفيدة بالمساهمة في شراء احتياجات المشروع بالدين من الأهل والأصدقاء، وأظهر 61.68% أن قيمة المنحة تناسب مع غلاء الأسعار نتيجة الحصار.

13. أظهر 42.63% من عينة الدراسة أن هناك متابعة من برنامج ديب للمشاريع المنفذة بشكل دوري لملاحظة سير عملها وتقدمها.

14. يقدم برنامج ديب تدريباً للمستفيدين بنسبة 91.38% وذلك بسبب سياسة برنامج ديب الممول من الصندوق الياباني حيث أن كل مستفيد يتلقى تدريباً قبل استلامه للمنحة.

15. يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للأسرة بنسبة 87.07% من عينة الدراسة، وأن 74.01% من العينة حققت ارتفاعاً في دخلها بعد الحصول على المنحة، كما اعتبر 74.37%

من المبحوثين أن تأثير المشروع كان إيجابياً عليهم. وقد تحسن انفاق الأسر على حاجياتهم الأساسية حيث كان نسبة انفاق الأسر على الغذاء 80.72% يليها التعليم والملبس بنسبة 70.18%و 69.94% على التوالي.

16. وفيما يتعلق بتقليص معدلات البطالة بين أفراد الأسرة فقد ازداد عدد العاملين في الأسرة بعد المشروع بنسبة 82.28%، وتشعر 70.06% من الأسر أنها أكثر استقلالية بعد المشروع، وأن 67.78% من الأسر تستطيع دعم نفسها من دخلها الحالي.

17. رغم أن هذه المشاريع لم تتطور بعد بالشكل الكافي كي تستطيع الاستغناء عن المساعدات الإغاثية وذلك ما ذكره 48.74% من عينة الدراسة، إلا أن المجال لا زال مفتوحاً أمام هذه المشاريع للتطور، حيث أظهر ما نسبته 80.6% من عينة الدراسة أن لديهم نية لتطوير المشروع الحالي في المستقبل؛ حيث أن المشاريع المدرة للدخل تحتاج للوقت حتى تصل إلى حالة من الاستقرار تمكنها من السعي نحو الاستدامة.

18. أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية برنامج ديب في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة وكل من المتغيرات المستقلة (تحليل موارد الأسرة، إشراك الأسرة في المشروع، نوع المشروع، قيمة المنحة، المتابعة الدورية للمشروع، والتدريب).

19. تؤثر المتغيرات المستقلة (التدريب، المتابعة الدورية للمشروع، إشراك الأسرة في المشروع، قيمة المنحة، نوع المشروع) على الترتيب بصورة جوهرية وذات دلالة إحصائية على فاعلية برنامج ديب.

20. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى عمر مدير المشروع.

21. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة تعزى إلى المستوى التعليمي، عدد الأطفال، نوع المشروع، والعمر الزمني للمشروع.

22. كما أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز الصعوبات التي واجهت المستفيدين في مشروعاتهم تركزت في الظروف السياسية والاقتصادية السيئة التي مر بها قطاع غزة وخاصة انقطاع التيار الكهربائي، ارتفاع الأسعار، عدم القدرة على توفير المواد الخام، صعوبات في تسويق المنتجات، عدم معرفة العديد من المستفيدين بمؤسسات التمويل التي تقدم قروضاً إسلامية.

6.3 توصيات الدراسة

من خلال نتائج الدراسة، يمكن وضع بعض التوصيات التي ترى الباحثة أنها يمكن أن تساهم في تعزيز نقاط القوة الموجودة والمساهمة في علاج نقاط الضعف والقصور.

6.3.1 توصيات تتعلق ببرنامج ديب

- **تحليل موارد الأسرة:**

1. زيادة التركيز على المورد البشري لأنه عامل مهم جداً في إدارة المشروع الصغير واستمراره.
2. زيادة التركيز على المخاطر التي قد تؤثر بشكل سلبي على موارد الأسرة واستراتيجياتها المعيشية مستقبلاً، والعمل على تقليصها قدر المستطاع.

- **إشراك الأسر في المشروع:**

1. التخفيف من التشدد في الإجراءات المالية في كافة التدخلات لاسيما الفاتورة الصفرية والتي أدت إلى احتكار جزء من التجار لعملية توريد مستلزمات المشاريع، والعمل على توفير قاعدة بيانات لعدد كبير من التجار، وعدم ربط قيمة المنحة بسعر الدولار الأمريكي.
2. التزام الدقة في وضع المواصفات في عروض الأسعار حتى لا يتم تسليم المستفيد جودة سيئة، لذلك يُفضل وجود لجنة متخصصة في ذلك تستعين بأهل الخبرة الثقة. كما يجب أن يلعب المستفيد دور كبير في عملية تحديد الاحتياجات والمواصفات كاملة وأن يساعد في وضعها.
3. كما أن التسليم يجب أن يكون في وجود أشخاص ذو خبرة لمراجعة كل البنود ومواصفاتها كاملة وخاصة في حالة البنود الكثيرة كالبقالات والأدوات المنزلية، أو المشاريع الحيوانية كالأغنام.
4. زيادة إشراك الأسر في عمليات الشراء خاصة مشاريع الثروة الحيوانية حيث أنها تشكل أحد أهم مشاريع التنمية في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغت نسبة المشاريع الزراعية 21.6% من مجتمع الدراسة كاملاً وبلغت نسبة مشاريع الأغنام 16.5% من هذه النسبة. ويمكن ذلك من خلال الطلب من المستفيد البحث فردياً أو بمشاركة الباحث الميداني عن مصادر توريد محلية وإخضاع الأغنام للفحص الطبي الكامل وتوريد ما استجاب لشروط فحص الجودة، وشراء الأعلاف والأدوية والمتطلبات الأخرى في مشروع الأغنام حسب حاجة المشروع.
5. أن تتم عملية توريد مستلزمات المشروع على مراحل بحيث ترتبط كل مرحلة بشروط واعتبارات محددة يتم وضعها مسبقاً منها اهتمام المستفيد وجاهزيته وخبراته المتوفرة وسير العمل في المشروع خلال المرحلة السابقة، بحيث يزداد الدعم المالي كلما توفرت تلك الشروط بحيث يمكن أن يكون

التنفيذ على مرحلتين أو أكثر، وبالتالي ستشكل حافزاً قوياً لدفع المستفيد إلى إظهار أقصى درجات الإهتمام بالمشروع وإنجاحه.

- **نوع المشروع:**

1. العمل على حماية المنتجات الصناعية المحلية من المنتجات المنافسة، والعمل على تسويق المنتجات النسائية للداخل والخارج عبر إقامة المعارض والتشبيك مع مؤسسات وشركات معنية بالترويج لها.
2. كذلك العمل على تسويق المشاريع الصناعية من خلال توظيفها والاستفادة منها في تنفيذ مشاريع أخرى ضمن برنامج ديب، والتنسيق مع شركات ومؤسسات ذات علاقة لتنفيذ بعض الأعمال التي تقوم بها المشاريع الكبيرة.
3. تشجيع المشاريع الجماعية لزيادة رأس المال وتكامل الخبرات.
4. الابتعاد عن المشاريع التقليدية حيث أن كثرة التدخلات والمشاريع المنافِسة تقلل من فرص نجاحها، وخاصة أن ذلك أدى إلى تشبع أماكن كثيرة بتلك المشاريع الأمر الذي أدى إلى قلة الربح أو فشل المشاريع.
5. التركيز على المشاريع الصناعية والإنتاجية لما لها من قدرة على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية عبر استهداف أولئك الذين يتمتعون بالخبرة ذات العلاقة، أو تدريب المستفيدين مهنياً قبل استلامهم للمشروع.
6. التنسيق مع المؤسسات المتخصصة لإجراء دراسات تسويقية على أساس علمي ودوري لدراسة حاجة السوق ومواكبة تغييرات السوق والعرض والطلب والأماكن التي تحتاج إلى التركيز لتحديد طبيعة التدخلات الملائمة والتي ستكون داعمة لاقتصاد قطاع غزة وليست مجرد تكرار.

- **قيمة المنحة:**

1. عدم تحديد قيمة محددة لكل مشروع وأن تكون المنحة المقدمة تتناسب مع رأس المال المطلوب للمشروع حتى لا يضطر المستفيد للاستدانة لتوفير باقي مستلزمات المشروع، أو البدء بمشروع ينقصه الكثير من الاحتياجات الضرورية لاستمراره.
2. مساعدة المستفيد في إيجاد الأماكن المناسبة والمساهمة في دفع إيجارها حيث أن المكان المناسب هو أحد أهم عوامل نجاح المشروع.

- **المتابعة الدورية للمشروع:**

1. قيام المؤسسات بالمتابعة المستمرة للتدخلات التي يتم تنفيذها لرصد التقدم وحل المشكلات وتقديم الخدمات الارشادية والاستشارية لتحسين وضع المشروع بما يضمن وصوله إلى مرحلة الاستقرار، ويمكن أن يتعداه إلى تشجيع التغييرات السلوكية الإيجابية.
2. تشجيع المستفيدين وخاصة أصحاب المشاريع التجارية على تسجيل المبيعات والإيرادات بشكل يومي تجنباً لتآكل رأس المال؛ حيث أن بعض الأسر تعتبر عوائد المشروع على أنها دخلها دون الانتباه إلى الفرق بين العوائد والأرباح وبالتالي قيام الأسر بالإنفاق من العوائد دون إعادة استثمارها.
3. زيادة المتابعة والرقابة على المؤسسات المنفذة لتحقيق نتائج البرنامج المرجوة.

- **التدريب:**

1. تبني أنماط مختلفة من التدريب بالوسائل والأدوات المناسبة وتوجيهها باتجاه أنواع المشاريع كافة، وزيادة عدد الساعات التدريبية. بالإضافة إلى تحديد البرامج التدريبية بناء على مراعاة درجة الخبرة والمعرفة التي يمتلكها المستفيد.
2. إخضاع المؤسسات المنفذة لبرامج تدريبية وبناء قدرات وإعادة تأهيل حتى يكون لهم القدرة المهنية على مساعدة المستفيدين في تخطى المشاكل التي يواجهها المشروع. واكسابهم مزيج من المهارات والميزات المتعلقة بالخبرة الإدارية والفنية، ومهارات الاتصال وحسن الاستماع والتعاطف مع المستفيدين.
3. يمكن أن تقدم منح صغيرة لفرص التدريب المهني واتباعها بقروض التمويل الأصغر لبدء المشاريع بعد الانتهاء من التدريب.

- **توصيات أخرى:**

1. توسيع نطاق الفئات المستهدفة في برنامج ديب وعدم الاعتماد فقط على أسر الشؤون الاجتماعية حيث يوجد الكثير من الأسر التي تستحق المساعدة لكنها ليست مُدرجة ضمن المستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية.
2. توعية المستفيدين بوجود مؤسسات تمويل إسلامية تساعدهم في تطوير مشاريعهم، وربط مؤسسات التمويل بالمستفيدين عن طريق إرسال قائمة بالمشاريع المنفذة الناجحة لمؤسسات الاقراض وتسهيل عملية حصولها على القروض اللازمة.

3. تعميم تجارب المشاريع الناجحة على المستفيدين وتبادل المعلومات والخبرات بينهم والصعوبات التي واجهوها وكيفية التغلب عليها من خلال ورشات عمل أو ندوات.
4. تشجيع المستفيدين على الادخار من خلال فتح حسابات بنكية لهم.

6.3.2 توصيات عامة

1. العمل على زيادة الدعم الدولي لبناء دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، وفك الحصار والتحرر من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. بالإضافة إلى توفير مقومات البنية التحتية الداعمة لتنفيذ المشاريع الاقتصادية وإعادة تأهيلها، وتطوير التشريعات لخلق بيئة استثمارية مناسبة.

2. تبني سياسات اجتماعية ومؤسسية وتثقيفية تهدف إلى تعزيز الثقافة والسلوك التنموي الفلسطيني بشكل عام وخلق ثقافة تنموية بين أفراد المجتمع خاصة وأن عديد من الأسر اعتمدت على مدار سنوات عديدة على المساعدات النقدية والعينية كاستراتيجية أساسية في سبل عيشها، لذلك فنقلها من الاعتمادية إلى الاستقلالية الاقتصادية ليست بالعملية السهلة، حيث يتوجب تغيير توجهات الأسر نحو مفهوم التمكين ليتبنوا توجهاً مناسباً للحفاظ على هذه التدخلات وتطويرها وليس مجرد اعتبار مثل هذه البرامج أحد برامج المساعدات الإغاثية.

3. تعزيز العلاقات وتنسيق الجهود بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص لإدخال جميع المعنيين في إعداد السياسات وصنع القرارات وإلزامهم بعملية التنمية لتحسين فاعلية البرامج والمشاريع من خلال عدم الازدواجية في استهداف المستفيدين وحرمان المستحقين للمساعدات وتوزيع أكثر عدالة للموارد.

4. وضع خطط تنموية متكاملة هدفها إيجاد فرص عمل للفقراء أو أبنائهم القادرين على العمل، وتوسيع دائرة توفير الحماية الاجتماعية للأسر التي تعاني من الفقر المدقع وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والتي تؤثر سلباً على قاعدة الموارد المتاحة لهؤلاء الفقراء، ومشاركة الفقراء أنفسهم في صياغة هذه الخطط والاستراتيجيات لتحديد مشكلاتهم وأولوياتهم.

5. مراجعة سياسات وشروط مؤسسات الإقراض الأصغر كي تتناسب مع ظروف الفقراء لأن الهدف من هذه البرامج هو تحسين سبل حياة هذه الأسر وليس تعقيد الإجراءات عليهم.

6. زيادة الاهتمام ببرامج التمويل الإسلامي ووضع برامج تعريفية للتثقيف بأهمية التمويل ودوره في تنمية اقتصاد الأسرة والمجتمع وأثره في تحقيق الاستقلالية الاقتصادية.

7. اعتماد المؤسسات العاملة في مجال مكافحة الفقر منهجية تمكين الأسرة دون التركيز على قطاعات محددة داخلها كالمرأة.

8. العمل على تجنيد الأموال لنقل الأصول اللازمة لمساعدة الفقراء في بدء أنشطة اقتصادية عبر المنح الصغيرة.

6.4 دراسات مقترحة

تقترح الباحثة في ضوء الدراسة والنتائج التي توصلت لها الدراسات المستقبلية التالية:

1. الممارسات السليمة في تجنيد الأموال واستقطاب الممولين فيما يتعلق بالمنح الصغيرة.
2. فاعلية المنح الصغيرة في تنمية قطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في قطاع غزة.
3. دور التمويل في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة. دراسة مقارنة بين المنح والتمويل الأصغر.
4. دور المنح الصغيرة في تحقيق الاستقلالية والاستدامة الاقتصادية للأسر الفلسطينية الفقيرة في قطاع غزة.
5. آلية تمويل المشاريع متناهية الصغر من خلال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.

المـراجـع

- المراجع العربية.
- المراجع الأجنبية.

أولاً: المراجع العربية

❑ الكتب

- القرآن الكريم.
- الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر في فلسطين (2007). **الأهداف الألفية للتنمية في السياق الفلسطيني– الإمكانيات والمعيقات**. رام الله، فلسطين.
- حمزة، كريم (2002). **الفقر– تطور مؤشرات الإطار المفاهيمي**. بيت الحكمة، بغداد، العراق.
- سعيد، مجدي علي (2007). **تجربة بنك الفقراء الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2006**. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.
- العامري، صالح والغالبي، طاهر (2008). **الإدارة والأعمال**. الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- عبد الرازق، عمر وموسى، نائل (2001). **تقييم خطط التنمية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس، رام الله، فلسطين.
- الفارس، عبدالرزاق (2001). **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- كريم، كريمة (2005). **دارسات في الفقر والعولمة**. المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (1997). **أثر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإجتماعية على الفقر: حالة الأردن ومصر والجمهورية اليمنية**. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان.
- النعيم، عزيزة (2009). **الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية–دراسة اجتماعية لبعض الأحياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض**. الطبعة الأولى، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

❑ دراسات الماجستير والدكتوراه

- أبو بكر، علا (2001). **محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الأمين، ادريس (2009). **دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة في السودان**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.

- جبر، بلال (2005). **تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- حسن، عبدالله (2005). **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته- حالة عملية محافظة جنين**. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- حصروري، نادية (2009). **تحليل وقياس الفقر في الجزائر-دراسة تطبيقية في ولاية سطيف**. رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، الجزائر.
- خميس، صباح. **دور المنظمات غير الحكومية في دعم المشاريع الصغيرة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية-دراسة حالة منطقة جنوب الضفة الغربية**. رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- الدماغ، حنين (2010). **دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الاقراض في قطاع غزة**. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- الزواهرة، إبراهيم (2010). **أثر أداء مؤسسات التمويل في نجاح المشروعات الصغيرة بالمملكة الأردنية الهاشمية**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- الشاعر، حسام (2006). **المعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في محافظة نابلس**. رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- الشايب، إيهاب (2010). **أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة**. رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- شبات، جلال (2007). **دور مؤسسات الاقراض في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة في محافظات غزة**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- الصفدي، سماح (2004). **منهجية الإقراض بضمان المجموعة: دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار في قطاع غزة**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- عبد الله، مريم (2008). **دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- عقل، غسان (2010). **العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مؤسسات التمويل الأصغر في قطاع غزة**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- غالب، نبيلة (2010). **دور المنشآت الصغيرة في تقليص مشكلة الفقر والبطالة في اليمن: دراسة ميدانية في أمانة العاصمة**. رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- غانم، محمد (2010). **واقع التمويل الأصغر وافاق تطويره في فلسطين- دراسة تطبيقية على قطاع غزة**. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- القواسمة، ميسون (2010). **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية.** رسالة ماجستير، جامعة الخليل، الخليل، فلسطين.
- القوقا، إبراهيم (2007). **أثر التدريب على أداء المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً في قطاع غزة– دراسة حالة.** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الناقة، خليل (2004). **أثر برامج الإقراض الأصغر– دراسة حالة برنامج إقراض وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.** رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- يخلف، سهيل (2008). **تقنيات قياس وتحليل الفقر في الجزائر.** رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

❑ **<u>الأبحاث والمؤتمرات</u>**

- أبو القمصان، خالد (2005). **دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني بين فرص الاستثمار وتحديات المستقبل.** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أحمد، ضيف وعبد الكريم، البشير (2007). **تقييم تجربة القرض المصغر في الجزائر كألية لمكافحة الفقر.** دراسة مقدمة إلى الندوة الدولية لتجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، البليدة، الجزائر.
- باقر، محمد حسين (2007). **قياس الفقر في التطبيق.** لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك.
- البحيصي، عصام (2006). **نحو أساليب حديثة في تمويل المشروعات الصغيرة.** بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- جامعة بيرزيت (2008). **برنامج تمكين العائلات الفلسطينية اقتصادياً.** مسودة الدليل الاجرائي مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مركز التعليم المستمر–جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.
- جامعة بيرزيت (2007). **منهجية سبل العيش المستدامة وتحليل الفقر.** ورقة عمل مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، مركز التعليم المستمر–جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.
- حداد، مناور (2006). **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة–إضاءات من تجربة الاردن والجزائر.** بحث مقدم إلى مؤتمر متطلبات تأهيل لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بنت بو علي، الجزائر.

- حيدر، منى (2009). **منهجية سبل العيش المستدامة- الإطار، الدروس المستفادة، والتوصيات.** ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تبني منهجية سبل العيش المستدامة للتطوير القروي، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بيروت، لبنان.
- الرفاعي، محمد عبدالله (2007). **معوقات بيانات قياس الفقر.** ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان، الأردن.
- الزيادات، ممدوح (2008). **دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في الأردن.** بحث مُحكّم مقدم إلى المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم، مؤسسة الفكر العربي، الصخيرات، المغرب.
- سمير، آيت والمهدي، ناصر (2005). **القروض المصغرة ودورها في محاربة الفقر.** جامعة سعد دحلب البليدة والمركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، صفحة الكترونية.
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/60336.doc
- عبد الهادي، عزت (2002). **دور المؤسسات المالية والإقراضية في إزالة الفقر**، ورقة عمل مقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، رام الله، فلسطين.
- الغصين، إيهاب (2012). **الإحصائية النهائية لأضرار العدوان الصهيوني الأخير.** مؤتمر صحفي لعدد من الوزارات الحكومية، غزة، فلسطين، صفحة الكترونية، تاريخ الاطلاع 24 ديسمبر 2012م.
- القزاز، هديل وسعيد، نادر (1999). **الفقر في فلسطين- دراسة حالات.** برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، بيرزيت، فلسطين.
- الكيلاني، مهدي (2004). **دور التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تمويل المشاريع المتناهية في الصغر.** ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر سنابل، البنك الإسلامي للتنمية، القاهرة، مصر.
- الإسكوا-لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2008)، بيروت، لبنان، صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 25 يوليو 2012م.
http://css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper3_Ar.pdf
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني-ماس (2011). **مسح احتياجات التجمعات المتضررة من جدار الضم والتوسع في الضفة الغربية.** بحث مقدم إلى وزارة الدولة، رام الله، فلسطين.

- مقداد، محمد (2005). **دور الجمعيات الخيرية الإغاثية في الاقتصاد الفلسطيني–دراسة حالة قطاع غزة.** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مكتب العمل الدولي (2012). **وضع عمال الأراضي العربية المحتلة.** تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 101، الطبعة الأولى، جنيف.
- نصر الله، عبد الفتاح والصوراني، غازي (2005). **دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية.** غزة، فلسطين.
- نعمة، أديب (2009). **تعدد مفاهيم الفقر ومناهج دراسته.** ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول قياس الفقر، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيروت، لبنان.
- نعمة، أديب (2005). **أهداف الألفية في البلدان العربية.** ورقة عمل مقدمة إلى الدورة الثالثة والعشرون لاجتماع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، دمشق، سوريا.

❑ **<u>التقارير والدوريات</u>**

- أبو رمضان، محسن (2008). **دور المؤسسات المانحة في ظل حصار غزة.** الحوار المتمدن، العدد 2247.
- الآغا، وفيق وأبومدللة، سمير (2011). **ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتهما.** مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2011، المجلد 13، العدد1، ص834–866، غزة، فلسطين.
- البنك الدولي (2000). **أثر الاغلاق المطول على الفقر في فلسطين.** نشرة فصلية: أخبار تنموية، الضفة الغربية وقطاع غزة.
- البكوش، الطيب (2008). **الفقر وحقوق الانسان.** المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012أ). **مسح القوى العاملة الفلسطينية: دورة (نيسان–حزيران 2012)، الربع الثاني 2012.** رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ب). **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر 2011.** رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012ج). **الفلسطينيون في نهاية عام 2012.** رام الله، فلسطين.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011أ). **الفقر في الأراضي الفلسطينية**. تقرير النتائج الرئيسية للأعوام 2009-2010، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011ب).**الفلسطينيون في نهاية عام 2011**. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009أ). **مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، دراسة مقارنة حول الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة في الأراضي الفلسطينية (1997-2007)**. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009ب). **النتائج الرئيسية، مسح أثر الحرب والحصار على قطاع غزة**. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2000). **الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون ثاني-كانون أول، 1998)**. رام الله، فلسطين.
- خالد، محمد؛ لاور، كيت؛ ورايلي، خافير (2006). **تلبية الطلب على خدمات التمويل الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة**. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 19 فبراير 2012م.
http://arabic.microfinancegateway.org/redirect.php?mode=link&id=23016
- الخالدي، جميل (2006). **الفقر في الأراضي الفلسطينية**. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، رام الله، فلسطين.
- خان، سلمان (2007). **الفقر مع التنمية الكل أصبح فقيراً**. مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية. صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 15 يونيو 2012م.
http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/100621-2000-05-24%2019-39-30.html
- الديك، داوود (2010). **البرنامج الوطني الفلسطيني للحماية الاجتماعية**. صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 7 يونيو 2012م.
http://hussamkhader.org/ar/?page=details&newsID=434&cat=31
- سلطة النقد الفلسطينية؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني؛ ومعهد أبحاث السياسيات الاقتصادية الفلسطيني-ماس (2007). **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**. نشرة ربع سنوية دورية، العدد الثامن، رام الله، فلسطين.
- السلطة الوطنية الفلسطينية (2011). **خطة التنمية الوطنية 2011-2012: إقامة الدولة وبناء المستقبل**. رام الله، فلسطين.

- الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر–شراكة (2009). **أثر الأزمات الاقتصادية والسياسية وحرب عام 2008–2009 على قطاع الإقراض الصغير ومتناهي الصغر في قطاع غزة.** غزة ، فلسطين.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2011). **حالة سكان العام 2011: البشر والإمكانيات في عالم تعداده 7 بلايين نسمة.** نيويوك، الولايات المتحدة.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان (2004). **حالة السكان في العالم لعام 2004: توافق آراء القاهرة بعد عشر سنوات: السكان والصحة الإنجابية والجهود العالمية لوضع نهاية للفقر.** نيويوك، الولايات المتحدة.
- صندوق النقد الدولي (2012). **الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.** تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك.
- صندوق النقد الدولي (2011). **الوضع الراهن وآفاق التطورات الاقتصادية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.** تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، نيويورك.
- عبد القادر، أوزال (2005). **ملاحظات حول الفقر في العالم.** جامعة البليدة، الجزائر، صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 6 يونيو 2012م.
www.kantakji.com/fiqh/files/economics/2106.doc
- فاو–منظمة الأغذية والزراعة وماس–معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (2008). **برامج الحماية الإجتماعية الحكومية في الأراضي الفلسطينية 2006–2007.** سلسلة أوراق عمل، الورقة الأولى، رام الله، فلسطين.
- الفليت، عودة (2011). **المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية- دراسة جغرافية.** مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص 1081–1129، غزة، فلسطين.
- القاسم، أحمد (2007). **ظاهرة الفقر في فلسطين أرقام وحقائق.** صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 21 فبراير 2012م.
http://ahmadalqasim.maktoobblog.com/229371/
- لحيلح، الطيب وجصاص، محمد (2010). **الفقر التعريفات ومحاولات القياس.** جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، بسكرة، الجزائر.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار–بكدار (2008). **الفقر في الأراضي الفلسطينية.** رام الله، فلسطين، صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 22 يونيو 2012م.
http://www.pecdar.ps/userfiles/file/The%20poverty%20in%20Palestine.pdf
- مركز الاعلام الفلسطيني (2012). **موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية للعام 2012.** صفحة الكترونية، تاريخ الاطلاع 5 سبتمبر 2012م.

http://www.palestine-pmc.com/atemplate.php?id=20238

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2012). **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2011**. تقرير سنوي، بيروت، لبنان.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2006). **الفقر في قطاع غزة**. غزة، فلسطين.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2001). **الفقر في قطاع غزة**. غزة، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني–ماس (2012). **الضمان الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية: الوضع الراهن والتحديات دراسة استكشافية**. القدس، فلسطين.
- المعهد العربي للتخطيط (2010). **اشكالية دراسة ظاهرة الفقر**. برنامج تدريبي عبر الانترنت، الكويت، صفحة الكترونية، تاريخ الإطلاع 3 يوليو 2012م.
http://www.arab-api.org/course43/pdf/I1103-1.pdf
- نصر، خديجة (2007). **نظم التأمين الصحي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية**. سلسلة تقارير قانونية رقم 68، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين.
- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (2011). **الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين**. ملخص، رام الله، فلسطين.

❑ **المُقابلات:**

- البرغوثي، خالد، نائب مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفقر في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، مقابلة هاتفية بتاريخ 2012/09/05.
- البيطار، رياض، مدير عام الحماية الاجتماعية، وزارة الشؤون الاجتماعية، غزة، مقابلة شخصية بتاريخ 2012/09/12.
- حسونة، مي، منسق برنامج التدريب، مركز المؤسسات الصغيرة، غزة، مقابلة هاتفية بتاريخ 2012/08/06.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Asian Development Bank (2006). **Social Protection Index for Committed Poverty Reduction.** Manila, Philippines.
- Barrientos, Armando and Hulme, David (2008). **Social Protection for the Poor and Poorest: Risk, Needs and Rights.** Palgrave Macmillan, first edition.
- Avato, J.; Koettl, J. and Sabates-Wheeler, R. (2009). **Definitions, Good Practices, and Global Estimates on the Status of Social Protection for International Migrants.** SP discussion paper, No. 0909, The World Bank.

- Bonilla, Garcia and J.V., Gruat (2003). **Social protection: a life cycle continuum investment for social justice, poverty reduction and development.** International Labour Office, Geneva, Switzerland.
- Circle of Prevention (2002). **Economic Independence for Women-Leaving or Living in Abusive Relationships.** A discussion paper. http://www.gov.nl.ca/VPI/publications/economicindependence.pdf
- Darcy, James (2004). **Conflict and Social Protection: Social Protection in Situations of Violent Conflict and its Aftermath.** Paper 5, Overseas Development Institute, London.
- Davis, Lea (2005). **Does Microfinance Help the Poorest? What Programme Design Features Might Maximise Impact on the Poorest Clients?.** Master thesis, RMIT University, Melbourne, Australia.
- Devaraja, T.S (2011). **Microfinance in India- A Tool for Poverty Reduction.** Paper prapered for University Grants Commission, India.
- Devereux, Stephen (2001). **Livelihood Insecurity and Social Protection: A Re-emerging Issue in Rural Development**. Development Policy Review, 19(4): 507-519.
- DFID (2002). **Sustainable Livelihoods Guidance Sheets.** Department for International Development, UK.
- Elizabeth, Littlefield; Murdoch, Jonathan and Hashami, Syed (2003). **Is Microfinance an Effective Strategy to Reach the Millennium Development Goals?.** CGAP, Focus Note 24. Washington, D.C.
- El-madhoun, R.; Sourani, I.; Farr, V.; Nakhleh, H.; and Darwish, D. (2009). **DEEP: a new approach to poverty reduction.** In Fenton W., editor. Humanitarian exchange, number 44, Humanitarian Practice Network (HPN), Overseas Development Institute, London.
- FAO and MAS (2008). **Social Protection in the West Bank and Gaza Strip 2006-2007**. Working Paper 3: A literature review, Ramallah, Palestine.
- Franklin, Robert (2010). **Evaluation of Microgrants.** An evaluation report for year 2010, MicroGrants organization, Minneapolis, Minnesota, United States.
- Gentilini, Ugo and Sumner, Andy (2012). **What Do National Poverty Lines Tell Us About Global Poverty?** Institute of Development Studies, Volume 2012, No 392, London, UK.
- Hashemi, Sayed and De Montesquiou, Aude (2011). **Reaching the Poorest: Lessons from the Graduation Model.** CGAP, Focus Note 69, Washington, D.C.
- Hashemi, Sayed and Rosenberg, Richard (2006). **Graduation the poorest into Microfinance: Linking Safety Net Programs and financial services.** CGAP, Focus Note 34, Washington, D.C.
- Hashemi, Syed (2001). **Linking Microfinance and Safety Net Programs to Include the Poorest.** CGAP, Focus Note 21, Washington, D.C.
- Hawari, Mahmoud and Hayward, Helen (2003). **Fighting Palestinian poverty: a survey of the economic and social impact of the Israeli occupation on the Palestinians in the West Bank and Gaza Strip.** War on Want, London, UK.
- International Labour Office (2011). **Social security for social justice and a fair globalization.** International Labour Conference, 100th Session, Report VI, Geneva, Switzerland.
- Keeley, James. (2001). **Influencing Policy Processes for Sustainable Livelihoods: Strategies for Change.** Lessons for Change in Policy and Organizations, Institute of Development Studies, Brighton.

- Kock, Timothy and Krysher, Sheyenne (2010). **The Use of Micro-grants to Mitigate Gender Inequity in Afghanistan by Empowering Rural Farmers and Agribusiness Entrepreneurs.** Journal of International Agricultural and Extension Education, Volume 17, Number 1.
- Kollmair, M. and Gamper, St. (2002). **The sustainable livelihood approach.** Input Paper for the Integrated Training Course of NCCR North-South, Aeschiried, Switzerland.
- Liebenberg, Sandra (2000). **Social Security as a Human Right.** Training Module 11, in Section 5 of Circle of Rights, A Training Resource available at:
- Matovu, Dan (2006). **Microfinance and poverty alleviation - a case study of Uganda finance trust.** Master theses, Göteborg University, Sweden.
- MicroGrants (2011). **MicroGrants: Making the case**. Summer evaluation report, MicroGrants organization, Minneapolis, Minnesota, United States.
- MOPIC (Ministry of Planning and International Cooperation) (2002). **National Report on Participatory Poverty Assessment: Voice of the Palestinian Poor.** A study done in cooperation with UNDP, Ramallah, Palestine.
- Morduch, Jonathan and Haley, Barbara (2001). **Analysis of the Effects of Microfinance on Poverty Reduction.** Paper prepared for Canadian International Development Agency, Gatineau, Quebec.
- Odell, Kathleen (2010). **Measuring the Impact of Microfinance**. Garmeen Foundation, Washington, D.C.
- Omiti, J. and Nyanamba, T. (2007). **Using Social protection policies to reduce vulnerability and promote economic growth in Kenya**. Policy Brief 020, Future Agricultures.
- Parker, Joan and Pearce, Doug (2002). **Microfinance, Grants, and Non-Financial Responses to Poverty Reduction: Where Does Microcredit Fit?.** CGAP, Focus Note 20, Washington, D.C.
- Parvathaneni, Harish (2004). **UNRWA's Role in Protecting Palestine Refugees.** BADIL Expert Forum, Al-Ahram Centre for Strategic and Political Studies, Working paper no. 9, Cairo, Egypt.
- Planet Finance (2007). **Microfinance Market Survey in the West Bank and the Gaza Strip**. Study submitted to The International Finance Corporation, Ouen, France http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=759
- Priyadarshee, Anurag (2011). **Evolution Of Social Protection**. The India Economy Review, New Delhi , India. http://www.theindiaeconomyreview.org/Article.aspx?aid=101&mid=5
- Ravallion, Martin and Chen, Shaohua. (2007). **Absolute Poverty Measures for the Developing World, 1981-2004.** World Bank, Policy Research Working Paper No.4211. Washington DC.
- Sabates-Wheeler, Rachel and Devereux, Stephen (2004). **Transformative social protection.** IDS Working Paper 232, Brighton: Institute of Development Studies, University of Sussex, England.
- Sample, Bob (2011). **Moving 100 Million Families Out of Severe Poverty: How Can We Do It?.** Paper papered for Global Microcredit Summit, Valladolid, Spain.
- Sulaiman, Munshi and Matin, Imran (2008). **Making Microfinance Work for the Extreme Poor-Evidence and Experiences from Bangladesh.** Finance for the poor Newsletter, Volume 9, Number 1, Philippines.
- Sansour, Michael and Zahran, Nedal (2011). **Reducing vulnerability through economic empowerment: a new approach to social protection in Palestine**. Paper

submitted to International Conference "Social Protection for Social Justice", Institute of Development Studies, UK.

- Sotnik, Garry (2011). **Social Protection in the West Bank and Gaza Strip: Concepts & Terminology.** Palestine Economic Policy Research Institute (MAS), Ramallah, Palestine.
- Swope, Tessie (2005). **Microfinance and Poverty Alleviation.** Independent Study on Microfinance.
- UN Millennium Project (2005). **Fast Facts: The Faces of Poverty.** Commissioned by the UN Secretary-General and Supported by the UN Development Group. http://www.unmillenniumproject.org/documents/3-MP-PovertyFacts-E.pdf
- UNDP (2011). **Project Fact Sheets of Deprived Families Economic Empowerment Program- DEEP.** AlBeirah, Palestine.
- UNDP (2010). **Human Development Report 2010. The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development.** 20th Anniversary Edition. http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2010_EN_Complete_reprint.pdf
- UNDP (2008). **Needs Assessment Survey Results for the potential beneficiaries of the Deprived families Economic Empowerment Program "DEEP".** Study submitted by Al-Sahel Company for Institutional Development & Communication, Jerusalem, Palestine.
- UNDP (2007). **Poverty in the Occupied Palestinian Territory.** Development Times, Issue No. 1, Jerusalem, Palestine. http://www.undp.ps/en/newsroom/publications/pdf/other/dtpov.pdf
- UNDP (2006). **Poverty in Focus: What is poverty? Concepts and measures.** International Poverty Centre, Brazil. http://www.ipc-undp.org/pub/IPCPovertyInFocus9.pdf
- UNRWA (2009). **Poverty in the occupied Palestinian territory (2007)**. Briefing Paper, Jerusalem, Palestine.
- World Bank (2012). **Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects**. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.
- Widjaja, Henky (2009). **Microcredit (not) for the Poor - A Misleading Panacea Assumption.**
- World Bank; DFID; UNICEF and UKaid (2011). **Participatory Poverty and Vulnerability Assessment (PPVA).** Poverty Assessment report, Ghana.

الـمـلاحـق

- ملحق رقم (1): كتاب التحكيم.
- ملحق رقم (2): قائمة بأسماء المُحكمين.
- ملحق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية.
- ملحق رقم (4): الاستبانة في صورتها النهائية.
- ملحق رقم (5): نماذج التخرج من الفقر.

ملحق رقم (1): كتاب التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاســـــلامية
عمادة الدراسات العليا
كليـــــة التجـــــارة
قـسـم إدارة الأعـمـال

الدكتور/ة الفاضل/ة _____ حفظه/ا الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

<u>الموضوع :تحكيم استبانة</u>

تقوم الباحثة بإجراء دراسة ماجستير ميدانية بعنوان "**فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة- دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة (ديب)**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال. وبهدف إعداد وتطوير الاستبانة فقد استندت الباحثة في فقراتها على دراسة استطلاعية للفئة المستهدفة وإلى أدبيات الدراسة والإجراءات المتبعة في برنامج التمكين الاقتصادي (ديب) إضافة إلى الخبرة الشخصية للباحثة.

إن خبرتكم الطويلة في هذا المجال وثقة الباحثة بكم جعلتها تضع إستبانة الدراسة المرفقة بين أيديكم للوقوف على صحة وصدق فقراتها وكذلك مدى صلاحياتها وملاءمتها. وتتطلع الباحثة إلى ملاحظاتكم وآرائكم النيرة التي ستكون ذات تأثير كبير في إخراج الإستبانة بشكل يتسم بالمنهجية العلمية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك بإجراء تعديلات أو إضافات أو ملاحظات ترونها مناسبة وتثري هذه الاستبانة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحثة

دعاء الثلاثيني

محلق رقم (2): قائمة بأسماء المُحكمين

م.	الاسم	المُسمى الوظيفي	مكان العمل
.1	أ. د. ماجد محمد الفرا	عميد كلية التجارة	الجامعة الإسلامية
.2	أ. د. محمد إبراهيم مقداد	مساعد نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي	الجامعة الإسلامية
.3	أ. د. معين محمد رجب	أستاذ اقتصاد غير متفرغ	جامعة الأزهر
.4	د. سيف الدين يوسف عودة	أستاذ مشارك غير متفرغ	الجامعة الإسلامية
.5	د. سمير خالد صافي	أستاذ مشارك	الجامعة الإسلامية
.6	د. نافذ محمد بركات	أستاذ مساعد	الجامعة الإسلامية
.7	د. جلال إسماعيل شبات	أستاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة
.8	د. سمير مصطفى أبو مدلله	عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية	جامعة الأزهر
.9	د. مروان سليم الآغا	رئيس قسم إدارة الأعمال	جامعة الأزهر
.10	د. مازن صلاح العجلة	أستاذ مساعد	جامعة الأزهر
.11	د. محمود محمد صبره	أستاذ مساعد	جامعة الأزهر
.12	أ. نهى عبد الله نجم	محاضِرة	جامعة الأزهر
.13	أ. رفيق محمد المدهون	منسق برنامج ديب في غزة	UNDP

محلق رقم (3): الاستبانة في صورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاســـــلامية
عمادة الدراسات العليا
كليـــــة التجـــــارة
قـسـم إدارة الأعـمـال

أخي الكريم/ أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: تعبئة استبانة لرسالة ماجستير

تقوم الباحثة بدراسة حول "**فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال. وحيث أننا نؤمن بأنكم خير مصدر للوصول للمعلومات المطلوبة كونكم أهل التجربة، توجهنا إليكم لتعبئة هذه الاستبانة وكلنا أمل أن نجد التعاون المطلق من قبلكم. لذا يرجى قراءة فقرات الاستبانة المرفقة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع العملي ووضع علامة (√) في العمود الذي يعبر عن درجة موافقتك أو عدم موافقتك على كل عبارة، علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

الباحثة
دعاء الثلاثيني

القسم الأول: معلومات رئيسة

أولاً: معلومات شخصية

1. عُمر مدير المشروع: (.....) سنة
2. عدد سنوات الخبرة العملية ذات العلاقة بالمشروع: (.....) سنة
3. المستوى التعليمي لمدير المشروع:

( ) أمي ( ) ابتدائي ( ) اعدادي ( ) ثانوي ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس فأعلى

4. عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد: 18 سنة فأكثر (.....)، أقل من 18سنة (.....)

ثانياً: معلومات عن المشروع

5. نوع المشروع: ( ) تجاري ( ) صناعي ( ) زراعي ( ) خدماتي ( ) غير ذلك
6. إدارة المشروع: ( ) الأب ( ) الأم ( ) الابن ( ) الابنة ( ) آخرون
7. عدد العاملين الإجمالي في المشروع: من أفراد الأسرة (.....)، خارج أفراد الأسرة (.....)
8. حالة المشروع: ( ) قائم، نفس المشروع ( ) قائم، تم تغييره إلى مشروع آخر ( ) مُتعثر ( ) متوقف
9. العُمر الزمني للمشروع سواء المتوقف أو القائم: (.....) شهر
10. مكان المشروع:( ) في مسكن الأسرة ( ) في موقع قريب من مسكن الأسرة ( ) خارج التجمع السكاني
11. متوسط الدخل الشهري الحالي: (.....) $
12. قيمة المنحة التي تلقتها الأسرة: (.....) $، قيمة مساهمة المستفيد (.....) $
13. قام المستفيد بأخذ قرض أو دين بعد المشروع لتطويره:

( ) نعم، من صديق أو قريب ( ) نعم، من مؤسسة اقراض ( ) نعم، من البنك ( ) لا

يُرجى وضع علامة (√) في العمود الذي يعبر عن درجة موافقتك أو عدم موافقتك على كل عبارة:

#	البند	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	محايد	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
القسم الثاني: تحليل موارد الأسرة						
14.	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول كافة جوانب الأسرة المعيشية					
15.	يقوم برنامج ديب بجمع معلومات حول أفراد الأسرة وعملهم ومهاراتهم وخبراتهم السابقة					
16.	يركز برنامج ديب على أفراد الأسرة القادرين على العمل					
17.	يركز برنامج ديب على المهن التي يمتلك فيها أفراد الأسرة خبرة مناسبة					
18.	يستخدم برنامج ديب معلومات الأسرة ووجهة نظرها في تحديد المشروع					
19.	يتم دراسة الموارد الفيزيائية المتوفرة لدى الأسرة والمتاحة لاستخدامها في المشروع مثل المنزل، الآلات، الأدوات، وشبكات الكهرباء والمياه والطرق					

.20	يمنح برنامج ديب الأسرة ما يكفي من الوقت لمناقشة احتياجاتها وأولوياتها					
.21	ينظر برنامج ديب إلى الاحتياجات المحددة لمختلف أفراد الأسرة عند جمع المعلومات عنها					
.22	يدرس برنامج ديب الأسباب التي أدت إلى سوء وضع الأسرة وإمكانية تكرارها					
.23	يقوم برنامج ديب بتحديد المخاطر التي قد تؤثر على الموارد المتاحة للأسرة					
.24	يتم زيارة منزل الأسرة المستفيدة من قِبل المؤسسة لجمع المعلومات ومناقشة المشروعات المناسبة					
القسم الثالث: إشراك الأسر في المشروع						
.25	يتم إشراك الأسرة المستفيدة في أغلب جوانب برنامج ديب					
.26	تقوم المؤسسة بتحديد المشروع للمستفيد وإلزامه به					
.27	تقوم الأسرة المستفيدة باقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها					
.28	فكرة المشروع كانت موجودة لدى الأسرة قبل المنحة ولكن لم يتم تنفيذها					
.29	يتم اقتراح فكرة المشروع بناء على نقاش بين المستفيد والمؤسسة					
.30	يتم اشراك المستفيد في إعداد خطة العمل للمشروع المقترح					
.31	يتم اشراك المستفيد في وضع قائمة باحتياجات المشروع					
.32	يتم تحديد المواصفات اللازمة لاحتياجات المشروع بدقة					
.33	يستلم المستفيد نفس احتياجات المشروع التي طلبها بنفس المواصفات					
.34	يكون المستفيد أو أحد أفراد أسرته متواجداً وقت تسلم احتياجات المشروع من التاجر					
.35	يعتبر إشراك الأسرة في مختلف جوانب المشروع من أهم أسباب نجاحه					
القسم الرابع: نوع المشروع						
.36	توفر المؤسسة أنواع معينة من المشاريع					
.37	تتناسب خبرة المستفيد العملية مع نوع المشروع المنفذ					
.38	يوجد طلب كبير على المشروع المنفذ					
.39	لا يوجد مشاريع مشابهة في مكان المشروع					
.40	لا يوجد منافسة كبيرة للمشروع من المنتجات المستوردة					
.41	يعتمد المشروع على المواد الخام المتوفرة محلياً					
.42	تتوفر احتياجات المشروع والمواصفات اللازمة باستمرار في السوق					
.43	لا تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد على المشروع أكثر من غيره من أنواع المشاريع الأخرى					
القسم الخامس: قيمة المنحة						
.44	يتم استلام قيمة المنحة دفعة واحدة فقط					

.45	يتم تقسيط قيمة المنحة على دفعات بناء على نجاح المشروع واستمراره					
.46	تكفي قيمة المنحة المقدمة لتوفير وشراء احتياجات المشروع					
.47	يتم مساهمة الأسرة المستفيدة في شراء احتياجات المشروع					
.48	تتناسب قيمة المنحة مع رأس المال المطلوب للمشروع					
.49	تتناسب قيمة المنحة مع غلاء الأسعار نتيجة الحصار					
.50	تؤثر قيمة المنحة على نجاح المشروع واستمراره					
القسم السادس: المتابعة الدورية للمشروع						
.51	يقوم برنامج ديب بمتابعة المشروع بشكل دوري لملاحظة سير عمله					
.52	المتابعة الدورية للمشروع لها دور في نجاحه وتحقيق أهدافه					
.53	يمتلك طاقم العمل الخبرة التي تساعد المستفيد في تشخيص وحل المشكلات التي تواجه المشروع					
.54	يناقش طاقم العمل المشاكل التي تواجه المشروع وأسباب تراجع المبيعات					
.55	يقوم طاقم المؤسسة بوضع حلول للمشاكل في كل زيارة ميدانية للمشروع					
.56	يقوم المستفيد بتسجيل المبيعات والمصروفات والديون بشكل يومي أثناء المشروع					
.57	يقوم طاقم المؤسسة بمراجعة التسجيل في كل زيارة ميدانية للمشروع					
.58	يستمر المستفيد بالتسجيل حتى بعد انتهاء فترة المتابعة					
.59	تستمر مدة متابعة المشروع حسب المدة المحدد لها وهي 18 شهراً					
القسم السابع: التدريب						
.60	تلقى أحد أفراد الأسرة تدريباً قبل استلام المشروع					
.61	الشخص الذي تلقى التدريب هو مدير المشروع الحالي					
.62	يقوم الشخص الذي تلقى التدريب بتدريب بقية أفراد الأسرة العاملين معه في المشروع					
.63	يضيف التدريب للمستفيد خبرات جديدة					
.64	يطور التدريب من مهارات المستفيد					
.65	التدريب قريب من الواقع العملي					
.66	تكفي مدة التدريب للحصول على الخبرات والمهارات المطلوبة					
.67	يمتلك المدربون الخبرة والقدرة على شرح وتوصيل المعلومات					
.68	لا يشعر المستفيد أنه بحاجة إلى مزيد من التدريب					
القسم الثامن: فاعلية برنامج ديب						
.69	يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للأسرة					
.70	يعتبر المشروع مصدر دخل إضافي للأسرة					
.71	تشعر الأسرة أن دخلها ازداد بعد المشروع					
.72	يعتبر تأثير المشروع على الأسرة إيجابياً					

يؤدي دخل المشروع إلى تحسين وضع أو إنفاق الأسرة على ما يلي:						
.73	الغذاء					
.74	شراء سلع معمرة (غسالة، تلفزيون،..)					
.75	الملبس					
.76	التحاق أفراد الأسرة بالتعليم					
.77	الصحة					
.78	السكن					
.79	الوضع النفسي للأسرة					
.80	زاد عدد العاملين في الأسرة بعد المشروع					
.81	تقوم الأسرة بتسديد التزامات مالية سابقة مثل الديون بعد المشروع					
.82	تقوم الأسرة بالادخار بعد المشروع					
.83	تستطيع الأسرة استخدام مدخراتها لتطوير مشروعها الحالي					
.84	تشعر الأسرة بأنها أكثر استقلالية بعد المشروع					
.85	تعتقد الأسرة أنها تستطيع دعم نفسها من دخلها الحالي					
.86	ترى الأسرة أنها ليست بحاجة للمساعدات بعد المشروع					
.87	قامت الأسرة بتطوير المشروع الحالي					
.88	يوجد لدى المستفيد نية في المستقبل لتطوير المشروع الحالي					

89. **للمشاريع القائمة والمتوقفة:** يواجه المشروع الصعوبات التالية/ أو أسباب توقف المشروع:

.....

.....

.....

محلق رقم (4): الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الاســـــلامية

عمادة الدراسات العليا

كليـــــة التجـــــارة

قـسـم إدارة الأعـمـال

أخي الكريم/ أختي الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: تعبئة استبانة لرسالة ماجستير

تقوم الباحثة بدراسة حول "**فاعلية المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة**"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال. وحيث أننا نؤمن بأنكم خير مصدر للوصول للمعلومات المطلوبة كونكم أهل التجربة، توجهنا إليكم لتعبئة هذه الاستبانة وكلنا أمل أن نجد التعاون المطلق من قبلكم. لذا يرجى قراءة فقرات الاستبانة المرفقة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع العملي ووضع علامة (√) في العمود الذي يعبر عن درجة موافقتك أو عدم موافقتك على كل عبارة، علماً بأن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير،،،

الباحثة

دعاء الثلاثيني

القسم الأول: معلومات رئيسة

أولاً: معلومات شخصية

1. **عُمر مدير المشروع:** (.....) سنة
2. **عدد سنوات الخبرة العملية ذات العلاقة بالمشروع:** (.....) سنة
3. **المستوى التعليمي لمدير المشروع:**
4. ( ) أمي ( ) ابتدائي ( ) اعدادي ( ) ثانوي ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس فأعلى
5. **عدد أفراد الأسرة داخل المنزل الواحد:** 18 سنة فأكثر (.....) ، أقل من 18سنة (.....)

ثانياً: معلومات عن المشروع

1. **نوع المشروع:** ( ) تجاري ( ) صناعي ( ) زراعي ( ) خدماتي ( ) غير ذلك
2. **إدارة المشروع:** ( ) الأب ( ) الأم ( ) الابن ( ) الابنة ( ) آخرون
3. **عدد العاملين الإجمالي في المشروع:** من أفراد الأسرة (.....)، خارج أفراد الأسرة (.....)
4. **حالة المشروع:**( ) قائم، نفس المشروع ( ) قائم، تم تغييره إلى مشروع آخر ( ) مُتعثر ( ) متوقف
5. **العُمر الزمني للمشروع سواء المتوقف أو القائم:** (.....) شهر
6. **مكان المشروع:**( ) في مسكن الأسرة ( ) في موقع قريب من مسكن الأسرة ( ) خارج التجمع السكاني
7. **متوسط الدخل الشهري الحالي:** (.....) $
8. **قيمة المنحة التي تلقتها الأسرة:** (.....) $
9. **قام المستفيد بأخذ قرض أو دين بعد المشروع لتطويره:**

( ) نعم، من صديق أو قريب ( ) نعم، من مؤسسة اقراض ( ) نعم، من البنك ( ) لا

يُرجى وضع علامة (√) في العمود الذي يعبر عن درجة موافقتك أو عدم موافقتك على كل عبارة:

#	البند	بدرجة كبيرة جداً	بدرجة كبيرة	محايد	بدرجة قليلة	بدرجة قليلة جداً
القسم الثاني: تحليل موارد الأسرة						
1.	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول كافة جوانب الأسرة المعيشية					
2.	يقوم برنامج ديب بجمع المعلومات حول أفراد الأسرة وخبراتهم السابقة					
3.	يركز برنامج ديب على أفراد الأسرة القادرين على العمل					
4.	يركز برنامج ديب على المهن التي يمتلك فيها أفراد الأسرة خبرة مناسبة					
5.	يستخدم برنامج ديب معلومات الأسرة ووجهة نظرها في تحديد المشروع					
6.	يمنح برنامج ديب الأسرة ما يكفي من الوقت لمناقشة احتياجاتها وأولوياتها					

.7	يقوم برنامج ديب بتحديد المخاطر التي تؤثر على الموارد المتاحة للأسرة					
.8	يتم زيارة منزل الأسرة لجمع المعلومات ومناقشة المشروع المناسب					
القسم الثالث: إشراك الأسر في المشروع						
.1	تقوم الأسرة المستفيدة باقتراح المشروع المناسب لها حسب وجهة نظرها					
.2	يتم اقتراح فكرة المشروع بناء على نقاش بين المستفيد والمؤسسة					
.3	فكرة المشروع كانت موجودة لدى الأسرة قبل المنحة ولكن لم يتم تنفيذها					
.4	يتم اشراك المستفيد في إعداد خطة العمل للمشروع المقترح					
.5	يتم اشراك المستفيد في وضع قائمة باحتياجات المشروع					
.6	يستلم المستفيد نفس احتياجات المشروع التي طلبها بنفس المواصفات					
.7	يعتبر إشراك الأسرة في مختلف جوانب المشروع من أهم أسباب نجاحه					
القسم الرابع: نوع المشروع						
.1	توفر المؤسسة أنواع معينة من المشاريع					
.2	تتناسب خبرة المستفيد العملية مع نوع المشروع المنفذ					
.3	يوجد طلب كبير على المشروع المنفذ					
.4	لا يوجد مشاريع مشابهة في مكان المشروع					
.5	لا تؤثر الظروف السياسية والاقتصادية للبلاد على المشروع أكثر من غيره من أنواع المشاريع الأخرى					
القسم الخامس: قيمة المنحة						
.1	يتم استلام قيمة المنحة دفعة واحدة					
.2	تكفي قيمة المنحة المقدمة لتوفير وشراء احتياجات المشروع					
.3	يتم مساهمة الأسرة المستفيدة في شراء احتياجات المشروع					
.4	تتناسب قيمة المنحة مع رأس المال المطلوب للمشروع					
.5	تتناسب قيمة المنحة مع غلاء الأسعار نتيجة الحصار					
القسم السادس: المتابعة الدورية للمشروع						
.1	يقوم برنامج ديب بمتابعة المشروع بشكل دوري لملاحظة سير عمله					
.2	المتابعة الدورية للمشروع لها دور في نجاحه وتحقيق أهدافه					
.3	يمتلك طاقم العمل الخبرة في حل المشكلات التي تواجه المشروع					
.4	يناقش طاقم العمل المشاكل التي تواجه المشروع وأسباب تراجع المبيعات					
.5	يقوم طاقم المؤسسة بوضع حلول للمشاكل في كل زيارة ميدانية للمشروع					
.6	يقوم المستفيد بتسجيل المبيعات بشكل يومي أثناء المشروع					
.7	يقوم طاقم المؤسسة بمراجعة التسجيل في كل زيارة ميدانية للمشروع					
.8	يستمر المستفيد بالتسجيل حتى بعد انتهاء فترة المتابعة					
.9	تستمر مدة متابعة المشروع حسب المدة المحدد لها وهي 18 شهراً					

القسم السابع: التدريب						
1.	تلقى أحد أفراد الأسرة تدريباً قبل استلام المشروع					
2.	الشخص الذي تلقى التدريب هو مدير المشروع الحالي					
3.	يقوم الشخص الذي تلقى التدريب بتدريب أفراد الأسرة العاملين بالمشروع					
4.	يضيف التدريب للمستفيد خبرات جديدة					
5.	يطور التدريب من مهارات المستفيد					
6.	التدريب قريب من الواقع العملي					
7.	تكفي مدة التدريب للحصول على الخبرات والمهارات المطلوبة					
8.	يمتلك المدربون الخبرة والقدرة على شرح وتوصيل المعلومات					
9.	لا يشعر المستفيد أنه بحاجة إلى مزيد من التدريب					
القسم الثامن: فاعلية برنامج ديب						
1.	يعتبر المشروع مصدر الدخل الرئيسي الحالي للأسرة					
2.	تشعر الأسرة أن دخلها ازداد بعد المشروع					
3.	يعتبر تأثير المشروع على الأسرة إيجابياً					
يؤدي دخل المشروع إلى تحسين وضع أو إنفاق الأسرة على ما يلي:						
4.	الغذاء					
5.	الملبس					
6.	التحاق أفراد الأسرة بالتعليم					
7.	الصحة					
8.	تحسين ظروف السكن					
9.	الوضع النفسي للأسرة					
10.	زاد عدد العاملين في الأسرة بعد المشروع					
11.	تقوم الأسرة بتسديد التزامات مالية سابقة مثل الديون بعد المشروع					
12.	تقوم الأسرة بالادخار بعد المشروع					
13.	تستطيع الأسرة استخدام مدخراتها لتطوير مشروعها الحالي					
14.	تشعر الأسرة بأنها أكثر استقلالية بعد المشروع					
15.	تعتقد الأسرة أنها تستطيع دعم نفسها من دخلها الحالي					
16.	ترى الأسرة أنها تستطيع الاستغناء عن المساعدات الاغاثية بعد المشروع					
17.	قامت الأسرة بتطوير المشروع الحالي					
18.	يوجد لدى المستفيد نية في المستقبل لتطوير المشروع الحالي					

- **للمشاريع القائمة والمتوقفة،،** يواجه المشروع الصعوبات التالية/ أو أسباب توقف المشروع:

.....

.....

محلق رقم (5): نماذج التخرج من الفقر

تمزج الجهود الناجحة للوصول إلى الفقراء المدقعين عادة بين سبل توفير الخدمات المالية ومجموعة متنوعة من الخدمات غير المالية، مثل التدريب على أنشطة كسب العيش. لذلك سعى العديد من الممولين الحكومات لتحديد النماذج المُثلى لوضع هؤلاء الفقراء على مسار يكفل لهم سبل عيش مستدامة، يزيد من الدخل، ويوسع نطاق الأصول، ويوفر الأمن الغذائي لكي لا تستمر هذه الفئات بحاجة إلى الدعم من شبكات الأمان، ولتستفيد من القروض الصغرى إن أرادوا. ومن نماذج مكافحة الفقر نموذج التخرج من الفقر وهو إحدى الطرق للوصول إلى الفقراء المدقعين الذي قامت به المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقرا (CGAP) بتطبيق نهج شامل مبتكر حيث أطلقت في عام 2006 وبالتعاون مع مؤسسة فورد مبادرة "تخريج" أشد الناس فقراً من فقرهم المدقع في فترة زمنية محددة بتنفيذ مجموعة من إجراءات التدخل المناسبة.

وقد أسفرت هذه المبادرة عن إطلاق برنامج التخرج من الفقر لسيجاب ومؤسسة فورد، وهو يتكون من سلسة من 10 مشاريع تجريبية في ثمانية بلدان أثيوبيا وهايتي وهندوراس والهند وباكستان وبيرو وغانا واليمن. ويجري تنفيذ البرنامج من خلال علاقات شراكة فيما بين الجهات المقدمة للخدمات المالية والمنظمات غير الحكومية وبرامج شبكات الأمان الحكومية. ويهدف هذا البرنامج إلى فهم كيفية تسلسل عمل شبكات الأمان ودعم سبل كسب العيش وخدمات التمويل الأصغر من أجل خلق مسارات لخروج أشد الناس فقراً من براثن الفقر المدقع.

يرتكز نموذج التخرج على خمسة عناصر رئيسية هي: الاستهداف، دعم الاستهلاك، خدمات الادخار، التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم، وتحويل الأصول (كما في شكل 3.6)؛ بهدف "تخريج" الأشخاص من براثن الفقر وتوفير سبل مستدامة لكسب العيش. ويستغرق إنجاز هذا الهدف من 18 إلى 36 شهراً.

1. الاستهداف

يمثل الاختيار المتأني للأشخاص والأسر المعيشية الأشد فقراً واستبعاد الأسر الأفضل حالاً الخطوة الأولى لضمان استفادة الفقراء المدقعين من هذه البرامج باستخدام المسوحات.

2. دعم الاستهلاك

يتمثل أحد مُسلّمات نموذج التخرج الرئيسية في أن انعدام الأمن الغذائي يتسبب في إحداث ضغط هائل يحد من قدرة الفقراء على الاستفادة من الفرص والتخطيط للمستقبل. ويقصد بدعم الاستهلاك

سواء دعما نقديا أو دعما مباشرا كالغذاء أن يكون سبيلا لخلق شئ من الطمأنينة في نفوس المشاركين في البرنامج. ويساعد هذا الدعم على استمرار مستويات استهلاك الغذاء من قبل المشاركين وأسرهم إلى أن يبدؤوا في اكتساب دخل من الأصول المنتجة التي يتلقونها في إطار البرنامج. وقد اختلف دعم الاستهلاك من حيث شكله وحجمه ومعدل تكراره ومدة تقديمه، حيث تلقى المشاركون العاملون بالزراعة دعماً لمدة أطول مقارنة بذوي المتاجر الصغيرة؛ وذلك لأن الأنشطة الزراعية تستغرق وقتاً أطول حتى تدر دخلاً. ويمكن أن توفر المساعدات الغذائية المباشرة الحماية من أثر التضخم ولاسيما في أوقات تقلب أسعار الغذاء في العالم. ومع ذلك، يفضل المشاركون عادة الدعم النقدي مما يوفر فرصة لبدء التدريب العملي على الإدارة المالية وتشجيع الادخار.

3. خدمات الادخار

تمثل المدخرات العنصر الجوهوي في نموذج التخرج من الفقر، فهي تساعد الفقراء على إدارة المخاطر وبناء مرونة التكيف والحد من احتمالا بيع الأصول عند مواجهة الأزمات. حيث تقوم بعض مؤسسات التمويل الأصغر بتلقي إيداعات المشتركين ووضعها في حسابات شخصية، كما قامت بعض المؤسسات بفتح حسابات بمكاتب البريد للمشاركين، ووضع خطة مدخرات شخصية ذات أهداف معينة مع كل مشترك.

4. التدريب على المهارات والتوجيه والرصد المنتظم

يشكل التدريب على اكتساب المهارات الذي يركز على إدارة الأصول وتسيير الأعمال من العناصر المهمة في نموذج التخرج من الفقر، حيث يقوم الموظفون في البرنامج بإجراء زيارات أسبوعية للأسر المشاركة ويتم خلالها رصد التقدم المُحرز وحل المشكلات. كما أنهم يقيمون علاقات قوية مع المشاركين ويكونون بثابة مرشدين لهم، مقدمين تدريباً غير رسمي طول فترة البرنامج التي تتراوح من 18 إلى 24 شهراً. كما يتحقق الموظفون من وجود المشاركين على المسار الصحيح إلى تحقيق أهدافهم في نهاية البرنامج، ويقدمون لهم الإرشادات في هذا الصدد، وتقديم المشورة والدعم الاجتماعي، وتعزيز الرعاية الصحية والتغذية، وتشجيع التغييرات السلوكية الإيجابية طوال فترة تنفيذ البرنامج.

5. تحويل الأصول

يعد تحويل الأصول لمساعدة المشاركين على البدء في نشاط اقتصادي مستدام أحد العناصر المهمة في نموذج التخرج من الفقر. ويتم مناقشة قائمة خيارات سبل كسب العيش والأصول مع المشاركين لتحديد النشاط المناسب بناء على اهتمامات المشاركين وما يتمتعون به من مهارات. وقد كان هناك

مجموعة من الاعتبارات التي تم وضعها في الحسبان أثناء اختيار الأصل الذي يناسب المشترك، فكل نشاط من أنشطة كسب العيش وما يقترن به من أصول ينتج نمطاً مختلفاً من أنماط التدفق النقدي. فيمكن أن يدر الدجاج مثلاً دخلاً بعد فترة قصير للغاية عبر بيع البيض، وإن كان بدخل منخفض. وفي المقابل، تستغرق العجول وقتاً أطول حتى تدر عائدا أكبر على الأصول.

يُضاف إلى ما سبق اختلاف الوقت والمهارات اللازمة لكل أصل من الأصول، فبعض النشاطات تحتاج إلى استثمارات مقدماً كبناء صناديق لخلايا النحل أو حظائر للماعز. وتتطلب نشاطات أخرى إدارة مكثفة، فتربية الدواجن تتسم بتعقيدها وصعوبتها إذ أنها معرضة للإصابة بالأمراض ومخاطر ظروف الطقس. وتربية الأبقار رغم أنها لا تحتاج رعاية كبيرة إلا أنها تتطلب مساحات أوسع. ولتخفيف المخاطر قام البرنامج بتشجيع الأسر المشاركة على العمل بأنشطة متعددة لكسب العيش عبر مجموعة متنوعة من الأصول، والمزج بين أصول قصيرة وأخرى طويلة المدى. مثلاً توفير الدجاج باعتباره مصدراً للدخل على المدى القريب والماعز لتحقيق عوائد على المدى البعيد.

نموذج التخرج من الفقر

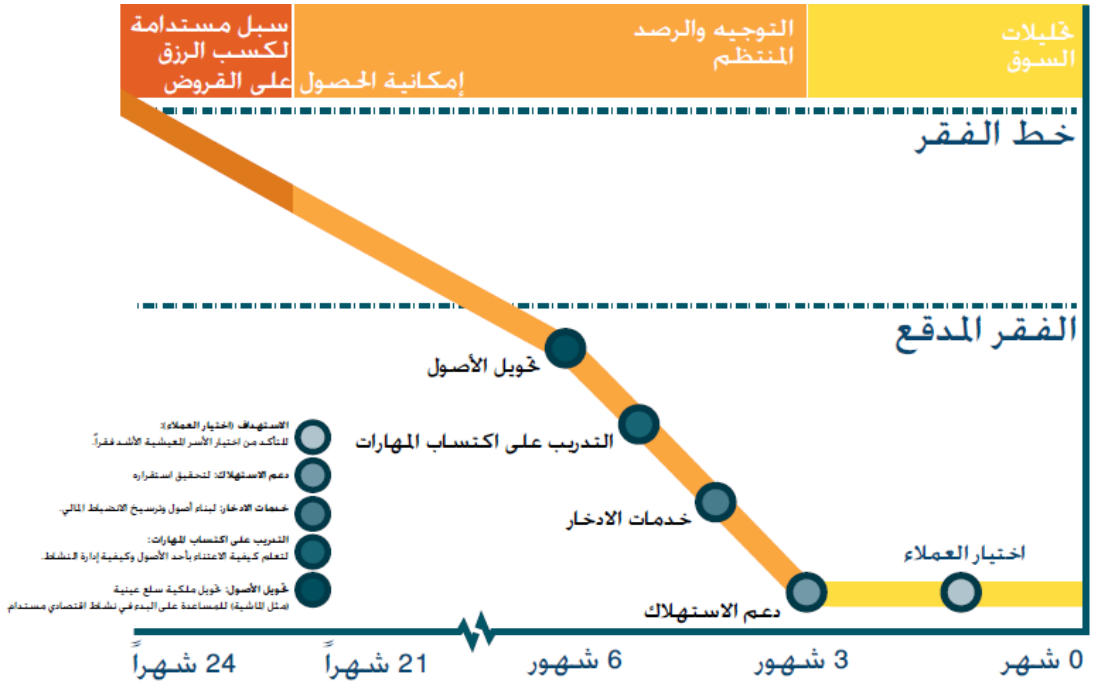

المصدر: Hashemi & Montesquiou (2011)، ص3